جمعية مصارف لبنان

التقرير السنوي
2024

التقرير السنوي:

2024

جمعية مصارف لبنان

المحتويات

المقدمة

بيانات القطاع المصرفي 5
مجلس إدارة جمعيّة مصارف لبنان المنتخب بتاريخ 29 كانون الثاني 2025 6
الأمانة العامة لجمعيّة مصارف لبنان 7
المصارف الأعضاء في جمعيّة مصارف لبنان في العام 2024 8
فئات المصارف العاملة في لبنان في العام 2024 9

تقرير مجلس الإدارة

القسم الأول : التطورات الاقتصادية العامة في العام 2024 11
أولاً - الاقتصاد اللبناني 12
ثانياً - المالية العامة في العام 2024 16
ثالثاً - التطورات النقدية 23
رابعاً - المدفوعات الخارجية 35
خامساً- النشاط المصرفي في العام 2024 42

القسم الثاني : تعاميم مصرف لبنان 53
مضمون أهم التعاميم التي صدرت خلال العام 2024 والأشهر الأولى من العام 2025. 54

المحتويات

القسم الثالث : الموارد البشرية في المصارف اللبنانية 66

أولاً - العاملون في القطاع المصرفي اللبناني في العام 2024 76

ثانياً - نشاطات مديرية تطوير الموارد البشرية في العام 2024 27

القسم الرابع : جداول إحصائية 75

المقدمة

بيانات القطاع المصرفي

01 مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان
المنتخب بتاريخ 29 كانون الثاني 2025

الرئيس

الدكتور سليم صفير
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
بنك بيروت ش.م.ل. (75)

نائب الرئيس

السيد نديم قصار
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
فرنسبنك ش.م.ل. (1)

أمين السرّ

السيد وليد روفايل
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل. (10)

أمين الصندوق

السيد عبد الرزاق عاشور
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
فينيسيا بنك ش.م.ل. (58)

الأعضاء

السيد سعد أزهري
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. (14)

السيد أنطون صحناوي
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
بنك سوسيتيه جنرال في لبنان ش.م.ل. (19)

معالي السيدة ريّا حفار الحسن
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
بنك البحر المتوسط ش.م.ل. (22)

الشيخ غسان عساف
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل. (28)

السيد سمعان باسيل
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
بنك بيبلوس ش.م.ل. (39)

الدكتور جوزف طربيه
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
الإعتماد اللبناني ش.م.ل. (53)

السيد خليل الدبس
مدير عام
بنك عوده ش.م.ل. (56)

الدكتور تنال الصبّاح
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
البنك اللبناني السويسري ش.م.ل. (63)

معالي السيد رائد خوري
مدير عام
سيدروس بنك ش.م.ل. (98)

معالي السيد مروان خير الدين
رئيس مجلس إدارة، مدير عام
بنك الموارد ش.م.ل. (101)

( ) رقم المصرف على اللائحة الرسمية الصادرة عن مصرف لبنان.

02 جمعية مصارف لبنان
تأسّست عام 1959

الأمـــانـــة العـــامة

الأمين العام
الدكتور فادي خلف

مدير الشؤون المالية والإدارية
السيد كرم يارد

مدير الدراسات والإحصاء
الدكتور الياس الأشقر

جمعية مصارف لبنان

العنوان: بيروت، الصيفي، شارع غورو، بناية الجمعية
الرمز البريدي: بيروت 2028 1212 لبنان
ص.ب.: 976 بيروت – لبنان
هاتف : 970500 (1) (+961)
الموقع الإلكتروني: www.abl.org.lb

03 المصارف الأعضاء في جمعيّة مصارف لبنان في العام 2024

أ- الأعضاء العاملون

1	(1)	فرنسبنك ش.م.ل.
2	(3)	بنك مصر لبنان ش.م.ل.
3	(5)	البنك العربي ش.م.ع.
4	(10)	البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل.
5	(11)	البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل.
6	(14)	بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.
7	(16)	بنك فدرال لبنان ش.م.ل.
8	(19)	بنك سوسيتيه جنرال في لبنان ش.م.ل.
9	(22)	بنك البحر المتوسط ش.م.ل.
10	(28)	بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.
11	(36)	بنك الاعتماد الوطني ش.م.ل.
12	(39)	بنك بيبلوس ش.م.ل.
13	(41)	مصرف الإسكان ش.م.ل.
14	(48)	سرادار بنك ش.م.ل.
15	(52)	بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل.
16	(53)	الاعتماد اللبناني ش.م.ل.
17	(56)	بنك عوده ش.م.ل.
18	(58)	فينيسيا بنك ش.م.ل.
19	(62)	مصرف شمال افريقيا التجاري ش.م.ل.
20	(63)	البنك اللبناني السويسري ش.م.ل.
21	(68)	الشركة الجديدة لبنك سوريا ولبنان ش.م.ل.
22	(73)	بنك الكويت الوطني (لبنان) ش.م.ل.
23	(75)	بنك بيروت ش.م.ل.
24	(90)	البنك العربي الافريقي الدولي
25	(92)	بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل.
26	(93)	بنك بيمو ش.م.ل.
27	(94)	بنك لبنان والخليج ش.م.ل.
28	(95)	البنك السعودي اللبناني ش.م.ل.
29	(98)	سيدروس بنك ش.م.ل.
30	(101)	بنك الموارد ش.م.ل.
31	(103)	الاعتماد المصرفي ش.م.ل.
32	(108)	فرست ناشونال بنك ش.م.ل.
33	(109)	بنك البركة ش.م.ل.
34	(110)	بنك مياب ش.م.ل.
35	(111)	بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل.
36	(113)	بنك البحر المتوسط للإستثمار ش.م.ل.
37	(115)	سيتي بنك ن.أ.
38	(118)	البنك العربي (سويسرا) لبنان ش.م.ل.
39	(123)	بنك بيبلوس للأعمال ش.م.ل.
40	(125)	بيت التمويل العربي ش.م.ل. (مصرف إسلامي)
41	(127)	بنك بلوم للتنمية ش.م.ل.
42	(130)	بنك بيروت للاستثمار ش.م.ل.
43	(137)	سيدروس إنفنست بنك ش.م.ل.
44	(139)	لي بنك ش.م.ل (ليفنت إنفستمنت بنك)
45	(142)	لوسيد انفستمنت بنك ش.م.ل.

ب – الأعضاء غير العاملين

(مكاتب تمثيل لمصارف أجنبية)

1 Access Bank PLC

-2 إينتيزا سانباولو س.ب.أ

-3 جي.بي. مورغان تشيز بنك ن.أ.

ملاحظات وتعديلات :

- الرقم بين قوسين الذي يسبق اسم المصرف هو الرقم الرسمي المعتمد من قبل مصرف لبنان.
- شطب اسم «فرنسبنك للأعمال ش.م.ل.» المسجّل تحت رقم 121، بموجب قرار مصرف لبنان رقم 13661 تاريخ 2024/9/17 (ج.ر. عدد 2024/41).
- شطب اسم «بنك انتركونتيننتال لبنان للاستثمار ش.م.ل.» المسجّل تحت رقم 135، بموجب قرار مصرف لبنان رقم 13620 تاريخ 2024/2/15 (ج.ر. عدد 2024/11).
- شطب اسم «بنك الاستثمار ش.م.ع. (شركة مساهمة عامة)» المسجّل تحت رقم 141، بموجب كتاب موجّه إلى جمعية المصارف تاريخ 2024/1/29 يطلب فيه تعليق عضويته في الجمعية وذلك اعتباراً من تاريخ 2024/1/1 بسبب قرار الإقفال والتصفية علم وخبر رقم 3417 تاريخ 2024/5/23.

04 فئات المصارف العاملة في لبنان (كما في نهاية 2024)

1- المصارف التجارية

أ- المصارف اللبنانية ش.م.ل. :

1. (1) فرنسبنك ش.م.ل.
2. (10) البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل.
3. (11) البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل.
4. (14) بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.
5. (16) بنك فدرال لبنان ش.م.ل.
6. (19) بنك سوسيتيه جنرال في لبنان ش.م.ل.
7. (22) بنك البحر المتوسط ش.م.ل.
8. (28) بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.
9. (36) بنك الاعتماد الوطني ش.م.ل.
10. (39) بنك بيبلوس ش.م.ل.
11. (48) سرادار بنك ش.م.ل.
12. (52) بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل.
13. (53) الاعتماد اللبناني ش.م.ل
14. (56) بنك عوده ش.م.ل.
15. (58) فينيسيا بنك ش.م.ل.
16. (63) البنك اللبناني السويسري ش.م.ل.
17. (68) الشركة الجديدة لبنك سوريا ولبنان ش.م.ل.
18. (75) بنك بيروت ش.م.ل.
19. (93) بنك بيمو ش.م.ل.
20. (94) بنك لبنان والخليج ش.م.ل.
21. (95) البنك السعودي اللبناني ش.م.ل.
22. (98) سيدروس بنك ش.م.ل.
23. (101) بنك الموارد ش.م.ل.
24. (103) الاعتماد المصرفي ش.م.ل.
25. (108) فرست ناشونال بنك ش.م.ل.
26. (110) بنك مياب ش.م.ل.
27. (127) بنك بلوم للتنمية ش.م.ل.[1]

ب- مصارف لبنانية (ش.م.ل.) ذات مساهمة عربية أكثرية

1. (3) بنك مصر لبنان ش.م.ل.
2. (62) مصرف شمال افريقيا التجاري ش.م.ل.
3. (73) بنك الكويت الوطني (لبنان) ش.م.ل.
4. (92) بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل.
5. (109) بنك البركة ش.م.ل.[1]
6. (125) بيت التمويل العربي ش.م.ل. (مصرف إسلامي)[1]

ج- المصارف العربية

1. (5) البنك العربي ش.م.ع.
2. (90) البنك العربي الافريقي الدولي

د- المصارف الأجنبية

1. (115) سيتي بنك ن. أ.

ملاحظة :
إن الرقم الموجود بين قوسين الذي يسبق إسم المصرف هو الرقم الرسمي المعتمد من قبل مصرف لبنان.
(1) مصارف إسلاميّة

2 – مصارف الأعمال والتسليف المتوسط والطويل الأجل ش.م.ل.

1. (41) مصرف الإسكان ش.م.ل.
2. (111) بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل.
3. (113) بنك البحر المتوسط للإستثمار ش.م.ل.
4. (118) البنك العربي (سويسرا) لبنان ش.م.ل. (2)
5. (123) بنك بيبلوس للأعمال ش.م.ل.
6. (130) بنك بيروت للاستثمار ش.م.ل.
7. (137) سيدروس إنفست بنك ش.م.ل.
8. (139) لي بنك ش.م.ل. (ليفنت انفستمنت بنك)
9. (142) لوسيد انفستمنت بنك ش.م.ل.

(2) مصرف ذو مساهمة عربية أكثرية

القسم الأول

التطورات الإقتصادية العامة في العام 2024

1 – الإقتصاد اللبناني

1-1 بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ٢٨,٣ مليار دولار في العام ٢٠٢٤ مقابل ٢٣,٦ مليار دولار في العام ٢٠٢٣. ورغم هذا النمو الاسمي في ظل معدلات التضخم المرتفعة، انكمش الاقتصاد الحقيقي مع ارتفاع وتيرة الحرب في العام ٢٠٢٤، بحيث أن النمو الفعلي كان سلبياً. وسجّل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة تراجعاً بنسبة قاربت ٧,٥٪ في العام ٢٠٢٤ بعد تراجع بنسبة ٠,٧٪ في العام ٢٠٢٣ [1].

2-1 كان الاقتصاد اللبناني يسير على نحو مقبول في العام ٢٠٢٤ قبل اشتداد الحرب في شهر أيلول التي كانت قد بدأت في تشرين الأول ٢٠٢٣ وبدأت معها التداعيات السلبية على الاقتصاد. وكانت تقديرات البنك الدولي تشير إلى نمو اقتصادي إيجابي بنحو ٠,٩٪ لكامل العام، إلاّ أن الحرب أدّت إلى تحوّل النمو الإيجابي إلى سلبي.
وقدّر البنك الدولي، وفقاً لتقرير التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في لبنان لعام ٢٠٢٥ (RDNA)، احتياجات إعادة الإعمار والتعافي في أعقاب الحرب بنحو ١١ مليار دولار أميركي، وقدّر التكلفة الاقتصادية للصراع بنحو ١٤ مليار دولار، حيث بلغت الأضرار المادية نحو ٦,٨ مليارات دولار، فيما بلغت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن انخفاض الإنتاجية، والإيرادات الضائعة، وتكاليف التشغيل نحو ٧,٢ مليارات دولار. وتُقدَّر الكلفة الإجمالية للحرب (من ٢٨ تشرين الأول ٢٠٢٣ إلى ٢٧ كانون الأول ٢٠٢٤) بحوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي. وفرض هذا الواقع ضغوطاً كبيرة على معظم قطاعات الاقتصاد الحقيقي، وكانت قطاعات السياحة والزراعة والتجارة من بين الأكثر تضرّراً خلال فترة الحرب.

مؤشرات الإقتصاد الحقيقي

	2021	2022	2023	2024
معدل النمو الحقيقي (%)	2,0	1,0	- 0,7	- 7,5
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار)	19,8	24,7	23,6	28,3
متوسط معدل التضخم السنوي (%)	154,8	171,2	221,3	45,2
ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	- 4,6	- 7,4	- 5,9	- 5,6
ميزان الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي (%)	- 23,2	- 30,0	- 25,0	- 19,8

المصادر: صندوق النقد الدولي للناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الحقيقي- إدارة الإحصاء المركزي لمعدل التضخم- مصرف لبنان لعجز الحساب الجاري.

1 - من جهته، قدّر معهد التمويل الدولي (IIF) انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان بنسبة 7,1 % في العام 2024 بعد أن كان قدّره بنسبة 5,7 % في وقت سابق. ويمثّل هذا الانكماش استمراراً للأزمة الاقتصادية التي يعاني منها لبنان منذ العام 2019. وبالنسبة إلى العام 2025، خفّض المعهد توقّعاته بشأن النمو الحقيقي إلى 1,4 % أو حتى 1,2 % في حال توسّع الحرب بين العدو الإسرائيلي وإيران.

3-1 ومع التوصّل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في تشرين الثاني ٢٠٢٤، وانتظام الحياة السياسية في مطلع العام ٢٠٢٥ مع انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة واعدة وإجراء العديد من التعيينات في المؤسسات الرسمية، بالإضافة إلى التغيّرات الجذرية في المنطقة وعودة العلاقات الجيدة بين لبنان ودول الخليج، يُتوقّع أن يحقّق الاقتصاد نمواً حقيقياً إيجابياً في العام ٢٠٢٥ قدّره البنك الدولي بنسبة ٤,٧٪.

4-1 لا يزال الاقتصاد النقدي Cash Economy ومن ضمنه اقتصاد الظلّ (Shadow Economy) من أبرز التحدّيات إذ يشكّل بيئة حاضنة لعمليات غير شرعية وجرمية، الأمر الذي أدّى، من بين عوامل أخرى، إلى إدراج لبنان في تشرين الأول ٢٠٢٤ على القائمة الرمادية للدول الخاضعة لتدقيق خاص من جانب مجموعة العمل المالي (FATF) المعنيّة بمكافحة الجرائم المالية. وفي إطار العمل على محاربة الاقتصاد النقدي، أصدر مصرف لبنان في أيار ٢٠٢٥ التعميم الوسيط رقم ٧٣٥ الذي يتعلّق بتشديد الرقابة على المؤسسات التي تتعاطى العمليات المالية والمصرفية بالوسائل الإلكترونية كون عملها قد يفتح باباً لعمليات غير نظيفة من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها.

5-1 على صعيد المالية العامة، سجّلت الموازنة العامة فائضاً بحوالي ٢٩٧ مليون دولار في العام ٢٠٢٤ بعد فائض بقيمة ٣٨٠ مليوناً في العام ٢٠٢٣ حسب أرقام وزارة المالية، علماً أن هذه النتائج تحقّقت نتيجة عصر النفقات وتأجيلها لأسباب نعود إليها لاحقاً وتعزيز الإيرادات مع اعتماد سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة لكل دولار في الجباية. ويبقى وضع ملف إعادة هيكلة محفظة اليوروبندز على جدول الأولويات لإعادة الثقة إلى حَمَلة السندات ولتمكين لبنان من العودة إلى الأسواق المالية العالمية. وقد شهدت سوق سندات اليوروبندز اللبنانية، ولا سيّما في الفصل الرابع من العام ٢٠٢٤، ارتفاعاً ملحوظاً في الأسعار من مستويات منخفضة، وبلغت ما بين ١٢,٧٥ و١٣,٦٥ دولاراً للسند (قيمته الاسمية ١٠٠ دولار) في نهاية العام ٢٠٢٤، ووصلت إلى ١٨,٣-١٩,٠ دولاراً للسند الواحد في منتصف آذار ٢٠٢٥ قبل أن تنخفض قليلاً وتبلغ ١٧,١-١٧,٨ دولاراً للسند الواحد عند إعداد هذا التقرير. ويُعزى هذا الارتفاع اللافت إلى توقّع المستثمرين الدوليين إمكانية تحقيق تقدّم محتمل على الصعيد السياسي، ما عزّز آمال استئناف مسار الحلول المالية والاقتصادية في لبنان.

6-1 على صعيد الوضع النقدي، حافظ سعر صرف الليرة على استقراره عند ٨٩٥٠٠ ليرة مقابل الدولار في العام ٢٠٢٤، بفضل السياسات النقدية المتحفّظة التي اعتمدها مصرف لبنان، ولا سيّما من خلال السيطرة على الكتلة النقدية المتداولة بالليرة خارج المصرف المركزي. من جهة أخرى، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية في الجهاز المالي فائضاً فعلياً بقيمة ١,٥ مليار دولار (دون احتساب تغيّر قيمة الذهب)، ما يعكس وجود تدفّقات صافية

من العملات الأجنبية إلى لبنان خلال العام. وارتفعت احتياطيات مصرف لبنان السائلة بالعملات الأجنبية من ٩,٣ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠٢٣ إلى ١٠,١ مليار في نهاية العام ٢٠٢٤، ووصلت إلى ١١,١ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٥.

ومن التطورات الإيجابية أيضاً، انخفض العجز في الحساب الجاري إلى ٥,٦ مليارات دولار في العام ٢٠٢٤، مقابل عجز بقيمة ٥,٩ مليارات في العام ٢٠٢٣. وتراجعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٩,٨٪ مقابل ٢٥,٠٪ في العام ٢٠٢٣.

وفي مؤشر إيجابي آخر، انخفض متوسط معدل التضخم إلى ٤٥,٢٪ في العام ٢٠٢٤ مقارنة بـ ٢٢١,٣٪ في العام ٢٠٢٣، علماً أن الأسعار تأثرت بارتفاع كلفة الشحن البحري للبضائع على نحو ملحوظ منذ تشرين الأول ٢٠٢٣، وأيضاً بارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية، لا سيّما التعليم والإيجارات الجديدة. ويؤمَل عدم زيادة أي ضريبة تحت أي مسمّى ولأي غرض لأنها ستنعكس ارتفاعاً أكبر في الأسعار من جديد.

7-1 في ما يتعلّق بالقطاع المصرفي، لم يطرأ أي تغيّر يُذكر على النشاط المصرفي في العام ٢٠٢٤ إذ تابع المسار ذاته الذي طبع سنوات الأزمة في انتظار الحلول الجذرية. واستمرّ المنحى التراجعي للودائع والتسليفات على الرغم من تسجيل عودة ولو متواضعة للتسليفات الجديدة والودائع الـ Fresh. وقد بلغت ودائع الزبائن الفريش٣,٢ مليار دولار في نهاية العام ٢٠٢٤ لتصل إلى ٣,٧ مليارات في نهاية آذار ٢٠٢٥ بحسب أرقام مصرف لبنان. وتابعت الأموال الخاصة في القطاع انخفاضها نتيجة حجم المؤونات التي تكوّنها المصارف على توظيفاتها بالعملات الأجنبية. وفي العام ٢٠٢٤، ارتفعت السيولة لدى المصارف اللبنانية في المصارف الأجنبية قليلاً، مع بقاء إمكاناتها محدودة مقابل التزاماتها بالعملات الأجنبية.

8-1 من الواضح أن لبنان على مفترق طرق، إذ تفتح التحوّلات الإقليمية آفاقاً اقتصادية واعدة خاصة مع فكّ عزلة لبنان عن محيطه العربي وعلاقاته الدولية، والتغيرات الجيوسياسية في المنطقة التي قد تصبّ لصالح لبنان، ورفع معظم العقوبات التي كانت مفروضة على سوريا، وعودة التعاون مع دول الخليج العربي، وإرادة أصدقاء لبنان والدول العربية والمؤسسات المالية لدعم لبنان. ويبقى السؤال هل سيغتنم صنّاع القرار في لبنان الفرصة لركوب قطار الإصلاحات الشاملة السياسية والأمنية والدبلوماسية والقضائية والإدارية والتشريعية والنقدية المنتظرة منذ زمن بعيد، مع العلم أن المسؤولين باشروا باتخاذ خطوات إصلاحية، منها إجراء تعيينات في المراكز المهمة في القطاع العام وإقرار القانون المتعلّق بتعديل قانون السرية المصرفية. كما تدرس حالياً لجنة المال والموازنة خطة إصلاح وضع المصارف التي أقرّها مجلس الوزراء بانتظار معالجة الموضوع الأهم وهو الفجوة المالية وتحديد مصير الودائع المصرفية.

إذاً، تبقى تسوية أوضاع القطاع المصرفي معلّقة بانتظار تنفيذ خطة شاملة لإعادة التوازن والهيكلة، وهي خطوة أساسية لإعادة الثقة بالاقتصاد وبالنظام المالي وتمكينه من استعادة دوره في الاقتصاد الوطني.

أبرز المؤشّرات الإقتصادية لعامَيْ 2023 و 2024

	2023	2024
عدد عمليات البيع العقارية	23,679	36,382
عدد المعاملات (الصفقات) العقارية	53,901	101,025
القيمة الإجمالية للمبيعات العقارية (مليار ليرة)	107,392	258,829
الرسوم العقارية (مليار ليرة)	4,534	13,072
مساحات البناء المرخّص بها (ألف متر مربع)	5,338	6,086
تسليمات الإسمنت (ألف طن)	2,363	2,221
قيمة الشيكات المتقاصّة بالليرة (مليار ليرة)	65,938	78,511
قيمة الشيكات الـ FRESH المتقاصّة بالليرة (مليار ليرة)*	2,354	18,112
قيمة الشيكات المتقاصّة بالعملات الأجنبية (مليون دولار)	3,292	1,299
قيمة الشيكات الـ FRESH المتقاصّة بالعملات الأجنبية (مليون دولار)*	16	302
عدد البواخر	1,371	1,460
حجم البضائع المفرغة (طن)	4,415,069	4,522,487
حجم البضائع المشحونة (طن)	982,178	890,020
عدد المستوعبات المفرغة	163,747	164,543
الواردات الزراعية (مليون دولار)	1,732	1,845
الصادرات الزراعية (مليون دولار)	227	199
كمّيات الواردات الزراعية (ألف طن)	1,895	2,017
كمّيات الصادرات الزراعية (ألف طن)	401	265
كميات البضائع المفرغة (ألف طن)	11,770	13,034
عدد الوافدين	3,477,466	2,762,698
عدد المغادرين	3,616,608	2,858,202

المصادر : مصرف لبنان، مديرية الشؤون العقارية، نقابتا المهندسين في بيروت وطرابلس، مطار رفيق الحريري الدولي، إدارة واستثمار مرفأ بيروت، مديرية الجمارك.
* بدأت المقاصة بالـ FRESH في تموز 2023.

2 – المالية العامة في العام 2024

1-2 نشير بداية إلى أن وزارة المالية توقّفت منذ الشهر الأول من العام ٢٠٢٢ عن نشر أرقام الإيرادات والنفقات العامة مع تفاصيلها وتوزّعها. وفي معطيات مقتضبة، واستناداً إلى دائرة السيولة في مديرية الخزينة في وزارة المالية، بلغ مجموع الإنفاق العام ما يعادل ٣,٨ مليارات دولار أميركي في العام ٢٠٢٤، مقابل ٤,١ مليارات دولار للمقبوضات الإجمالية، أي بتحقيق فائض عام بحوالي ٢٩٧ مليون دولار. وقياساً إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي قدّره صندوق النقد الدولي بحوالي ٢٨,٣ مليار دولار للعام ٢٠٢٤، تكون النفقات شكّلت ١٣,٤٪ والإيرادات ١٤,٥٪ والفائض العام ١,١٪.

وللمقارنة ودائماً بحسب دائرة السيولة، بلغت المدفوعات الإجمالية ٢,٤ مليار دولار في العام ٢٠٢٣ مقابل ٢,٨ مليار للمقبوضات الإجمالية، لينتج بذلك فائض عام بمقدار ٣٨٠ مليون دولار. وقد شكّلت النفقات ١٠,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات ١١,٧٪ والفائض العام ١,٦٪ من الناتج المحلّي.

المالية العامة – بمليارات الليرات اللبنانية

	2022	2023	2024
المقبوضات الإجمالية	34,758	236,537	366,150
منها الإيرادات المحصّلة على الاستيراد	*5,622*	*115,451*	*150,112*
المدفوعات الإجمالية	49,241	204,000	339,531
منها الرواتب والتعويضات	*22,000*	*71,000*	*99,693*
منها خدمة الدين العام والأساس	*2078*	*12783*	*60666*
الرصيد العام	- 14,483	32,537	26,619
سعر الصرف المعتمد ل.ل./دولار أميركي	1,508	85,500	89,500
الناتج المحلي الإجمالي (IMF) مليون د.أ.	24,748	23,607	28,280

المصدر: وزارة المالية-صندوق النقد الدولي

2-2 وتحقّقت الزيادة في الإيرادات في العام ٢٠٢٤ بفضل سياسة تعزيز الجباية وجهد الإدارة الضريبية في تفعيل الالتزام والتحصيل واعتماد سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار في عملية التحصيل، على الرغم من بعض التباطؤ في وتيرة التحصيل جراء تمديد المهل وظروف الحرب.

3-2 وعلى صعيد النفقات، عاودت وزارة المالية خلال العام ٢٠٢٤ تسديد جميع المستحقّات من ديون داخلية وخارجية خارج إطار سندات اليوروبندز المُصدَرة من الدولة اللبنانية نظراً لأهميّة الالتزام بالمتوجّبات بحسب الإمكانيات المتاحة بغية إعادة الثقة ودعم مكانة لبنان في المجتمع الدولي والحفاظ على إمكانية استقطاب المساعدات المالية والقروض الميسّرة التي يبقى لبنان بحاجة ماسّة إليها. كما منحت زيادات على الرواتب ومعاشات ومخصّصات موظفي القطاع العام. وأصدرت الحكومة أيضاً اعتمادات وسلف الخزينة لإغاثة النازحين والمصابين جرّاء الحرب، بالإضافة إلى تسديد أقساط من مستحقّات للضمان الاجتماعي وشركة كهرباء لبنان. وهذا كلّه يفسّر الزيادة الملحوظة في النفقات بين عامَيْ ٢٠٢٣ و٢٠٢٤.

4-2 بات المعنيّون على يقين بأن التمويل الذاتي، في غياب أي مصادر تمويلية أخرى، هو أساس للاستدامة المالية التي تتصدّر بنود الإصلاحات المطلوبة، لأن الملاءة المالية تبقى ضمانة الاستقرار المالي والنقدي. وبدأت وزارة المالية بتنفيذ السياسات التصحيحية في موازنات ٢٠٢٢ و٢٠٢٤ إلى جانب الإجراءات التي أصدرتها بشأن إدارة السيولة خلال العامَيْن ٢٠٢٣ و٢٠٢٤. فتمّ الاتفاق بين وزارة المال ومصرف لبنان بشأن كلّ من يتقاضى أموالاً عامة من متعهّدين ومقاولين ومصارف وعاملين في القطاع العام وغيرهم، بأن تكون الدفعات منسّقة حتى لا تضخّ وزارة المال كميات كبيرة من الليرة في السوق المحلية وتخلق طلباً على الدولار.

5-2 على صعيد قانون موازنة العام ٢٠٢٥، فقد صدر بمرسوم من مجلس الوزراء، وقد قُدّرت كلّ من نفقات الموازنة وإيراداتها بنحو ٤٤٥ ألف مليار ليرة (ما يوازي ٥ مليارات دولار)، بارتفاع نسبته ٤٤٪ عن قانون موازنة العام ٢٠٢٤ وبعجز صفر. وتميّز قانون موازنة العام ٢٠٢٥ عن المشاريع السابقة، بأنه تضمّن ٥٧ مادّة فقط، إنما في المقابل تمّت من خلاله مضاعفة الرسوم مرات بالمقارنة مع ما كانت عليه في قانون موازنة العام ٢٠٢٤. وبناءً عليه، كلّفت الحكومة وزير المالية إعداد مشروع قانون لإعادة النظر في الرسوم المُدرجة في قانون الموازنة بهدف التخفيف من انعكاساتها الإجتماعية والإقتصادية السلبية على المواطنين. وفي ٢٦ أيار ٢٠٢٥، عدّلت لجنة المال والموازنة النيابية الرسوم الواردة في قانون موازنة العام ٢٠٢٥ بشكل جذري، وألغت عدداً منها، على غرار الرسم على المشروبات الغازية والفنادق وسواها، مع التذكير أنه تمّ اتخاذ قرار في موازنة العام ٢٠٢٤ بعدم

فرض زيادات قبل تبدّل وضع الليرة والمصارف وانخفاض نسبة التضخم. ولا يُسدَّد العجز بفرض الرسوم على المواطنين، بل المطلوب تصوّر شامل للسياسة الضريبية.

تجدر الإشارة إلى أن حكومة تصريف الأعمال كانت قدّمت مشروع موازنة العام ٢٠٢٥ إلى المجلس النيابي في ٤ تشرين الأول ٢٠٢٤، أي ضمن المهل الدستورية، الأمر الذي سمح لمجلس الوزراء بإصدار قانون الموازنة بمرسوم في ٦ آذار ٢٠٢٥ بناءً على المادة ٨٦ من الدستور لعدم إقرارها من مجلس النواب خلال العقد العادي والعقد الاستثنائي. وبالتالي، فإن الأرقام المقدّرة في القانون لا تمثّل الأرقام الفعلية للموازنة، لأنها لا تأخذ في الاعتبار المعطيات التي نتجت عن الحرب إن لناحية زيادة النفقات أو لناحية تراجع الإيرادات، هذا بالإضافة إلى نفقات الخزينة الأخرى، وكلّ الديون المترتّبة على الدين بالعملات الأجنبية والمتأخّرات لصالح المقاولين والمستشفيات والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

6-2 ويُؤمَل أن يركّز مشروع قانون موازنة العام ٢٠٢٦ على الإنماء من خلال بعض القوانين التي أقرّت منذ سنوات ولم تجد طريقها إلى التطبيق لتاريخه، ومن بينها قانون الشراكة بين القطاعَيْن العام والخاص (PPP) الذي يمكن اعتماده في كثير من مشاريع إعادة تأهيل البنى التحتية والإنمائية. وكذلك التزام الحكومة بمواصلة تنفيذ الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز الشفافية المالية، وتحسين بيئة الأعمال، وتعيين الهيئات الناظمة وتعزيز تحصيل الإيرادات بما يُسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز تبادل المعلومات مع مديرية الضريبة لتحسين الامتثال والتخفيف من التهرّب الضريبي. علماً أنه في ظلّ غياب تشريع الإصلاحات البنيوية والجوهرية للتعافي بطريقة مستدامة، تبقى الموازنة محدودة من حيث البعد الإصلاحي وتأثيره الفعّال على الاقتصاد، أي أنها تبقى موازنة أولويات تهدف إلى استدامة عمل المؤسسات بالحدّ الأدنى.

مقارنة أرقام قانونَيْ موازنة العامَيْن 2024 و 2025 – مليار ليرة

	قانون موازنة 2024	قانون موازنة 2025
الإيرادات العامة	**312,996**	**464,799**
إيرادات الموازنة	**308,435**	**445,214**
الإيرادات الضريبية	**243,089**	**361,378**
منها:		
ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال	21,460	43,110
ضريبة على الأرباح	*16,811*	*29,055*
ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	*431*	*8,488*
ضريبة الدخل على الفوائد	*2,993*	*1,440*
الرسوم الداخلية على السلع والخدمات	*141,418*	*203,553*
الضريبة على القيمة المضافة	*101,000*	*146,576*
الضريبة على الأملاك	36,062	29,495
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية	32,896	73,387
إيرادات ضريبية أخرى	11,253	11,833
الإيرادات غير الضريبية	**65,346**	**83,836**
منها:		
حاصلات إدارات ومؤسسات عامة/أملاك الدولة	49,792	54,794
الرسوم والعائدات الإدارية والمبيعات	12,506	25,645
الغرامات والمصادرات	18	266
إيرادات غير ضريبية أخرى	3,030	3,131
مقبوضات الخزينة	***4,561***	***19,585***
نفقات الموازنة	***308,435***	***445,214***
منها:		
المخصصات والرواتب والأجور وملحقاتها والمنافع الاجتماعية	144,820	214,343
خدمة الدين العام منها	14,648	31,535
بالعملة المحلية بما فيها متأخرات البنك المركزي	7,607	7,483
على قروض إنمائية بالعملة الأجنبية ومستحقات SDR	7,041	24,002
النفقات الاستثمارية	31,936	51,356
رصيد الموازنة العامة	0	0

المصدر : وزارة المالية

المديونية العامة

7-2 تغيب الإحصاءات الرسمية عن الدين العام منذ نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣ ولا ينشر مصرف لبنان إلاّ محفظة سندات الخزينة بالليرة اللبنانية. مع العلم أن هذه المحفظة **تمثّل معظم الدين العام المحرَّر بالليرة اللبنانية** (٩٩,٧٪ في نهاية كانون الثاني ٢٠٢٣).
وفي نهاية العام ٢٠٢٤، بلغت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية ٦٧١٦٥ مليار ليرة (ما يوازي ٧٥٠ مليون دولار) مقابل ٨٩٧٨٩ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٣، مسجّلةً بذلك انخفاضاً بمقدار ٢٢٦٢٤ مليار ليرة في العام ٢٠٢٤ مقابل شبه استقرار في العام ٢٠٢٣. ويأتي الانخفاض في العام ٢٠٢٤ نتيجة التوقّف عن إصدارات جديدة من أي من فئات السندات منذ الشهر الأول من العام المذكور بموجب قرار من وزارة المالية قابله استحقاقات لسندات من فئات مختلفة. وقد بلغت قيمة الاستحقاقات ٢٢٦٢٤ مليار ليرة في العام ٢٠٢٤ مقابل استحقاقات بمقدار ١٨٧٥٣ مليار ليرة في العام ٢٠٢٣. وفي نهاية العام ٢٠٢٤، شكّلت حصة السندات من فئات ٧ سنوات وما فوق حوالي ٧٥٪ من إجمالي المحفظة.

توزّع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات – (نهاية الفترة – بالنسبة المئوية)

	3 أشهر	6 أشهر	12 شهراً	24 شهراً	36 شهراً	60 شهراً	84 شهراً	120 شهراً	144 شهراً	180 شهراً	المجموع
ك 1 2022	0,23	0,46	4,41	4,65	6,21	19,29	21,23	38,52	3,43	1,58	100,00
ك 1 2023	0,26	1,27	9,45	6,38	8,38	13,92	18,64	36,70	3,43	1,58	100,00
ك 1 2024	0	0	0	4,73	7,32	13,15	21,89	46,22	4,58	2,11	100,00

المصدر: بيانات مصرف لبنان

8-2 من جهة أخرى، ارتفعت الفائدة المثقَّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى ٦,٥٤٪ في نهاية العام ٢٠٢٤ مقابل ٦,٣٠٪ في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣ نتيجة استحقاقات سندات بفائدة متدنّية. وانخفض متوسط عمر المحفظة إلى ٩٣٢ يوماً (٢,٥٦ سنة) في نهاية العام ٢٠٢٤ مقابل ١٠٢٤ يوماً (٢,٨١ سنة) في نهاية العام ٢٠٢٣.

9-2 على صعيد **الدين المحرّر بالعملات الأجنبية**، يتوزّع بين سندات اليوروبندز وقيمتها الاسمية ٣١,٣ مليار دولار كما في نهاية شباط ٢٠٢٠، أي قبل إعلان الحكومة في ذلك

الوقت التوقف عن الدفع، والقروض الثنائية والمتعدّدة الأطراف، التي لا تزال الدولة تسدّدها، ولا تتعدّى قيمتها ٢ مليار دولار. إلاّ أن القيمة السوقية لسندات اليوروبندز تشكّل عند إعداد هذا التقرير حوالي ١٧,٥٪ من قيمتها الاسمية، أي حوالي ٥,٥ مليارات دولار أو حوالي ١٩,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، علماً أنها وصلت إلى ما دون ذلك في أوقات سابقة بسبب تدهور الأوضاع إلى حدّ كبير. تجدر الإشارة إلى أن أسعار سندات اليوروبندز شهدت منحًى تصاعدياً على العموم منذ نيسان ٢٠٢٤ (قبل أن تخفّ وتيرة الارتفاع في آذار ٢٠٢٥) مستفيدة من عوامل عدّة منها السعي لتحقيق أرباح آنية في الأشهر الأخيرة من العام ٢٠٢٤ والحديث الجدّي عن انتخاب رئيس للجمهورية ابتداء من كانون الأول ٢٠٢٤ وتشكيل حكومة لديها كامل الصلاحيات، والسير ببرنامج إصلاح واحتمال توقيع اتفاقية جديدة مع صندوق النقد الدولي، وإقرار قانون التعديلات على السرية المصرفية وإقرار مجلس الوزراء برنامج إصلاح وضع المصارف وأمور أخرى. ويجب أن يبقى وضع ملف إعادة هيكلة محفظة اليوروبندز على جدول الأولويات لتمكين لبنان من العودة إلى الأسواق المالية العالمية.

10-2 بهدف التوصّل إلى حلّ رضائي ومنصف بخصوص إعادة هيكلة سندات اليوروبندز بطريقة منتظمة، تنصف الدائنين وتبعد خيار اللجوء إلى دعاوى قضائية، اتّخذ مجلس الوزراء اللبناني بتاريخ ٢٠٢٥/١/٧ قراراً يمدّد لمدة ٣ سنوات، أي حتى ٩ آذار ٢٠٢٨ مهلة المطالبة باسترداد أصول سندات اليوروبندز والفوائد المستحقّة عليها. وللحدّ من المخاطر التي يمكن أن تتعرّض لها الدولة من جراء مقاضاتها من قبل حاملي السندات، وفسح المجال أمام وضع وإتمام خطة لإعادة هيكلة منتظمة لمحفظة اليوروبندز، أعلنت وزارة المالية في شباط ٢٠٢٥، إبرام ملحق لاتفاقية الوكالة المالية لسندات اليوروبندز المُصدرة من الجمهورية اللبنانية لتعكس تعليق حقّ الدولة بالإدلاء بدفوع مرور زمن المهل التعاقدية والقانونية وفقاً لقانون ولاية نيويورك لغاية ٩ آذار ٢٠٢٨ وذلك إنفاذاً لقرار مجلس الوزراء رقم ٣٠ تاريخ ٢٠٢٥/١/٧. وينطبق هذا التعليق على جميع سندات اليوروبندز الصادرة عن الدولة اللبنانية، وقد تم توقيع هذا الملحق استناداً إلى المادة ٢٣,١ من اتفاقية الوكالة المالية المعدّلة والمحدّثة بتاريخ ١ آذار ٢٠١٠، والتي تنصّ على أنه يجوز للدولة إبرام تعديلات لاتفاقية الوكالة المالية، دون موافقة حاملي سندات اليوروبندز، لإجراء أي تغيير لا يؤثر سلباً على حقوق أي من حاملي السندات.

11-2 في أيار ٢٠٢٥، أبقت وكالة «موديز» على تصنيف لبنان عند "C"، في إشارة إلى عدم البدء في عملية إعادة هيكلة الدين العام وبالتحديد سندات اليوروبوندز. وتتوقّع الوكالة بأن تتجاوز خسائر حاملي السندات اللبنانية بالعملات الأجنبية ٦٥٪. وقد أثنت الوكالة على بعض الخطوات الإيجابية الأخيرة والتي تُعدّ أساسيةً لتلبية شروط المساعدة الدولية،

كالتعديلات على قانون السرية المصرفية التي وافق عليها مجلس النواب في ٢٤ نيسان ٢٠٢٥، والتي تسمح للهيئات الرقابية بالحصول على سجلات مصرفية تعود لـ ١٠ سنوات، وموافقة مجلس الوزراء في ١٢ نيسان ٢٠٢٥ على مشروع قانون لإعادة انتظام عمل القطاع المصرفي في البلاد. وبحسب الوكالة، يمكن أن يتحسّن التصنيف السيادي للبنان بعد إعادة هيكلة الدين العام ومن ثم إعادة تفعيل العمل المصرفي، وذلك إذا نفذّت الدولة إصلاحات مالية ومؤسساتية، ونجحت في زيادة الإيرادات، وانتقلت إلى نموذج نمو اقتصادي جديد. كما يشترط لأي تحسين كبير في التصنيف أن تتطور العوامل الرئيسية التي تؤثر على ديناميكية الدين، مثل النمو الاقتصادي، ومعدلات الفائدة، والالتزامات المحتملة من المؤسسات العامة الخاسرة، وقدرة الحكومة على تحقيق فوائض أولية كبيرة ومستدامة، بطريقة تضمن استدامة الدين وتقلّل من مخاطر التخلّف عن السداد مجدّداً.

3 – التطوّرات النقدية

1-3 المشهد العام

1-1-3 عرفت الأوضاع النقدية بعض التحسّن النسبي في العام ٢٠٢٤. فبالإضافة إلى بقاء سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار مستقرّاً على ٨٩٥٠٠ ليرة/دولار في العام ٢٠٢٤ شأنه منذ تموز ٢٠٢٣، ظهرت بعض المؤشرات الإيجابية وأبرزها تراجع معدّل التضخّم إلى ٤٥,٢٪ في العام ٢٠٢٤ بعد أن وصل إلى مستوى قياسي في العام ٢٠٢٣ حيث تخطّى الـ٢٢٠٪، وارتفاع موجودات مصرف لبنان الخارجية من العملات الأجنبية إلى حدود ١٠,١ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠٢٤، مقابل حوالي ٩,٣ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠٢٣، لتتخطّى الـ١١,١ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٥. رغم ذلك، فإنّ تحقيق استقرار نقدي دائم لا يزال ينتظر الإصلاحات الهيكلية والتي بدأت بالانطلاق تدريجياً خلال العام ٢٠٢٥.

2-1-3 لا بدّ من الإشارة إلى أنّه تمّ تعديل سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي في البيانات المالية للمصارف ولمصرف لبنان، من ١٥٠٠٠ [2] إلى ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد اعتباراً من الوضعية الموقوفة بتاريخ ٢٠٢٤/١/٣١، تطبيقاً لتعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ٢٠٢٤/٦١٧، تاريخ ٢٠٢٤/٢/٢، ولقرار المجلس المركزي لمصرف لبنان رقم ٢٠٢٤/٤/٤٨، تاريخ ٢٠٢٤/٢/١٥، في خطوة نحو توحيد أسعار الصرف وإنهاء حالة تعدّدية أسعار الصرف في الاقتصاد اللبناني.

2-3 في المعطيات الإحصائية

نستعرض في ما يلي أبرز المعطيات الإحصائية المتعلّقة بالوضع النقدي، بداية مع سعر صرف الليرة مقابل الدولار والموجودات الخارجية لمصرف لبنان، مروراً بأحجام النقد المتداولة وبمعدّلات الفائدة وصولاً إلى الكتلة النقدية ومعدّل التضخّم.

1-2-3 بقي سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي مستقرّاً طيلة العام ٢٠٢٤ ولغاية إعداد هذا التقرير على ٨٩٥٠٠ ليرة لكلّ دولار، شأنه منذ نهاية تموز ٢٠٢٣، كما سبق وأشرنا إليه أعلاه.

وجاء استقرار سعر صرف الليرة مقابل الدولار نتيجة اعتماد سياسة نقدية متشدّدة ترتكز على قرار التوقّف عن تمويل الدولة بالليرة وبالعملات الأجنبية خارج ما تنصّ عليه القوانين المعمول بها، ما اضطرّ هذه الأخيرة إلى الحدّ من نفقاتها من جهة والعمل على زيادة

2 - بدأ العمل بسعر صرف جديد لليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي قدره 15000 ليرة للدولار (طُبِّق على ميزانيات مصرف لبنان والمصارف) ابتداءً من أول شباط 2023، بدل سعر 1507,5 ليرات مقابل الدولار الذي كان سائداً لأكثر من 25 عاماً.

إيراداته[3] من خلال الضرائب والرسوم المُحصّلة من جهة أخرى، وبالتالي سحب جزء من السيولة بالليرة والدولار من الأسواق. ويُضاف إلى أسباب استقرار سعر الصرف الاستمرار في دفع رواتب القطاع العام بالدولار الأميركي، وأيضاً وخاصّة توافر كمّيات كافية من العملات الأجنبية في البلد جرّاء التحويلات النقدية من الخارج والحركة السياحية الجيدة نسبياً، ولو أنها سجّلت تراجعاً في العام ٢٠٢٤ بالمقارنة مع العام ٢٠٢٣. وقد ساهم كلّ ذلك بالسيطرة على السيولة بالليرة في السوق والمحافظة على احتياطيات مصرف لبنان السائلة بالعملات الأجنبية، لا بل رفعها قليلاً، ممّا أدّى إلى المحافظة على استقرار سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأميركي.

وعلى الرغم من إيجابية استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية، غير أنّ العملة الوطنية فقدت إلى حدّ كبير بعد أزمة العام ٢٠١٩ وظائفها التقليدية لا سيّما وظيفتها كمُدخّر للقيمة.

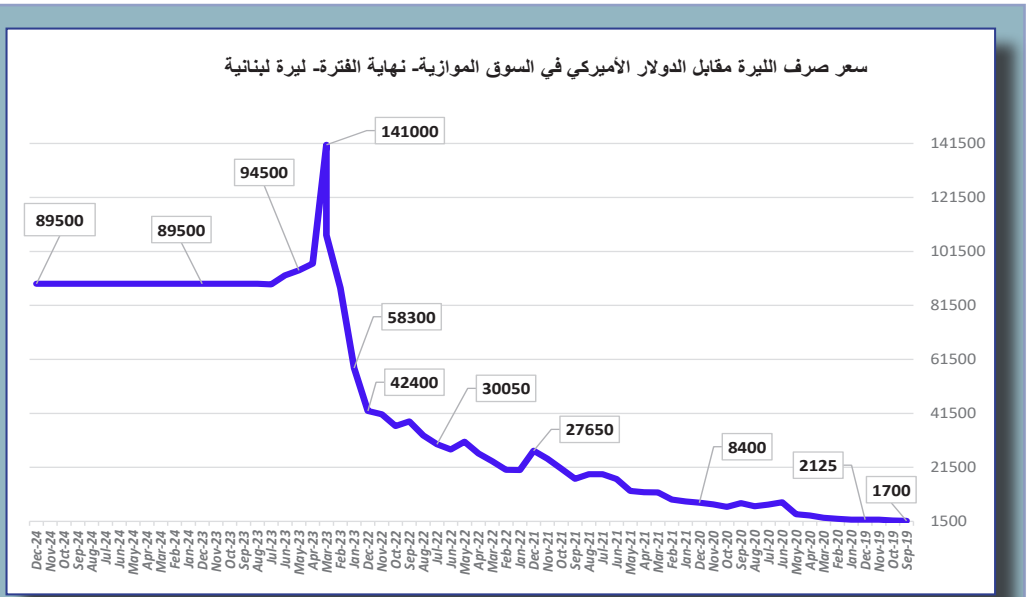

المصدر: متوسّط أسعار أبرز المنصّات التي يُتابعها الجمهور

3 - خاصّة تلك المتعلّقة بالرسوم والضرائب على السلع المستوردة من خلال زيادة تدريجية لسعر الدولار الجمركي وصولاً إلى احتساب الدولار الجمركي على سعر صيرفة منذ منتصف أيار 2023، والذي يبلغ حالياً 89500 ليرة/دولار، كما جرى تعديل جميع الضرائب والرسوم في موازنة العام 2024 التي صدرت في شباط من العام المذكور، وكان تسعير بعض خدمات الدولة الأساسية استناداً إلى كلفتها الحقيقية مثل الكهرباء والاتصالات قد حصل في فترة سابقة.

2-2-3 لا بدّ من الإشارة إلى أنّ مصرف لبنان أدخل تعديلاً على احتساب موجوداته الخارجية بحيث باتت تتضمّن، **منذ كانون الثاني ٢٠٢٤**، الذهب والأوراق المالية الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف المركزي، والعملات الأجنبية والودائع لدى المصارف المراسلة والمنظّمات الدولية، في حين لم تعد تتضمّن محفظته من سندات اليوروبندز المُصدرة من قبل الدولة اللبنانية، ولا القروض التي منحها المركزي بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية المقيمة. ويُعطي الجدول أدناه معطيات عن موجودات مصرف لبنان الخارجية استناداً إلى التعديل الجديد.

موجودات مصرف لبنان الخارجية – القيمة بملايين الدولارات – نهاية الفترة

	كانون الثاني 2024	كانون الأول 2024	آذار 2024
الذهب	18792	24102	28341
العملات الأجنبية	9350	10089	10681
الأوراق المالية الأجنبية	174	168	169
المجموع	**28316**	**34359**	**39191**

المصدر: مصرف لبنان

- وعاد **إجمالي موجودات مصرف لبنان الخارجية من العملات الأجنبية** إلى الارتفاع مجدّداً وصولاً إلى ١٠,١ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠٢٤ ثمّ إلى ما يُقارب ١١,١ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٥، من حوالي ٩,٣ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠٢٣، رغم توسيع العمل بالتعميمين ١٥٨ و١٦٦ وما يستلزمه من مدفوعات من هذه الموجودات الخارجية. وارتبط ذلك بشكل أساسي بشراء مصرف لبنان لكمّيات من الدولارات من السوق مقابل ضخّ السيولة بالليرة إنّما بقيمة توازي ما يتمّ سحبه من خلال الضرائب والرسوم المُحصّلة لصالح الدولة اللبنانية، إضافة إلى تعزيز الدولة للجباية بالدولار الأميركي وإيداعها في حساباتها لدى مصرف لبنان.

وفي التفصيل، سجّلت موجودات مصرف لبنان من العملات الأجنبية منذ نهاية تموز ٢٠٢٣ ارتفاعاً شهرياً متواصلاً ولو بأحجام متواضعة نسبياً، وصل مجموعه إلى حوالي ٧٥٠ مليون دولار حتى نهاية العام ٢٠٢٣، وإلى ما يزيد عن مليارَيْ دولار حتى نهاية أيلول ٢٠٢٤، قبل أن تتراجع بأكثر من ٥٠٠ مليون دولار من نهاية أيلول ٢٠٢٤ حتى نهاية العام ٢٠٢٤، بسبب الإجراءات الاستثنائية التي اتّخذها مصرف لبنان في ظلّ الحرب التي كانت قائمة، والتي سمحت للمودعين المستفيدين من التعميمَيْن ١٥٨

و١٦٦ بمضاعفة السحوبات ثلاث مرات في تشرين الأول ٢٠٢٤ ومرّتَيْن في كلّ من تشرين الثاني وكانون الأول ٢٠٢٤ (وأيضاً في كانون الثاني ٢٠٢٥). ومنذ بداية العام ٢٠٢٥، عاودت موجودات مصرف لبنان من العملات الأجنبية الارتفاع بوتيرة سريعة مع انتخاب رئيس للجمهورية وانتظام الحياة السياسية في لبنان، بحيث ازدادت بحوالي ٩٧٥ مليون دولار حتى نهاية أيار ٢٠٢٥.

ورغم هذا التطوّر الإيجابي، يبقى مهمّ أيضاً معرفة تطوّر الموجودات الخارجية الصافية بحيث أنّ للمصرف المركزي التزامات بالدولار الـ Fresh تجاه المصارف التي تملك حسابات Fresh لدى مصرف لبنان بموجب التعميم رقم ١٦٥، وأيضاً تجاه الدولة اللبنانية التي باتت تحقّق إيرادات متزايدة بالدولار النقدي Fresh مودعة لدى المركزي، ناهيك عن الالتزامات تجاه مصارف ومؤسسات مالية عالمية.

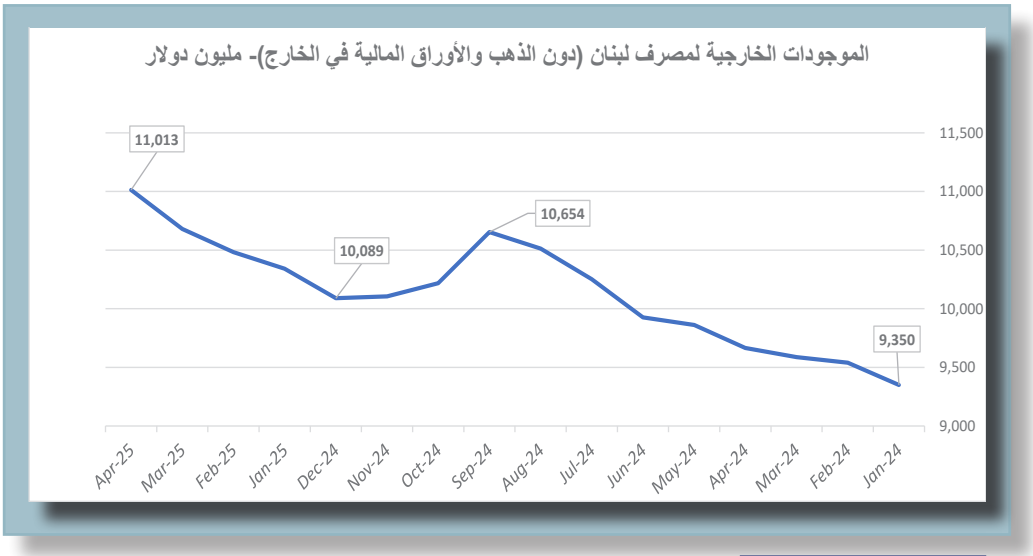

المصدر : مصرف لبنان

- من جهتها، بلغت توظيفات مصرف لبنان في الأوراق المالية العالمية ١٦٨ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٤، وبقيت مستقرّة تقريباً خلال العام المذكور.
- في بي ما يتعلّق بقيمة مخزون الذهب الذي يملكه مصرف لبنان، فقد سجّل ارتفاعاً ملحوظاً إلى حوالي ٢٤,١ مليار دولار في نهاية العام ٢٠٢٤ (ثمّ إلى ٣٠,٤ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠٢٥) من حوالي ١٩,٢ مليار دولار في نهاية العام ٢٠٢٣، مع الارتفاع الكبير في سعر أونصة الذهب عالمياً. واحتلّ لبنان المرتبة ٢٠ عالمياً والمرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد المملكة العربية السعودية من حيث احتياطيّات الدول بحسب اللائحة الصادرة عن "مجلس الذهب العالمي" في أيار ٢٠٢٥. ولكن لبنان هو الأول على الصعيد العالمي عند قياس قيمة مخزون الذهب إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي ويكاد يصل إلى ١٠٠٪ في العام ٢٠٢٥.

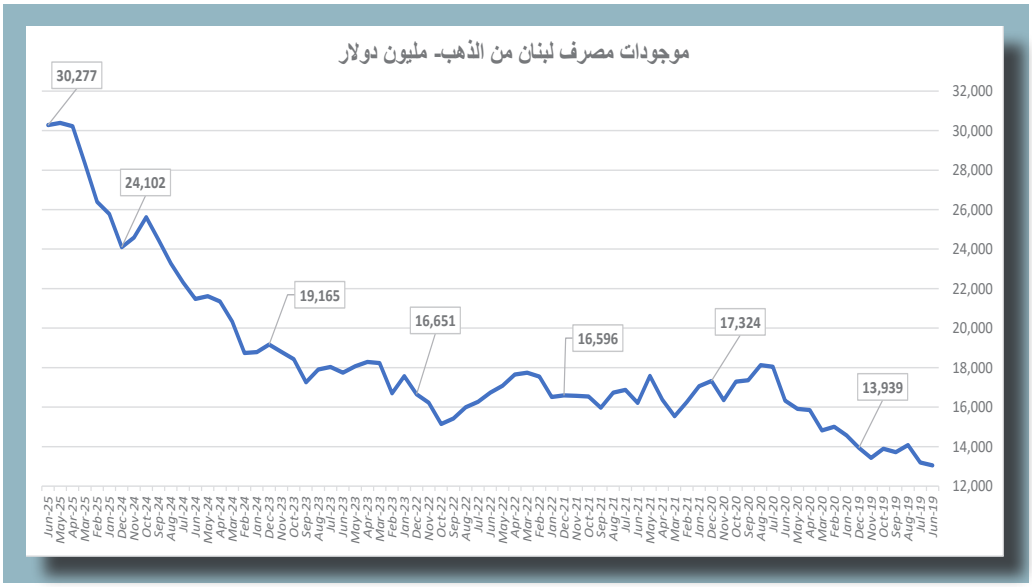

المصدر : مصرف لبنان

3-2-3 في موازاة الأزمة الاقتصادية والمالية والمصرفية المستمرّة منذ العام ٢٠١٩، أصبح **الاقتصاد اللبناني قائماً بشكل كبير على نظام الدفع النقدي Cash economy**، بالليرة اللبنانية وبالدولار الأميركي. فقد أدّت الأزمة المصرفية خاصّة في بدايتها إلى تقييد استخدام كلّ من البطاقات المصرفية والشيكات بالليرة وبالدولار، وإلى تنامي عدد شركات التحاويل النقدية بالوسائل الإلكترونية وحجم أعمالها والتي باتت تنافس بشكل أكبر المصارف في تقديم بعض الخدمات المالية، لا سيّما ما يتعلّق منها بالتحويلات من وإلى الخارج. إنّ التباطؤ في معالجة وضع القطاع المصرفي يؤدّي حكماً إلى توسّع الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد القائم على النقد Cash economy، وبالتالي إلى زيادة مخاطر الأنشطة غير المشروعة أي اقتصاد الظلّ Shadow Economy، وكان ذلك أحد الأسباب التي أدّت إلى إدراج لبنان على اللائحة الرمادية لمجموعة العمل المالي FATF في تشرين الأول ٢٠٢٤ وإدراجه على لائحة البلدان ذات المخاطر المرتفعة من قبل الاتحاد الأوروبي في حزيران ٢٠٢٥.

وفي خطوة تنظيمية مهمّة لمحاربة اقتصاد الـ Cash، أصدر مصرف لبنان في أيار ٢٠٢٥ التعميم الوسيط رقم ٧٣٥[4]، الذي يهدف إلى تشديد الرقابة على العمليّات المالية والمصرفية بالوسائل الإلكترونية. وقد وضع التعميم المذكور، بين عدّة أمور، سقوفاً على مجموع حركة الأموال في "المحفظة الإلكترونية" وذلك في الشهر الواحد، مميّزاً في هذا الخصوص بين الشخص الطبيعي والشخص المعنوي.

4- هذا التعميم هو موجّه بشكل خاص إلى المؤسسات التي تتعاطى العمليات المالية والمصرفية بالوسائل الإلكترونية. كما هو موجّه إلى المصارف والمؤسسات المالية، علماً أنّ المصارف كما هو معروف هي جدّاً متقدّمة ومتشدّدة في الإجراءات المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

بالنسبة **للنقد المتداول بالليرة** خارج الجهاز المصرفي، أي خارج المصارف ومصرف لبنان، عرف منحىً تراجعياً بعد أن سجّل مستويات قياسية وصولاً إلى ٧٦٠٧٠ مليار ليرة في نهاية شباط ٢٠٢٣ ليصل إلى حوالي ٥٠٦٠٠ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٣، وإلى ٤٣٦٨٥ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠٢٤، وذلك نتيجة السياسة المتّبعة من مصرف لبنان والقائمة على التشدّد في خلق النقد مع التوقّف عن تمويل القطاع العام خارج الأطر القانونية وغيرها من الأمور التي تمّ شرحها أعلاه. أمّا في الشهر الأخير من العام ٢٠٢٤، فقد ازداد النقد المتداول بالليرة على نحو ملحوظ ليصل إلى ٥٨٠٧٧ مليار ليرة في نهايته، أي ما يوازي حوالي ٦٥٠ مليون دولار، إذ لوحظ زيادته من قِبَل مصرف لبنان بالتوازي مع توجّه بعض العملاء الاقتصاديين إلى زيادة الطلب على الليرة وتحويل جزء من الدولارات النقدية التي يملكونها إلى ليرات لبنانية بسبب الأجواء الإيجابية في البلد بعد دخول اتفاق وقف إطلاق النار بين لبنان والعدو الإسرائيلي حيّز التنفيذ وقرب انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية. وقد تابع النقد المتداول بالليرة ارتفاعه إلى ٧٧٨٥٤ مليار ليرة في نهاية آذار ٢٠٢٥، والذي أتى بشكل كامل نتيجة ارتفاعه في الشهر الأول من العام المذكور وللسبب الذي شرحناه أعلاه.

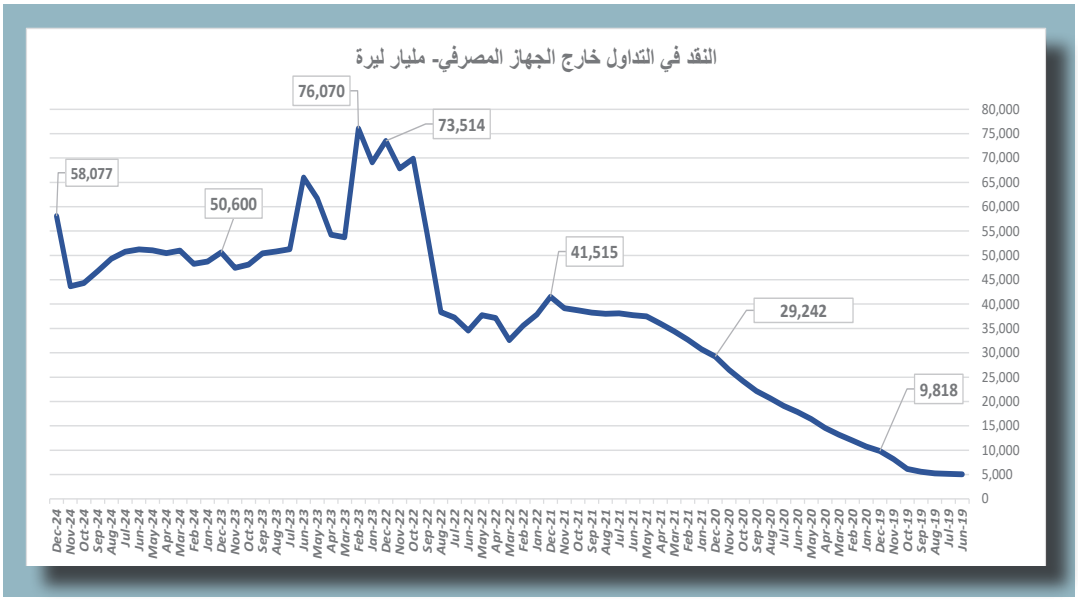

المصدر : مصرف لبنان

وبخصوص الكتلة النقدية المتداولة بالدولار في السوق، أشارت تقديرات سابقة للبنك الدولي[5] إلى أنّها تُناهز ٩٠٠ مليون دولار في العامين ٢٠٢١ و٢٠٢٢، ووصل حجم اقتصاد الكاش بالدولار نتيجة دوران النقد velocity إلى حوالي ٩,٩ مليارات دولار في العام ٢٠٢٢، مشكّلاً ٤٥,٧٪ من الناتج المحلّي الإجمالي حسب تقديرات البنك الدولي.

5- من خلال دراسة 6 مصادر للدولارات النقدية.

4-2-3 من ناحية أخرى، سجّل **معدّل الفائدة ليوم واحد بين المصارف بالليرة Interbank Rate** مستويات مرتفعة طيلة العام ٢٠٢٤ – بحيث وصل إلى ١٦٠٪ و١٧٥٪ في عدد من العمليات. وكان معدّل الـ Interbank Rate مرتفعاً أيضاً طيلة العام ٢٠٢٣، إنّما بمتوسّط سنوي أقلّ منه في العام ٢٠٢٤. ويأتي ذلك تحت تأثير السياسة النقدية المتّبعة والتي عمدت إلى تجفيف السوق من السيولة بالليرة.

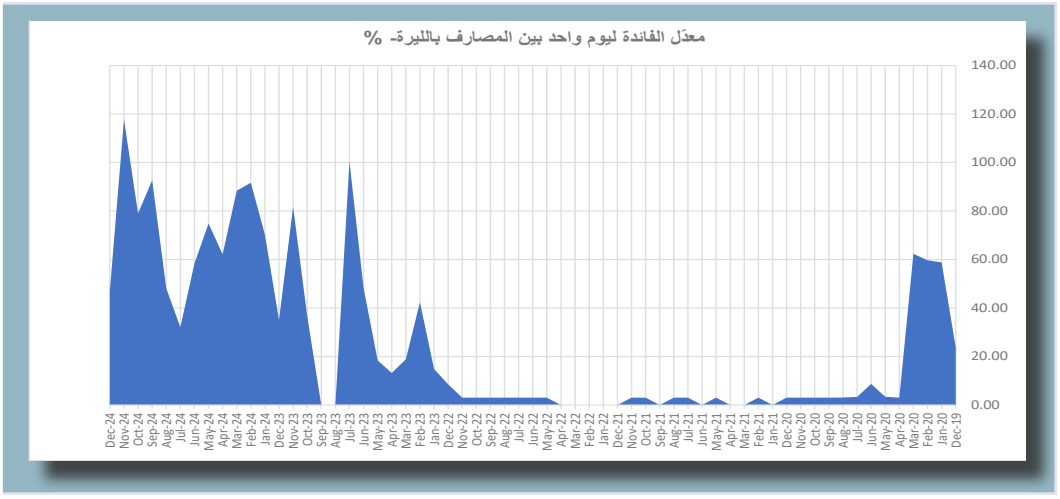

المصدر : شركة لبنان المالية لغاية تموز 2023، مصرف لبنان منذ تشرين الأول 2023. أرقام شهرَيْ آب وأيلول 2023 غير متوافرة.
ملاحظة : - المعدّل المعتمد في الرسم البياني هو المعدّل الشهري المثقّل حسب حجم العمليات.

وبقيت **معدّلات الفائدة المصرفية الدائنة** على الدولار عند مستويات متدنّية جدّاً في العام ٢٠٢٤، في حين سجّلت معدّلات الفائدة على الودائع لأجَل بالليرة بعض الارتفاع في العام ٢٠٢٤ كما هو مبيّن في الرسم البياني التالي، مع ارتفاع ملحوظ إنّما موقت في الشهر الأخير منه، حيث سُجّلت عروض من قبل بعض المصارف لإيداع مبالغ بالليرة لديها بمعدّلات فائدة مرتفعة نسبياً لاقت استجابة كبيرة من جانب بعض العملاء.

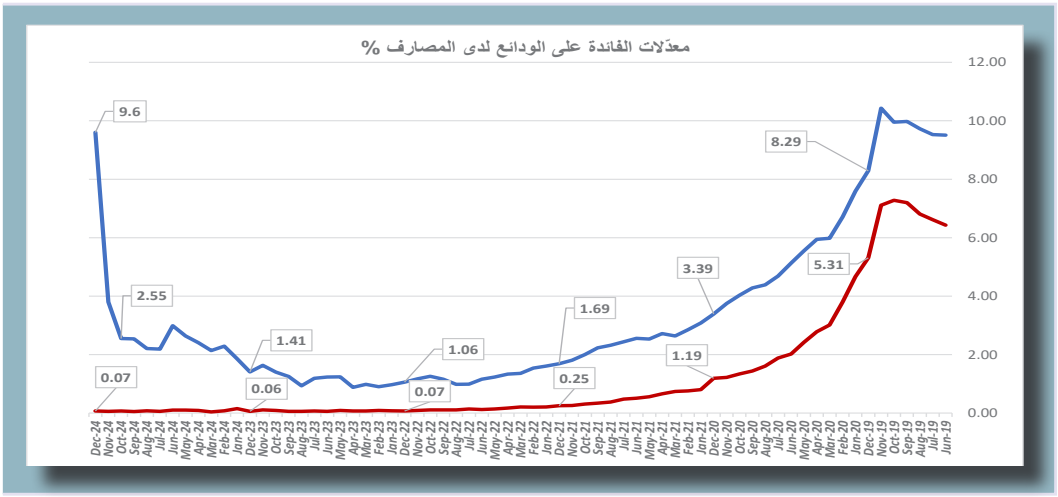

المصدر : مصرف لبنان

من جهة أخرى، لم يتمّ أيّ إصدار لسندات الخزينة بالليرة بجميع فئاتها في العام ٢٠٢٤، علماً أنّ المردود على آخر إصدارات سندات الخزينة التي تمّت في العام ٢٠٢٣ تجدونه في الرسم البياني أدناه.

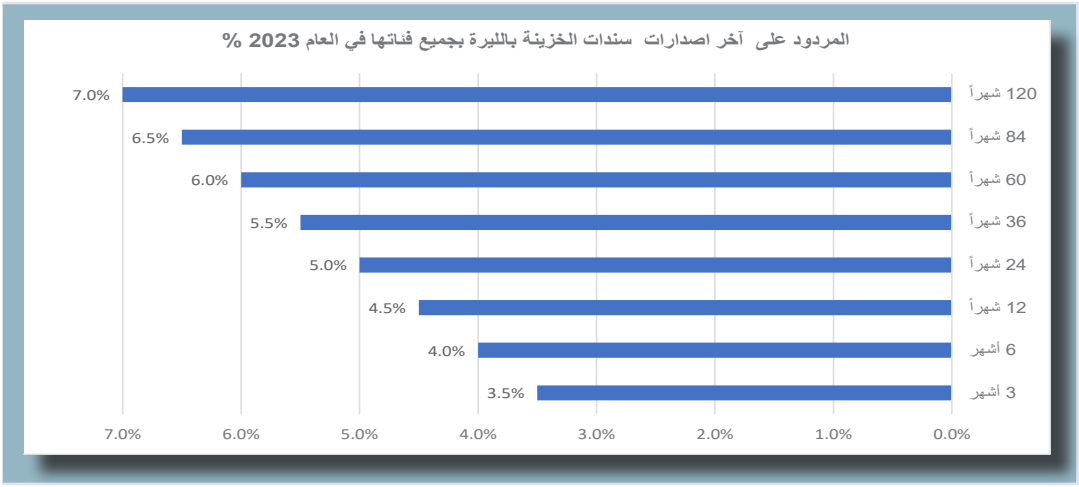

المصدر : مصرف لبنان

5-2-3 في ما يتعلّق بحصّة مصرف لبنان من سندات الخزينة بالليرة وفي ظلّ غياب الإحصاءات الرسمية بهذا الخصوص بالنسبة للعامين ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، تُشير الأرقام المتوافرة[6] إلى تراجع محفظة مصرف لبنان من سندات الخزينة بالليرة بحوالي ٦٠٠٠ مليار ليرة في العام ٢٠٢٣، وبأكثر من ٥٠٠٠ مليار ليرة في العام ٢٠٢٤، بعد أن وصلت إلى ٥٧٤٠٣ مليارات ليرة في نهاية العام ٢٠٢٢، مع الإشارة إلى أنّ وزارة المالية من جانبها لم تُصدر أيّة سندات خزينة طيلة العام ٢٠٢٤ وأيضاً خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٥.

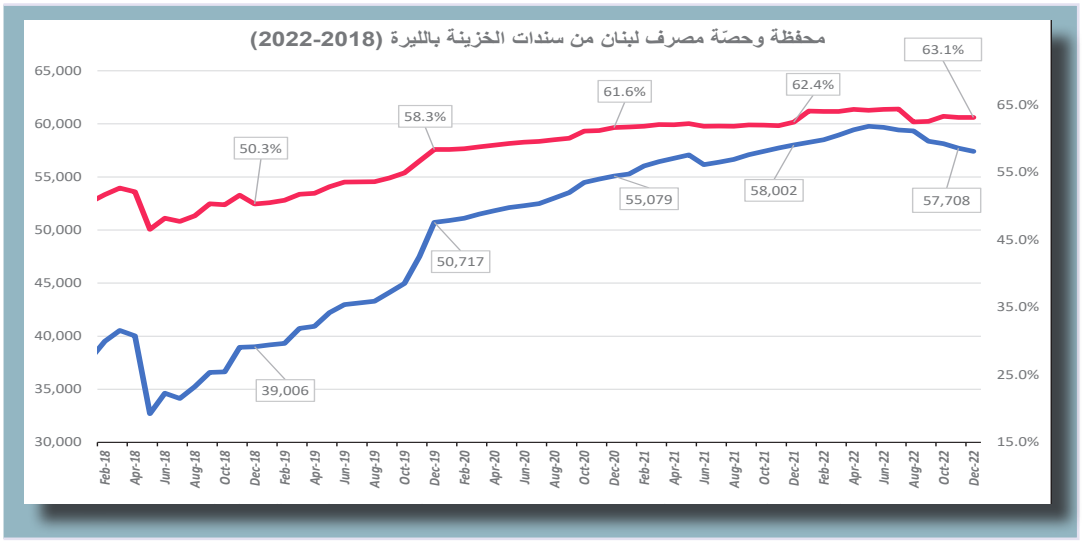

المصدر : مصرف لبنان

6- من ميزانيات المصارف وتوزّع محفظة سندات الخزينة بالليرة بحسب حامليها.

6-2-3 الكتلة النقدية

ازدادت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M3) إلى ٦٢٢٣٧٤٩ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٤، مقابل ١١٦٦٢٠٥ مليارات ليرة في نهاية العام ٢٠٢٣، ويأتي هذا الارتفاع الكبير بسبب تعديل سعر الصرف المعتمد لليرة اللبنانية[7] من ١٥٠٠٠ ليرة للدولار الواحد إلى ٨٩٥٠٠ ليرة منذ نهاية كانون الثاني ٢٠٢٤. وإذا جزّأنا M3 إلى مكوّناتها أوّلها الكتلة النقدية بالليرة M2 وثانيها الودائع المصرفية بالعملات الأجنبية، يتبيّن منها التالي:

- ارتفاع الكتلة النقدية بالليرة M2 بحوالي ٣٠٪ في العام ٢٠٢٤ وانخفاضها بحوالي ١٤٪ في العام ٢٠٢٣.
- انخفاض الودائع بالعملات الأجنبية بحوالي ٥٪ في كلّ من العامين ٢٠٢٣ و٢٠٢٤.

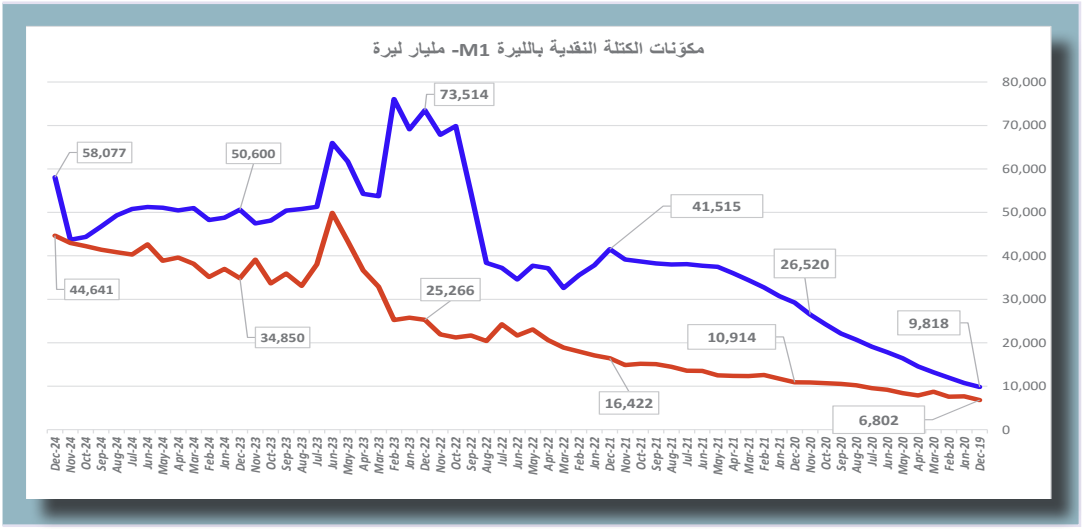

المصدر : مصرف لبنان

وعليه، لم يحصل فعلياً أيّ توسّع في الكتلة النقدية M3 في العامين ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ بل بالعكس، ويأتي هذا الأمر في موازاة غياب التسليفات للقطاع العام من مصرف لبنان والمصارف، وأيضاً في ظلّ شبه غياب التسليفات المصرفية الجديدة للقطاع الخاص، لا بل تراجع المحفظة الإجمالية بسبب تسديد القروض.

7- حيث تمّ احتساب ميزانية الجهاز المصرفي أي المصارف ومصرف لبنان على سعر صرف 15000 ليرة/دولار في نهاية العام 2023 وعلى سعر 89500 ليرة/دولار في نهاية العام 2024 (1507,5 ليرات/دولار في نهاية العام 2022).

تطوّر الكتلة النقدية وعناصر تغطيتها- نهاية الفترة، مليار ليرة

	2022	2023	2024
النقد في التداول	73514	50600	58077
ودائع تحت الطلب بالليرة	25266	34850	44641
السيولة الجاهزة بالليرة (م1)	98780	85450	102718
الكتلة النقدية بالليرة (م2)	116583	100787	130986
الكتلة النقدية بمفهومها الواسع بالليرة وبالعملات الأجنبية (م3)	**229572**	**1166205**	**6198450**
عناصر التغطية			
الموجودات الخارجية الصافية	18197	252311	1626243
منها: ذهب	25102	287481	2157141
موجودات خارجية صافية غير الذهب	- 6905	- 35170	- 530898
التسليفات الصافية للقطاع العام	50842	143251	1573625
فروقات القطع	- 19131	647302	3020901
التسليفات للقطاع الخاص	30038	123712	542272
بنود أخرى صافية	149625	- 370	- 564592

المصدر : مصرف لبنان

7-2-3 التضخّم

تراجع معدّل التضخّم المقاس لمتوسّط السنة بشكل ملحوظ إلى ٤٥,٢٪ في العام ٢٠٢٤ بحسب دراسة مؤشّر أسعار الاستهلاك الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي، وذلك بعد تسجيله مستويات مرتفعة جدّاً في السنوات الأربع التي سبقت والتي ارتبطت بشكل كبير بتدهور سعر صرف الليرة مقابل الدولار، بحيث وصل معدّل التضخّم إلى ٢٢١,٣٪ في العام ٢٠٢٣ وهو مستوى قياسي منذ العام ١٩٩٢.

ورغم تراجعه الملحوظ في العام ٢٠٢٤ والمرتبط باستقرار سعر صرف الليرة مقابل الدولار منذ صيف ٢٠٢٣، وتراجع التضخّم المستورد من الخارج[٨]، بقي معدّل التضخّم البالغ ٤٥,٢٪ بعيداً عن مستوياته ما قبل الأزمة، والذي نادراً ما كان يتخطّى الـ ٥٪، كما يتبيّن من الرسم البياني أدناه. ونتج ارتفاع معدّل التضخّم في العام ٢٠٢٤ عن استمرار ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلّية لا سيّما التعليم المدرسي والجامعي والإيجارات الجديدة، علماً أنّ سعر معظمها بات عند مستويات ما قبل الأزمة وأحياناً أعلى. كما نتج ارتفاع

8- بإستثناء ما يتعلّق بالرسوم الجمركية أو تحديداً باحتساب الدولار الجمركي.

معدّل التضخّم عن احتساب الدولار الجمركي على سعر صيرفة منذ منتصف أيار[٩]، ٢٠٢٣ (حالياً ٨٩٥٠٠ ليرة/دولار)، وأيضاً عن ارتفاع كلفة الشحن البحري للبضائع منذ تشرين الأول ٢٠٢٣ وعلى نحو ملحوظ في العام ٢٠٢٤ بسبب الحرب في لبنان، في حين شهد العام ٢٠٢٤ تراجعاً إضافياً في أسعار السلع العالمية من مواد غذائية (بحوالي ٢,٠٪)، ونفط (بحوالي ٢,٩٪)، وتراجعاً في متوسّط سعر المعادن غير الثمينة بحوالي ١,٩٪، كما بقي متوسّط سعر صرف الدولار مقابل اليورو دون تغيير (١,٠٨ دولار لكلّ يورو).

بخصوص العام ٢٠٢٥، فإنّ الاستقرار الذي يسجّله سعر الصرف أدّى إلى تراجع الضغوط التضخّمية إلى حدّ كبير، ومع احتمال انسحابه على كامل العام، من المتوقّع أن يُتابع معدّل التضخّم تراجعه في العام ٢٠٢٥، مع إمكانية أن يخفّف من وتيرة هذا التراجع حصول انخفاض في سعر صرف الدولار الأميركي تجاه العملات الرئيسية ومنها اليورو ما قد يؤدّي إلى زيادة في أسعار السلع المستوردة من أوروبا وغيرها من البلدان، وأيضاً حصول زيادة فعلية في الضرائب أو الرسوم أو حتى أيّ تمهيد لزيادتها في المرحلة المقبلة، كما احتمال ارتفاع أسعار النفط العالمية بسبب التوترات الجيوسياسية في المنطقة.

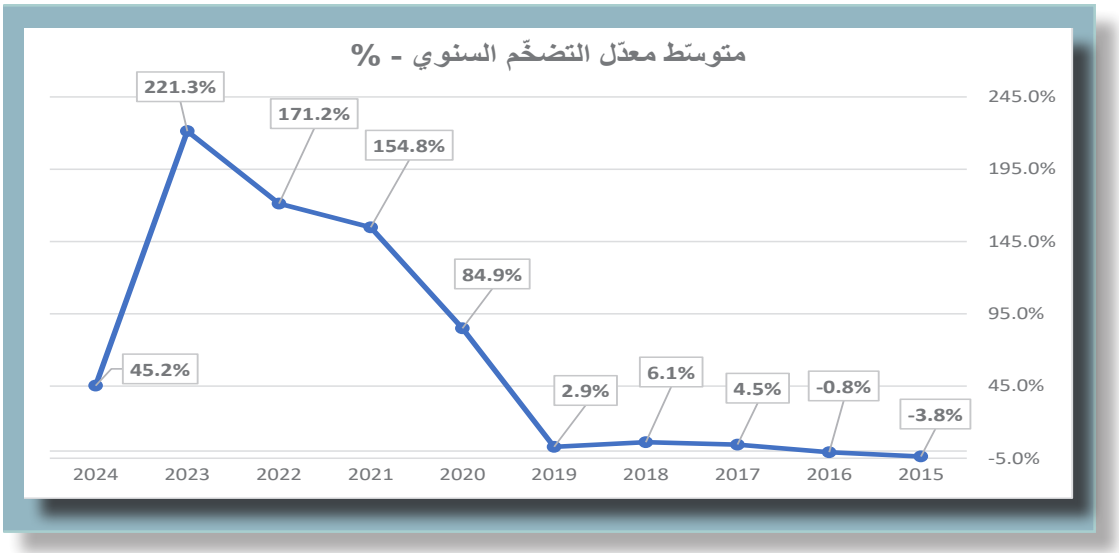

المصدر : إدارة الإحصاء المركزي

9- بذلك، تكون الرسوم الجمركية المستوفاة على السلع المستوردة أعلى في العام 2024 منه في العام 2023.

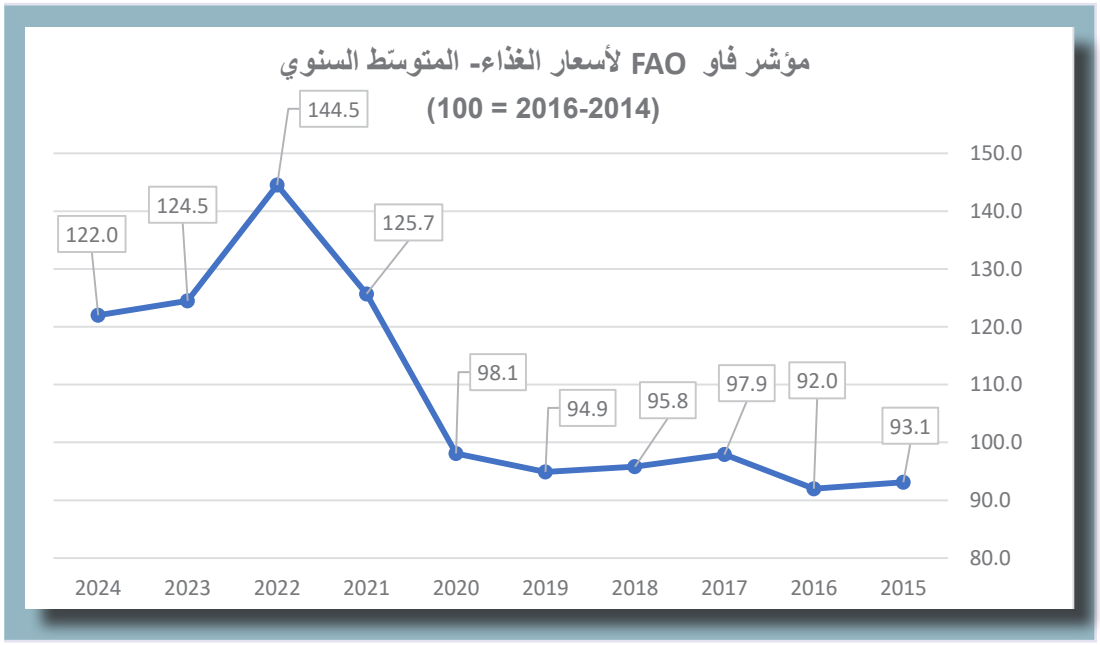

المصدر : منظّمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO

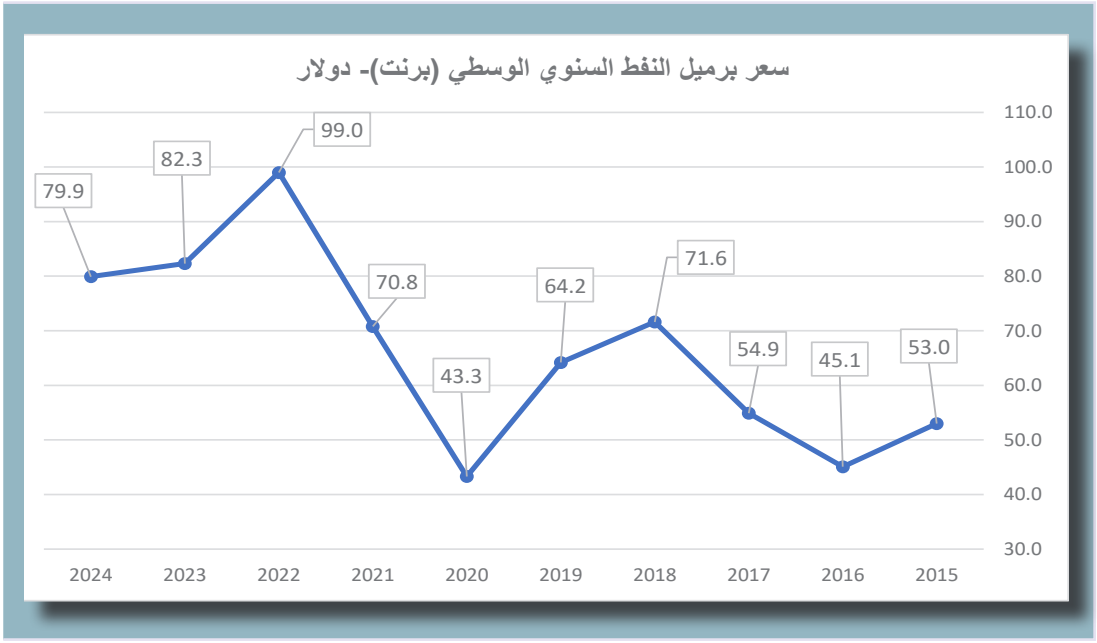

المصدر : صندوق النقد الدولي- IMF Primary Commodity Prices

4 – المدفوعات الخارجية

1-4 بحسب المعطيات الصادرة عن مصرف لبنان، تراجع العجز في ميزان الحساب الجاري Current Account في لبنان إلى حوالي ٥,٦ مليارات دولار في العام ٢٠٢٤ مقابل عجز بقيمة ٥,٩ مليارات دولار في العام ٢٠٢٣. وساهم في هذا الأمر تراجع العجز في الميزان التجاري للسلع إلى حوالي ١٢,٣ مليار دولار من حوالي ١٢,٧ مليار دولار في العامَيْن المذكورَيْن على التوالي، وارتفاع الفائض في صافي حسابات التحويلات الجارية إلى ٦,٣ مليارات دولار من ٥,٨ مليارات دولار، رغم التراجع في حساب الخدمات إلى ٧٤٠ مليون دولار من ١,٣ مليار دولار واستقرار حساب الدخل وذلك في العامين المذكورين. وبناء على ذلك وعلى تقديرات صندوق النقد الدولي للناتج المحلّي الإجمالي لعامَيْ ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، تكون نسبة العجز في الحساب الجاري إلى الناتج المحلّي الإجمالي Current Account Deficit/GDP قد تراجعت إلى حدود ٢٠٪ في العام ٢٠٢٤ مقابل حوالي ٢٥٪ في العام ٢٠٢٣، وهي رغم ذلك ما تزال مرتفعة جدّاً وأحد أبرز الاختلالات الماكرو اقتصادية.

2-4 وتشير الأرقام التي نشرها مصرف لبنان إلى ارتفاع التحويلات الصافية بنسبة ٨,١٪ في العام ٢٠٢٤، ذلك أنّ التحويلات الواردة إلى لبنان ارتفعت من ٧,٧٢ مليارات دولار في العام ٢٠٢٣ إلى ٨,٢٢ مليارات دولار في العام ٢٠٢٤، أي بقيمة ٥٠٦ ملايين دولار وبنسبة ٦,٦٪ في العام ٢٠٢٤، في حين ازدادت التحويلات الصادرة من لبنان بنسبة أقلّ بلغت ١,٨٪ وبقيمة ٣٥ مليون دولار وبلغت ١,٩٧ مليار دولار في العام ٢٠٢٤.

ويعكس انتظام ومستوى التحويلات الواردة حجم الانتشار اللبناني في جميع أقطار العالم، والكفاءة العالية التي يتمتّع بها هذا الانتشار في شتّى المجالات واستمرار ارتباطه الاجتماعي والاقتصادي بالأُسَر والبلد، ولعبت هذه التحويلات دوراً أساسياً في صمود اللبنانيين المقيمين في وجه الأزمات المتتالية التي يعرفها البلد منذ العام ٢٠١٩.

أبرز بنود ميزان المدفوعات– مليون دولار

	2022	2023	2024
الحساب الجاري	**- 7,426**	**-5,881**	**-5,565**
الميزان التجاري	- 13,621	- 12,716	- 12,326
صافي حساب الخدمات	1,529	1,307	740
صافي حساب الدخل	-995	- 255	-233
صافي حساب التحويلات الجارية	5,660	5,784	6,254
الحساب الرأسمالي والمالي	6,569	3,771	11,201
الحساب الرأسمالي	**1,544**	**610**	**877**
الحساب المالي	**5,025**	**3,161**	**10,324**
استثمارات أجنبية مباشرة	**528**	**946**	**1,452**
استثمارات الحافظة	- 4,556	-2,551	-1,315
استثمارات أخرى	6,406	4,123	5,903
الأصول الاحتياطية	2,647	643	4,285
معاملات غير مسجّلة	**857**	**2,109**	**- 5,636**

المصدر : مصرف لبنان، Balance of Payments and International Investment Position - 2024

3-4 وبالعادة، يُموَّل **العجز في ميزان الحساب الجاري** في لبنان من خلال **الحساب الرأسمالي والمالي Capital and Financial Account**، أي من خلال تدفّق رساميل صافية بأشكال متعدّدة من استثمارات مباشرة، واستثمارات في المحافظ المالية، وودائع لدى المصارف، وقروض صافية من الخارج للقطاعَيْن العام والخاص وغيرها، ومن خلال استعمال احتياطيّات مصرف لبنان من العملات الأجنبيّة إذا لزم الأمر كما كانت الحال بالنسبة الى الأعوام الممتدّة من العام ٢٠١٨ إلى العام ٢٠٢٣، في حين توقّف هذا الاستنزاف في العام ٢٠٢٤ لا بل عادت احتياطيات مصرف لبنان إلى الارتفاع.

وتبيّن أرقام مصرف لبنان العائدة للعام ٢٠٢٤ وجود رصيد صافٍ إيجابي في كلّ من حساب الرأسمال والاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات أخرى (بقيمة إجمالية بلغت ٨,٢ مليارات دولار)، قابله رصيد صافٍ سلبي في حساب استثمارات المحافظ (-١,٣ مليار دولار)، أي أنّ هذه الأرصدة مجتمعةً (٦,٩ مليار دولار) استطاعت تغطية العجز في ميزان الحساب الجاري (-٥,٦ مليارات دولار)، وتحقيق فائض بقيمة ١,٣ مليار دولار تُرجم في زيادة احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية. وتجدر الإشارة إلى أنّ جدول ميزان المدفوعات المُعدّ من قبل مصرف لبنان يُظهر انخفاضاً في الأصول الاحتياطية بحوالي ٤,٣ مليارات دولار وهو يعود بشكل أساسي إلى التعديلات التي أجراها مصرف لبنان مؤخراً في ما يتعلّق باحتساب موجوداته الخارجية بالعملات الأجنبية بحيث أخفت التعديلات المحاسبية المُشار إليها التحسّن الطارئ في الأصول الاحتياطية. فبناءً على قرار المجلس المركزي رقم ٢٠٢٤/٢٠/٣٧، تاريخ ٢٠٢٤/٩/١٣، واعتباراً من كانون الثاني ٢٠٢٤، تشمل موجودات مصرف لبنان الخارجية الذهب والأوراق المالية الأجنبية غير المقيمة في محفظة الأوراق المالية في مصرف لبنان، والعملات الأجنبية والودائع لدى المصارف المراسلة والمنظّمات الدولية، فيما لم تعد تتضمّن محفظة المركزي من سندات اليوروبندز المُصدرة من قبل الدولة اللبنانية، ولا القروض الممنوحة بالعملات الأجنبية للمصارف والمؤسسات المالية المقيمة.

4-4 وفي الإضاءة على بند الاستثمارات الأجنبية ضمن الحساب المالي، تُشير المعطيات الصادرة عن مصرف لبنان والتي يعتمدها تقرير الأونكتاد - مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية UNCTAD - حول الاستثمارات في العالم، إلى أنّ **الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية** الوافدة إلى لبنان ازدادت إلى حوالي ١٤٥٢ مليون دولار في العام ٢٠٢٤، لتُموّل حوالي ٢٦٪ من عجز الحساب الجاري في العام المذكور، مقابل ٩٤٦ مليون دولار في العام ٢٠٢٣ و٥٢٨ مليون دولار في العام ٢٠٢٢[١٠]. وفي التفصيل، ازدادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى لبنان إلى ١٨٤٣ مليون دولار في العام ٢٠٢٤ من ١٠٦٧ مليون دولار في العام ٢٠٢٣، أي بقيمة ٧٧٦ مليون دولار وبنسبة ٧٢,٦ ٪، في حين ازدادت الاستثمارات الخارجة من لبنان إلى ٣٩١ مليون دولار في العام ٢٠٢٤، مقابل ١٢١ مليون دولار في العام الذي سبقه.

10- يرى بعض المحلّلين أن هذه الأرقام الصادرة عن مصرف لبنان غير واقعية أو غير دقيقة وبالتالي يجب التدقيق بطريقة احتسابها.

ونُذكّر بأنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت تموّل سابقاً جزءاً كبيراً من عجز الحساب الجاري، وقد تركّزت في القطاع العقاري، ما يجعلها تختلف عن طبيعة هذه الاستثمارات في الكثير من الدول الناشئة، حيث تكون متنوّعة وتطال قطاعات اقتصادية عدّة.

5-4 التجارة الخارجية

الواردات السلعية

بحسب المركز الآلي الجمركي، تراجعت **قيمة الواردات السلعية** إلى ١٦٩٠٢ مليون دولار في العام ٢٠٢٤، مقابل ١٧٥٢٤ مليون دولار في العام ٢٠٢٣، أي بقيمة ٦٢٢ مليون دولار وبنسبة ٣,٥٪، بعد تراجعها أيضاً في العام ٢٠٢٣. ورغم ذلك، بلغت نسبة الواردات السلعية حوالي ٦٠٪ من الناتج المحلّي في العام ٢٠٢٤، وهي من النسب المرتفعة عالمياً، ما يتطلّب تعزيز القدرات الإنتاجية المحلّية للحدّ من الاعتماد المفرط على السلع المستوردة. وبالعودة إلى تراجع قيمة الواردات السلعية في العام ٢٠٢٤، فقد ارتبط بتدني الكلفة نتيجة تراجع الأسعار، لا الكميات. وقد يعود هذا التدنّي إلى تراجع الأسعار العالمية للنفط وحصول استبدال ما، إن من حيث مصدر السلع المستوردة أو نوعيتها. وتجدر الإشارة إلى تراجع قيمة الواردات من المنتجات المعدنية (المشتقات النفطية) بقيمة ٢٥٧ مليون دولار وبنسبة ٥,٥٪، في حين أن الكميات المستوردة منها ارتفعت بنسبة ١٨,٤٪.

الواردات السلعية

السنوات	القيمة - مليون دولار	نسبة التغيّر - %	الكمّيات - ألف طن	نسبة التغيّر - %
2020	11310	- 41,2	13475	- 30,4
2021	13641	+ 20,6	12124	- 10,0
2022	19053	+ 39,7	11540	- 4,8
2023	17524	- 8,0	11770	+ 2,0
2024	16902	- 3,5	13034	+ 10,7

المصدر : المركز الآلي الجمركي

من جهتها، ازدادت **الكميّات المستوردة** الإجمالية بنسبة كبيرة بلغت ١٠,٧٪ في العام ٢٠٢٤ حيث بلغ حجمها ١٣٠٣٤ طناً. وتشير المعطيات الإحصائية إلى أنّ قسماً من البنود الجمركية أي قسماً من أنواع السلع - حوالي ٦٠٪ منها - سجّل ارتفاعاً في الكمّيات المستوردة، في حين سجّل القسم المتبقّي تراجعاً في الكمّيات المستوردة. ويُعزى ارتفاع الكمّيات الإجمالية المستوردة في العام ٢٠٢٤ بشكل خاص إلى ارتفاع الكمّيات المستوردة من بند "المنتجات المعدنية" التي تزن كثيراً وذلك بحوالي ١١٠٤ ألف طن وبنسبة ١٨,٤٪. وعند استبعاد بند "المنتجات المعدنية" من المجموع، تكون الكمّيات المستوردة من باقي البنود الجمركية قد ازدادت بالمتوسّط بنسبة معتدلة بلغت ٢,٨٪.

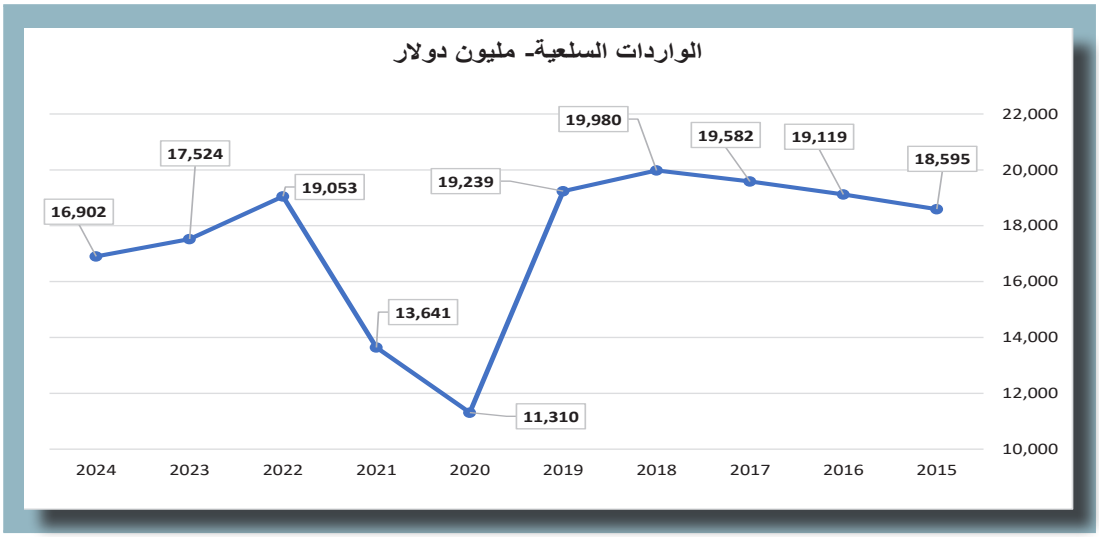

المصدر : المركز الآلي الجمركي

ويشير الدخول في تفاصيل الأرقام إلى أنّ حركة الاستيراد حافظت في العامَيْن ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ بشكل عام على المستوى ذاته المسجّل في العام ٢٠٢٢، لا بل هي آخذة بالتحسّن على نحو معتدل. ويُلاحظ أيضاً أنّ فاتورة الاستيراد في السنوات ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ و٢٠٢٤ عادت تقريباً إلى المستويات التي كانت تُسجَّل قبل الأزمة، غير أنّ حركة الاستيراد، التي تعكسها بشكل أدقّ الكمّيات المستوردة لم تعد إلى مستوياتها السابقة، بحيث لم تتعدَّ في العام ٢٠٢٤ على سبيل المثال نسبة ٧٣٪ من متوسّطها خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، إذ تراجع بشكل عام استهلاك بعض السلع المستوردة مقارنةً مع فترة ما قبل الأزمة، كما تمّ استبدال بعضها بسلع منتجة محلّياً.

ويختصر الرسمان البيانيّان التاليان **توزّع قيمة الواردات السلعية** بحسب أبرز أنواعها وبحسب دول المنشأ في العام ٢٠٢٤.

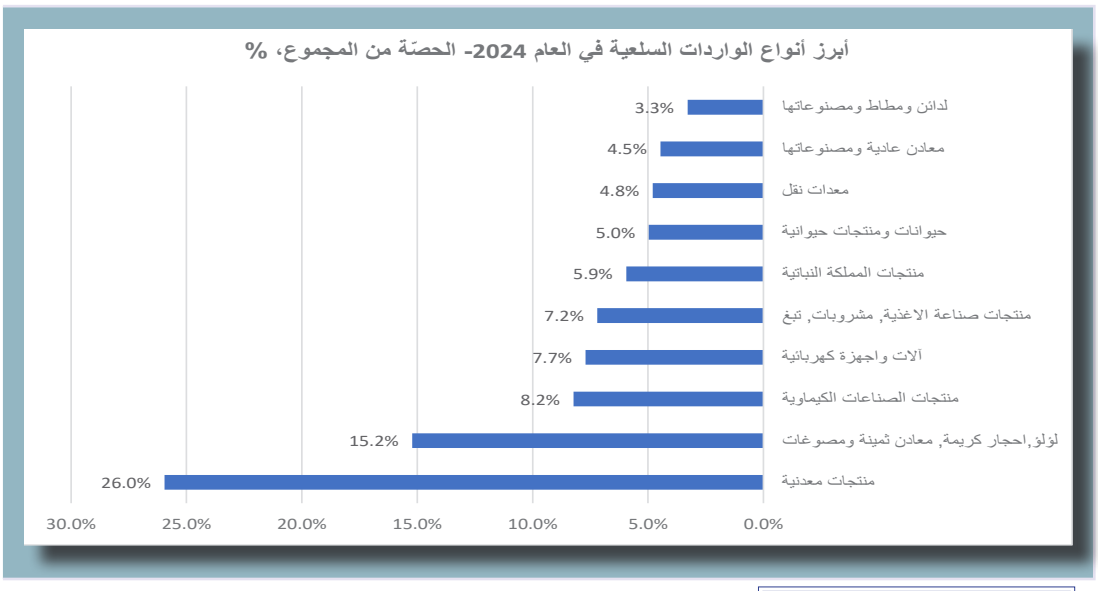

المصدر : المركز الآلي الجمركي

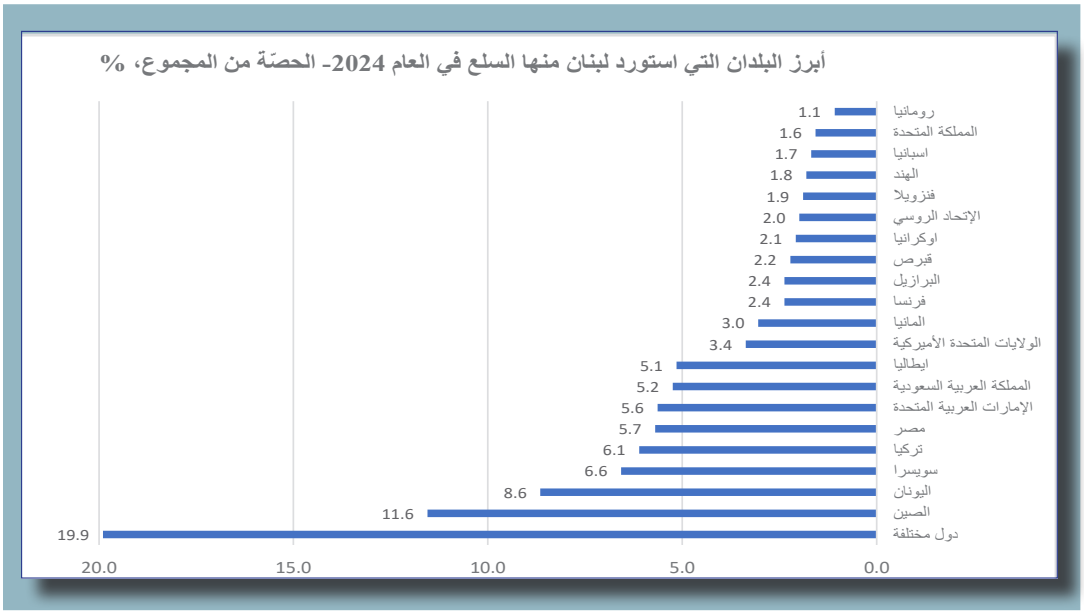

المصدر : المركز الآلي الجمركي

6-4 الصادرات السلعية

بشكل عام، سجّلت الصادرات السلعية في العام ٢٠٢٤، كما في العام ٢٠٢٣، أداءً أقلّ من عادي، ولم تحقّق بعد الأزمة أيّ تطوّر لافت كما توقّعه البعض، بخاصّة مع تدنّي كلفة العمالة في لبنان، إذ إنّ كلفة الإنتاج ما زالت مرتفعة لعدّة أسباب أهمها كلفة الطاقة والأعباء التشغيلية وسوء نوعية البنى التحتية وكلفة المعاملات الإدارية. وبلغت قيمة الصادرات ٢٧٠٧ ملايين دولار في العام ٢٠٢٤، بتراجع نسبته ٩,٦٪ مقارنةً مع العام الذي سبق، كما انخفضت الكمّيات المصدّرة بنسبة ٨,٤٪.

وقد جاء تراجع قيمة الصادرات السلعية في العام ٢٠٢٤ بشكل عام تحت تأثير عامل الكمّيات المصدّرة أي الطلب الخارجي على السلع اللبنانية وعامل السعر مع تراجع متوسّط أسعار السلع المصدّرة. وعند الدخول في التفاصيل، يُلاحظ تراجعاً في قيمة صادرات القسم الأكبر من "البنود الجمركية" أو أنواع السلع، علماً أنّ بعض أنواع السلع سجّلت ارتفاعاً في القيمة وأيضاً في الكمّيات المصدّرة منها في العام المذكور.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى تأثّر الصادرات بمنع دخول المنتجات الزراعية اللبنانية إلى المملكة العربية السعودية منذ مطلع العام ٢٠٢٢ بسبب تهريب مواد ممنوعة في هذه المنتجات، حيث كانت المملكة تستورد سنوياً من لبنان ما لا يقلّ عن ٢٠٠ مليون دولار من السلع لتصل أحياناً إلى حدود الـ ٤٠٠ مليون، ليتراجع التصدير إلى السعودية إلى ما دون المليون دولار في كلّ من الأعوام ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ و٢٠٢٤. ومن المأمول أن يتمّ رفع الحظر عن السلع اللبنانية إلى المملكة في المدى القريب مع انتظام الحياة السياسية في لبنان والبدء برحلة الإصلاحات البنيوية على المستويات كافّة.

الصادرات السلعية

السنوات	القيمة - مليون دولار	نسبة التغيّر - %	الكمّيات - ألف طن	نسبة التغيّر - %
2020	3544	- 5,0	1889	+ 12,6
2021	3380	- 4,6	1768	- 6,4
2022	3491	+ 3,3	1779	+ 0,6
2023	2995	- 14,2	1658	- 6,8
2024	2707	- 9,6	1518	- 8,4

المصدر : المركز الآلي الجمركي

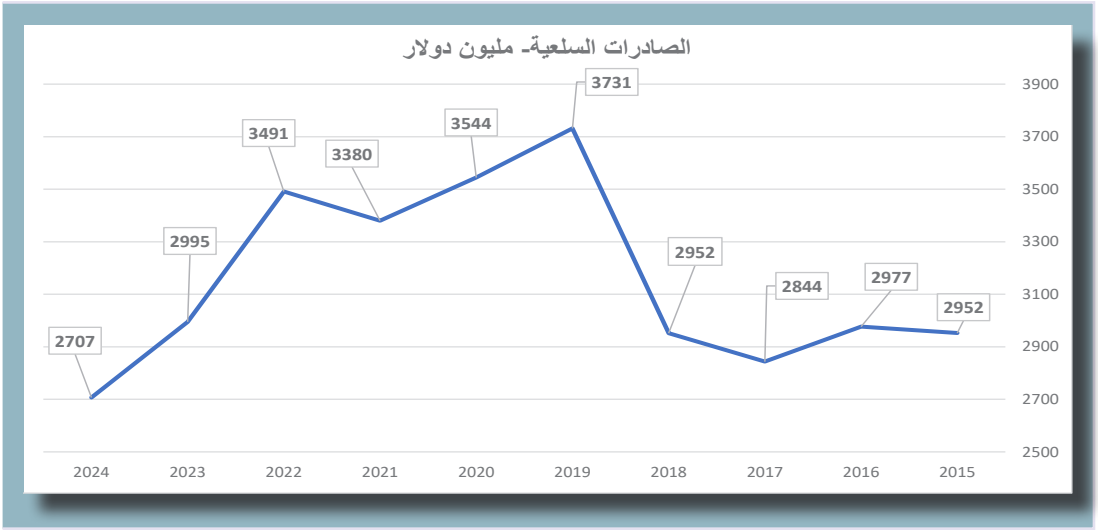

المصدر : المركز الآلي الجمركي

ويضيء الرسمان البيانيان التاليان على توزّع **قيمة الصادرات السلعية** بحسب أبرز أنواعها وأبرز البلدان التي صدّر إليها لبنان السلع في العام ٢٠٢٤.

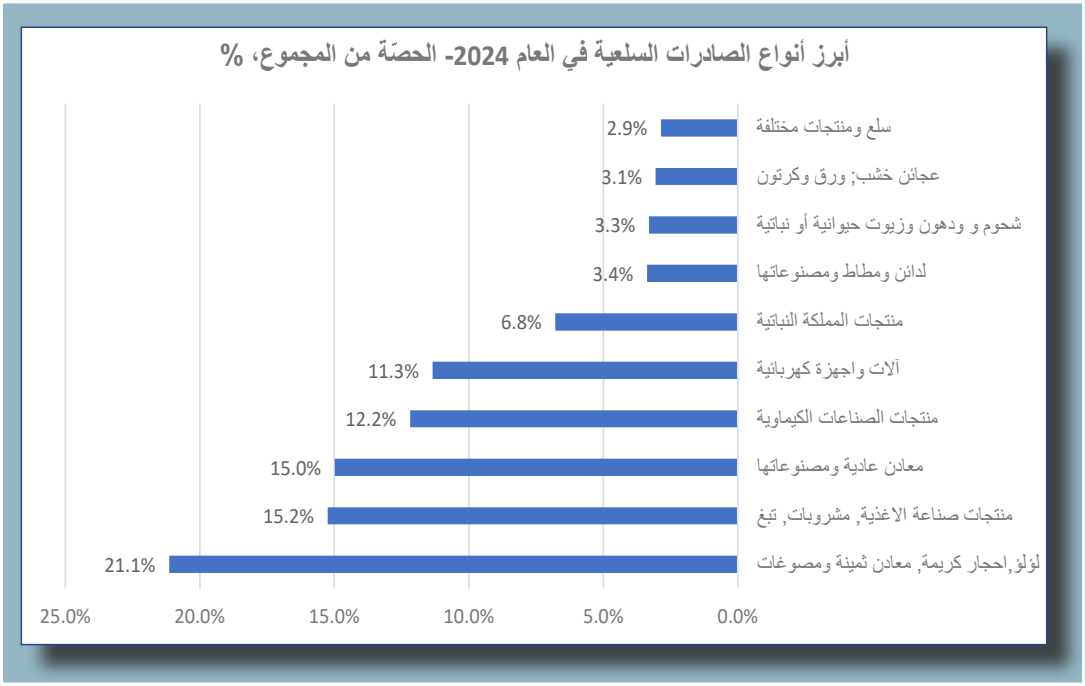

المصدر : المركز الآلي الجمركي

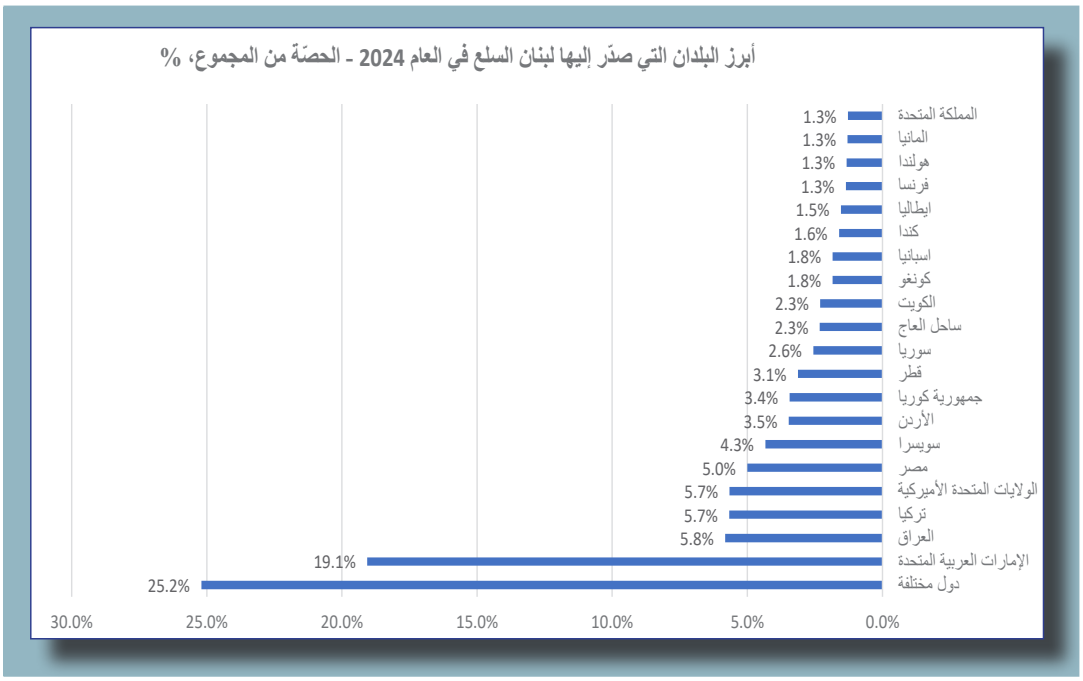

المصدر : المركز الآلي الجمركي

5 – النشاط المصرفي في العام 2024

1-5

في العام ٢٠٢٤، استمرّ انكماش النشاط المصرفي وسط غياب المعالجة المطلوبة على الصعيد الوطني للخروج التدريجي من الأزمة التي يعاني منها البلد منذ أكثر من خمس سنوات. وفي نهاية العام المذكور، بلغ إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان ٩٢٣١٦٠٤ مليارات ليرة (١٠٣,١ مليارات دولار) مقابل ١٧٢٨٧٤٠ مليار ليرة (١١٥,٢ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠٢٣. ولا بدّ من الإشارة إلى أن سعر الصرف المعتمد لاحتساب بنود الميزانية المجمّعة أصبح ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار الواحد منذ كانون الثاني ٢٠٢٤ (استناداً إلى التعميم الوسيط ١٦٧) بعد أن كان ١٥٠٠٠ ليرة للدولار منذ شباط ٢٠٢٣ و١٥٠٧,٥ ليرات للدولار في الفترات السابقة.

ويعرض الجدول أدناه تطور بنود مطلوبات المصارف التجارية، بالقيمة والنسبة، في نهاية الأعوام ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ و٢٠٢٤:

مطلوبات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة*
(مليارات الليرات ونسب مئوية)

	2022		2023		2024	
	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)
ودائع القطاع الخاص المقيم	154248	60,5	1104207	63,9	6062160	65,7
ودائع القطاع العام	7055	2,8	18272	1,1	51576	0,6
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	35270	13,8	317048	18,3	1871676	20,3
التزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم	6501	2,6	43270	2,5	224295	2,4
الأموال الخاصة	27569	10,8	76374	4,4	428536	4,6
مطلوبات أخرى	24210	9,5	169569	9,8	593361	6,4
المجموع	**254853**	**100,0**	**1728740**	**100,0**	**9231604**	**100,0**

المصدر : مصرف لبنان.

* تمّ احتساب مكوّنات المطلوبات المحرّرة بالدولار الأميركي بسعر صرف: 1507,5 ليرة للدولار في نهاية العام 2022، و15000 ليرة للدولار في نهاية العام 2023 و89500 ليرة للدولار في نهاية العام 2024.

2-5 الودائـع

في نهاية العام ٢٠٢٤، بلغت قاعدة الودائع، والتي تشمل ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم وودائع بعض مؤسّسات القطاع العام، ٧٩٨٥٤١٢ مليار ليرة (ما يعادل ٨٩,٢ مليار دولار)، مقابل ١٤٣٩٥٢٧ مليار ليرة (ما يعادل ٩٦,٠ مليار دولار) في نهاية العام الذي سبق، توزّعت بين ودائع القطاع الخاص المقيم بنسبة ٦٥,٧٪ وودائع القطاع الخاص غير المقيم بنسبة ٢٠,٣٪ وتلك العائدة للقطاع العام بنسبة ٠,٦٪.

3-5 في تفصيل تطور ودائع القطاع الخاص بحسب نوع العملة، يتبيّن ارتفاع الودائع المحرّرة بالليرة اللبنانية إلى ٦٧٨٩٤ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٤ مقابل ٥٢٠٥٠ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٣، أي بقيمة ١٥٨٤٤ مليار ليرة وبنسبة ٣٠,٤٪ مقابل زيادتها بقيمة ٦٦٧٦ مليار ليرة وبنسبة ١٤,٧٪ في العام ٢٠٢٣. وساهم في ارتفاع الودائع بالليرة إمكانية تسديد الضرائب والرسوم لصالح الدولة اللبنانية عبر المصارف، كما ساهم في ذلك ظهور عروض من قِبَل عدد من المصارف، وخاصة في الشهرَيْن الأخيرَيْن من العام، لإيداع مبالغ بالليرة لديها بمعدلات فائدة مرتفعة لاقت استحساناً لدى بعض العملاء، إذ ترافقت مع أجواء إيجابية في البلد بعد توقّف الحرب.

المصدر : مصرف لبنان

4-5 في المقابل، انخفضت الودائع المحرّرة بالعملات الأجنبية إلى ٨٧,٩ مليار دولار في نهاية العام ٢٠٢٤ مقابل ٩١,٣ مليار دولار في نهاية العام الذي سبق، أي بقيمة ٣,٤ مليارات دولار وبنسبة ٣,٧٪ مقابل انخفاضها بقيمة ٤,٣ مليارات دولار وبنسبة ٤,٥٪ في العام ٢٠٢٣. ويندرج تراجع هذه الودائع في سياق عمليات السحب ضمن السقوف والشروط الموضوعة استناداً إلى تعاميم مصرف لبنان (التعميمَيْن ١٥٨ و١٦٦ وإلى درجة أدنى التعميم ١٥١)، وعمليات حسم الشيكات وتسديد القروض ولو بوتيرة أدنى من السنوات السابقة. تجدر الإشارة إلى أن ودائع الزبائن بالدولار FRESH، والتي تدخل ضمن إجمالي الودائع المحرّرة بالعملات الأجنبية، قد بلغت حوالي ٣,٢ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠٢٤ مقابل ٢,٦ مليار دولار في نهاية العام ٢٠٢٣ بحسب مصرف لبنان.

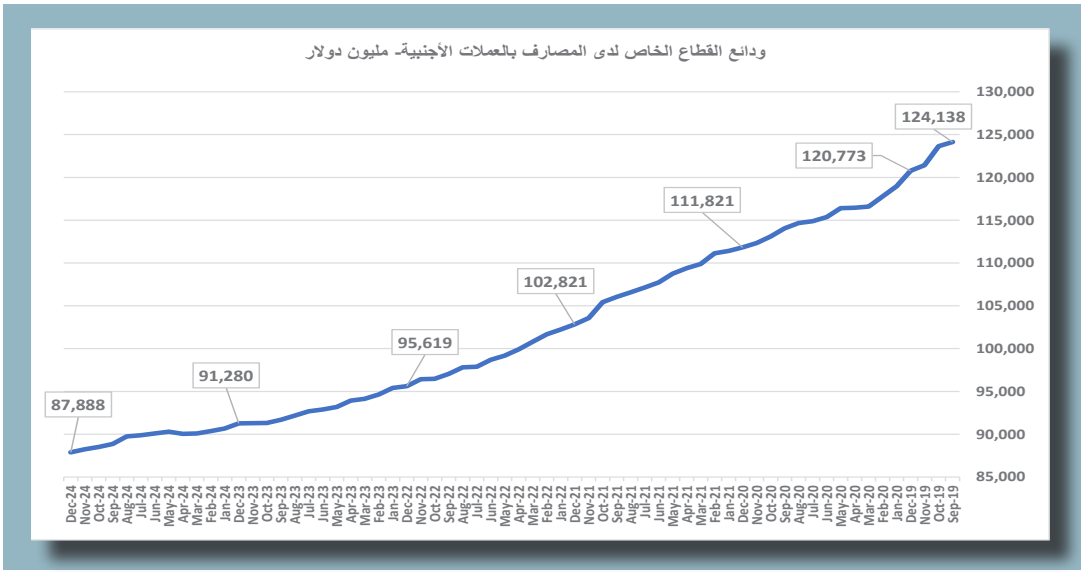

المصدر : مصرف لبنان

5-5 لناحية **التوزّع الجغرافي**، تتركّز الودائع المصرفية في مدينة بيروت وضواحيها، إذ استقطبت هذه المنطقة حوالي ٦٦,٥٪ من الودائع الإجمالية في نهاية أيلول ٢٠٢٤ موزّعة على ٥٤,٩٪ من العدد الإجمالي للمودعين، في حين تعود نسبة ٣٣,٥٪ من الودائع إلى المناطق الأخرى وتتوزّع على ٤٥,١٪ من مجموع المودعين، ما يدلّ على اختلاف متوسط الوديعة بين بيروت وضواحيها والمناطق الأخرى.

5-5 على صعيد **معدلات الفائدة**، شهدت الفائدة على الودائع بالليرة منحًى تصاعدياً في الأشهر الأخيرة من العام ٢٠٢٤ بعدما ظهرت عروض من عدد من المصارف لدفع فائدة مرتفعة نسبيّاً على هذه الودائع تخطّت الـ ٣٠٪ في بعض الأحيان، بينما بلغ متوسط الفائدة ٣,٥٨٪ في كانون الأول ٢٠٢٤ مقابل ٠,٥٥٪ في كانون الأول ٢٠٢٣. في حين استقرّ متوسّط الفائدة على الودائع بالدولار على ٠,٠٣٪ في كانون الأول ٢٠٢٤ شأنه في كانون الأول ٢٠٢٣.

حساب رأس المال

7-5 في نهاية العام ٢٠٢٤، بلغ حساب رأس المال للمصارف التجارية العاملة في لبنان ٤٢٨٥٣٦ مليار ليرة أو ما يعادل ٤,٨ مليارات دولار مقابل ٧٦٣٧٤ مليار ليرة أو ما يعادل ٥,١ مليارات دولار في نهاية العام الذي سبق. وفي نهاية كانون الأول ٢٠٢٤، شكّلت الأموال الخاصة ٤,٦٪ من إجمالي الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية. من جهة أخرى، شكّلت الأموال الخاصة المساندة، التي تشمل السندات والقروض المرؤوسة وبعض أنواع الأسهم التفضيلية ٧,٨٪ من الأموال الخاصة في نهاية العام ٢٠٢٤ مقابل ٩٢,٢٪ لرأس المال الأساسي.

8-5 في الشق التنظيمي، أصدر المصرف المركزي في كانون الأول ٢٠٢٣ **التعميم الوسيط رقم ٦٨٥**، الذي يسمح للمصارف إدخال، ضمن الأموال الخاصة الأساسية (فئة حَمَلة الأسهم العادية) ٧٥٪ من ربح التحسين الناتج عن إعادة تخمين الموجودات العقارية المملوكة من المصرف بكامل أسهمها والموجودات العقارية المملوكة بكامل أسهمها من الشركات العقارية التي يساهم فيها هذا المصرف والمساهمات والتسليفات الطويلة الأجل المرتبطة بمشاركات في مصارف ومؤسسات مالية في الخارج، وذلك سنوياً، ولمدة خمس سنوات، على أن يتحقّق المجلس المركزي من صحة عملية إعادة التخمين ويوافق عليها، وعلى أن تتمّ العملية في مهلة أقصاها ٢٠٢٥/١٢/٣١.

كما أصدر المصرف المركزي في أيلول ٢٠٢٤ **التعميم الوسيط رقم ٧٠٨** الذي يوجب القبول، ضمن الأموال الخاصة الأساسية (فئة حَمَلة الأسهم العادية) ٧٥٪ من ربح التحسين الناتج عن إعادة تخمين الأصول الثابتة المتملكة استيفاءً لديون. على أن يتحقّق المجلس المركزي من صحة عملية إعادة التخمين ويوافق عليها وعلى أن تتمّ العملية في مهلة أقصاها ٢٠٢٥/١٢/٣١. وأضاف التعميم أنّه يتمّ تقييم الموجودات موضوع هذه المادة بالدولار الأميركي النقدي (Fresh Dollar) ويتمّ تسجيلها بالليرة اللبنانية على أساس سعر الصرف المعلن على المنصة الالكترونية المعتمدة من مصرف لبنان كما بتاريخ دفع الضريبة المتوجبة على ربح التحسين الناتج عن هذه العملية.

9-5 من جهة أخرى، تتحمّل المصارف الخسائر بسبب انكشافها الكبير على الدين السيادي بالعملات الأجنبيّة (بين يوروبندز وشهادات إيداع وودائع لدى مصرف لبنان). فالتراجع التراكمي في حقوق المساهمين يرتبط بتكوين المؤونة على السندات السيادية وعلى القروض المتعثرة وعلى الودائع لدى المركزي، وبتراجع سعر صرف الليرة، أي فقدان قيمة الرساميل المكوّنة بالليرة اللبنانية.

توظيفات القطاع المصرفي

10-5 يعرض الجدول أدناه تطور بنود موجودات المصارف التجارية، بالقيمة والنسبة، في نهاية الأعوام ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ و٢٠٢٤:

موجودات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة*
(مليارات الليرات– ونسب مئوية)

	2022		2023		2024	
	القيمة	الحصة من المجموع (%)	القيمة	الحصة من المجموع (%)	القيمة	الحصة من المجموع (%)
موفورات	165536	65,0	1261744	73,0	7129571	77,2
منها: ودائع لدى مصرف لبنان	158984	62,4	1254356	72,6	7122391	77,1
تسليفات للزبائن والقطاع المالي (مقيم)	*27150*	*10,7*	*110106*	*6,4*	*454120*	*4,9*
تسليفات للقطاع العام	17383	6,8	44887	2,6	208357	2,3
موجودات خارجية	15185	6,0	139286	8,1	848955	9,2
منها: ودائع لدى المصارف المراسلة	*6333*	*2,5*	*66906*	*3,9*	*420027*	*4,5*
تسليفات للقطاع الخاص غير المقيم	*3078*	*1,2*	*14714*	*0,9*	*77989*	*0,8*
أوراق مالية للقطاع الخاص المقيم	4210	1,6	44324	2,6	352724	3,8
قيم ثابتة (مادية وغير مادية)	20690	8,1	116872	6,8	222551	2,4
موجودات غير مصنّفة	4699	1,8	11522	0,7	15326	0,2
المجموع	**254853**	**100,0**	**1728740**	**100,0**	**9231604**	**100,0**

المصدر : مصرف لبنان.

* تمّ احتساب مكوّنات الموجودات المحرّرة بالدولار الأميركي بسعر صرف: 1507,5 ليرة للدولار في نهاية العام 2022، و15000 ليرة للدولار في نهاية العام 2023 و89500 ليرة للدولار في نهاية العام 2024.

11-5 التسليفات للقطاع الخاص

في تفصيل التسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم حسب العملة، يتبيّن ارتفاع التسليفات بالليرة بشكل طفيف إلى ١١٥٨٠ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٤ مقابل ١١٣٨٨ مليار ليرة في نهاية العام الذي سبق، أي بنسبة ١,٧٪ مقابل تراجع هذه التسليفات بنسبة ٢٣,٦٪ في العام ٢٠٢٣، ويعود هذا الأمر لطلب ظرفي. يُذكر أن هذه التسليفات عرفت منحىً تراجعياً واضحاً منذ بداية الأزمة.

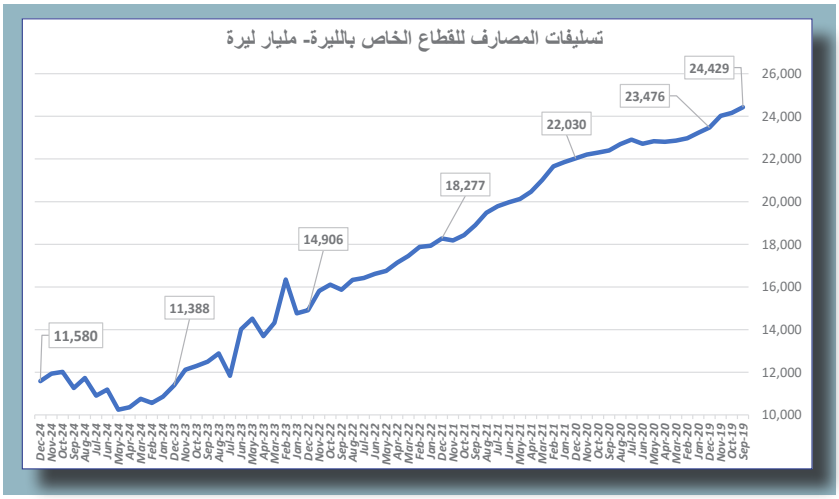

المصدر : مصرف لبنان

12-5 أما التسليفات بالعملات الأجنبية فتابعت انخفاضها ووصلت إلى ٥,٨ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠٢٤ مقابل ٧,٦ مليارات دولار في نهاية العام الذي سبق، أي بتراجع نسبته ٢٣,١٪ مقابل تراجع بنسبة ٢٥,٦٪ في العام ٢٠٢٣. ويمكن تفسير التراجع في التسليفات بالعملات الأجنبية طوال السنوات السابقة بشكل أساسي بتسديد ديون تقدّر بحوالي ٣٠ مليار دولار إمّا بالليرة على سعر ١٥٠٧,٥ أو ١٥٠٠٠ أو بالدولار المحلّي أو من خلال شراء شيكات بالدولار المحلي بحسم كبير، وبعدم منح قروض جديدة بشكل منتظم وملموس. تجدر الإشارة إلى أن عدداً من المصارف بادر بمنح تسليفات ولو بشكل محدود، غير أنّ إطلاق عملية التسليف من جديد يتطلّب عودة الثقة وتأمين السيولة الكافية للمصارف وإصدار قانون يفرض تسديد القرض بذات عملة القرض وجملة من الأمور الأخرى.

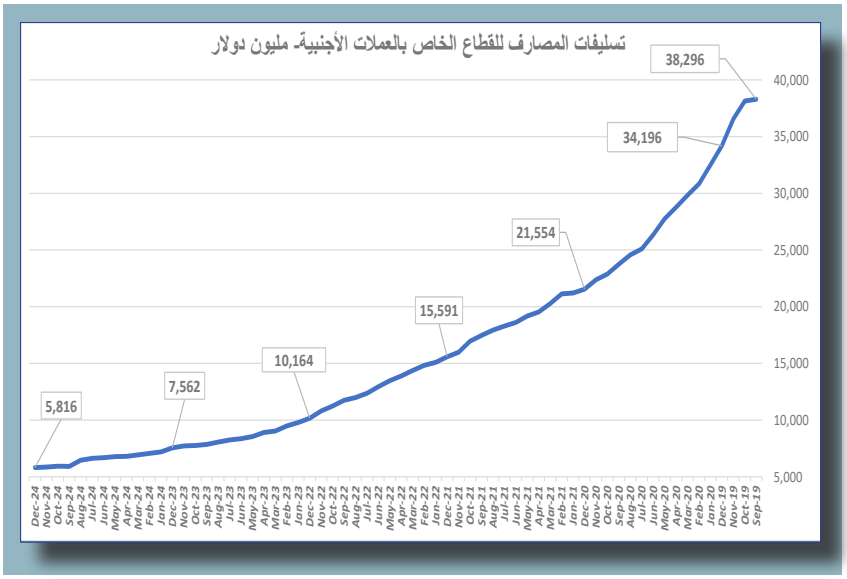

المصدر : مصرف لبنان

13-5 وفي نهاية العام ٢٠٢٤، بلغت قيمة التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم حوالي ٨٧١ مليون دولار، وشكّلت ١٤,٧٪ من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص في نهاية العام المذكور مقابل ١١,٨٪ في نهاية العام ٢٠٢٣. وتتعلّق هذه التسليفات في جزء كبير منها بتمويل مشاريع لرجال أعمال لبنانيّين في الخارج، ولا سيّما في الدول العربية والإفريقية. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف لبنان فرض، بموجب التعميم الوسيط رقم ٦٥٦ تاريخ ٢٠ كانون الثاني ٢٠٢٣ أن يسدّد المقترض غير المقيم دينه بالدولار النقدي ابتداءً من الأول من شباط ٢٠٢٣.

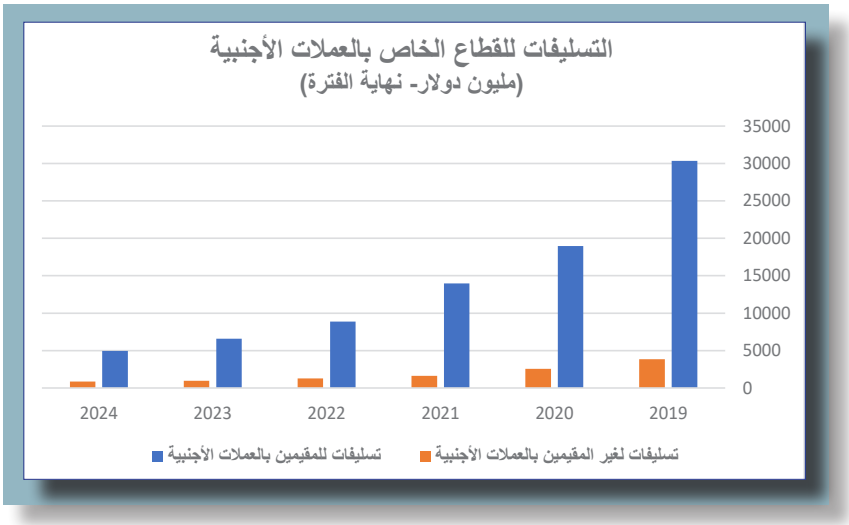

المصدر : مصرف لبنان

14-5 من ناحية أخرى، انخفضت نسبة التسليفات بالعملات الأجنبيّة قياساً على الودائع بهذه العملات إلى ٦,٦٪ في نهاية العام ٢٠٢٤ مقابل ٨,٣٪ في نهاية العام ٢٠٢٣، كما انخفضت نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة إلى ١٧,١٪ مقابل ٢١,٩٪ في نهاية التاريخَيْن المذكورَيْن على التوالي.

15-5 وتشير الإحصاءات حول طبيعة التسليفات الممنوحة من قِبَل القطاع المالي، والعائدة إلى نهاية النصف الأول من العام ٢٠٢٤، إلى أنّ نسبة عالية منها - وقدرُها ٥٨,٩٪- هي قروض ذات آجال محدّدة في حين تتّخذ نسبة ٤١,١٪ من إجمالي التسليفات شكل تسهيلات مكشوفة وغير موثّقة بضمانات (Overdrafts). وفي نهاية حزيران ٢٠٢٤، بلغت حصّة القروض مقابل تأمين عقاري ٣١,٤٪، وحصّة القروض بكفالات شخصيّة ١٤,٦٪، وحصة القروض مقابل قيم مالية ٥,٨٪، وحصّة القروض مقابل ضمانات نقدية أو كفالات مصرفية ٥,٠٪، وحصّة القروض مقابل ضمانات عينيّة أخرى ٢,١٪.

16-5 على صعيد توزّع التسليفات على القطاعات الاقتصادية، استمرّ انخفاض حصة القروض الشخصية، وبخاصة القروض السكنية، إلى ١٣,٨٪ من مجموع التسليفات في نهاية حزيران ٢٠٢٤ من ٣١,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٩، مقابل ارتفاع حصة القطاعات الأخرى بشكل عام، علماً أن قطاع التجارة والخدمات لا يزال يستحوذ على الحصة الأكبر التي شكّلت ٣٦,٨٪ من مجموع التسليفات في نهاية حزيران ٢٠٢٤ و٣٣٪ في نهاية العام ٢٠١٩.

توزّع تسليفات القطاع المالي على القطاعات الاقتصادية (كما في نهاية الفترة)

	كانون 1 2019		كانون 1 2022		كانون 1 2023		حزيران 2024	
	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (٪)	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (٪) (مليار ليرة)	القيمة	النسبة (٪) (مليار ليرة)	القيمة	النسبة (٪)
التجارة والخدمات	**29622**	**33,0**	**13180**	**33,4**	**63486**	**36,0**	**349685**	**36,8**
البناء والمقاولات	14898	16,6	7312	18,5	43134	24,4	240498	25,3
الصناعة	967	10,8	4577	11,6	20697	11,7	127803	13,5
القروض الشخصية	28142	31,3	10555	26,8	28164	16,0	131424	13,8
منها: القروض السكنية	18345	20,4	7028	17,8	8695	4,9	27196	3,1
الوساطة المالية	3725	4,1	1982	5,0	12042	6,8	61606	6,5
الزراعة	1136	1,3	541	1,4	2605	1,5	14299	1,5
قطاعات أخرى	2584	2,9	1299	3,3	6281	3,6	23741	2,5
المجموع	**89779**	**100,0**	**39446**	**100,0**	**176409**	**100,0**	**949056**	**100,0**

المصدر : مصرف لبنان

17-5 على صعيد آخر، شهدت **معدّلات الفائدة على التسليفات** منحًى تصاعدياً في العام ٢٠٢٤، إذ ارتفع متوسّط الفائدة المدينة على الليرة إلى ٥,٦١٪ في كانون الأول ٢٠٢٤ مقابل ٣,٩٧٪ في كانون الأول ٢٠٢٣. كما ارتفع متوسط الفائدة المدينة على الدولار إلى ٣,٧٠٪ مقابل ١,٩٥٪ في التاريخَيْن المذكورَيْن على التوالي.

التسليفات للقطاع العام

18-5 في العام ٢٠٢٤، تابعت محفظة المصارف التجارية من سندات الخزينة بالليرة اللبنانية انخفاضها لتبلغ ٨٧٧٨ مليار ليرة في نهاية العام المذكور مقابل ١١٤٣٦ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠٢٣، مع الإشارة إلى أن وزارة المالية أعلنت في كانون الأول ٢٠٢٣ التوقّف عن إصدار سندات خزينة بالليرة بدءاً من كانون الثاني ٢٠٢٤ وحتى إشعار آخر.

19-5 بلغت محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبندز الصافية من المؤونات، ما يوازي ٢٢١٠ ملايين دولار في نهاية العام ٢٠٢٤ مقابل ٢١٩١ مليون دولار في نهاية العام ٢٠٢٣. تجدر الإشارة إلى أنّه استناداً إلى التعميم الوسيط رقم ٦٤٩ الصادر في تشرين الثاني ٢٠٢٢، ارتفعت النسبة المطبّقة لاحتساب الخسائر المتوقّعة (وبالتالي المؤونات المكوّنة عليها) من التوظيفات في سندات الخزينة بالعملات الأجنبية إلى ٧٥٪ (من ٤٥٪).

الموجودات الخارجيّة

20-5 بلغت ودائع المصارف التجاريّة لدى المصارف المراسلة ٤,٧ مليارات دولار في نهاية عام

٢٠٢٤ مقابل ٤,٥ مليارات دولار في نهاية عام ٢٠٢٣. وشكّلت نسبتها من ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبيّة ٥,٣٪ مقابل ٤,٩٪ في نهاية التاريخَيْن على التوالي. يُذكر أن المصارف تستخدم هذه السيولة بالعملات الأجنبية بشكل أساسي لتلبية العمليات المصرفية مع الخارج وكذلك حاجات السيولة داخلياً، من سحوبات الزبائن لتطبيق التعميمَيْن ١٥٨ و١٦٦ كما لتغطية الودائع في المصارف اللبنانية بالدولار الـ FRESH. وبلغت ودائع المصارف التجارية لدى المصارف المراسلة صافيةً من الالتزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم ٢,٢ مليار دولار في نهاية العام ٢٠٢٤ مقابل ١,٦ ملياراً في نهاية العام ٢٠٢٣.

21-5 في الشق التنظيمي، وفي ما يخصّ نسبة السيولة المنصوص عليها في التعميم ١٥٤ الصادر في آب ٢٠٢٠، أصدر مصرف لبنان **التعميمَيْن الوسيطَيْن رقم ٧٠٧** في أيلول ٢٠٢٤ **و٧١٦** في تشرين الثاني ٢٠٢٤ ليطلب من كل مصرف أن يكوّن حساباً خارجياً حراً من أي التزامات لدى مراسليه في الخارج لا يقلّ، في أي وقت، عن ٣٪ من مجموع الودائع بالعملات الأجنبية لديه كما هي في ٢٠٢٤/٧/٣١. وتُمنح المصارف التي تكون بوضع مخالف مهلة لغاية ٢٠٢٥/١٢/٣١ لتسوية أوضاعها.
وتُحتسب ضمن هذه النسبة القيمة السوقية لمحفظة سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية (Eurobonds) المودعة لدى "شركة ميدكلير ش.م.ل." أو لدى وديع في الخارج والمصنّفة بالقيمة العادلة وقيمة السندات المحدّدة في التعميم الأساسي رقم ٦٢ والمصنّفة بالقيمة العادلة.

وكان **التعميم الوسيط رقم ٧١٥** الصادر في تشرين الثاني ٢٠٢٤ طلب من كلّ مصرف أن يودع نقداً لديه أو لدى مراسليه في الخارج في حساب حرّ من أي التزامات أو لدى مصرف لبنان في حساب "الأموال النقدية" وفقاً للتعميم الأساسي رقم ١٦٥، ما يوازي نسبة ١٠٠٪ من قيمة "الأموال النقدية" بالعملات الأجنبية، على أن يتمّ تكوين هذه النسبة قبل نسبة السيولة الخارجية. ولا تُحتسب ضمن هذه النسبة قيمة محفظة سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية (Eurobonds).

وجاء كلّ من التعميمَيْن الوسيطَيْن **رقم ٦٧٤ الصادر في تموز ٢٠٢٣ ورقم ٦٩٧ في حزيران ٢٠٢٤** ليعدّلا التعميم الأساسي رقم ١٥٨، بحيث يحقّ للمصارف، تأميناً للسيولة المطلوبة، استعمال السيولة الخارجية المتوفّرة لديها ضمن نسبة الـ ٣٪ المشار إليها في التعميم الأساسي رقم ١٥٤ على أن يتم إعادة تكوينها في مهلة أقصاها ٢٠٢٥/١٢/٣١.

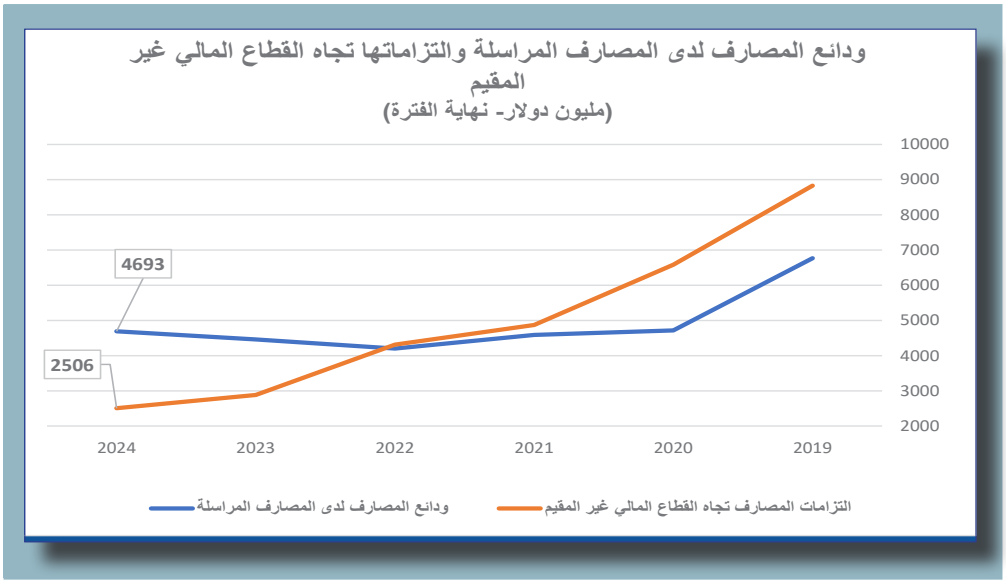

المصدر : مصرف لبنان

22-5 الودائع لدى مصرف لبنان

في نهاية العام ٢٠٢٤، بلغت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان بالليرة اللبنانية وبالعملات الأجنبية ٧١٢٢٣٩١ مليار ليرة أو ما يعادل ٧٩,٦ مليار دولار، وشكّلت ٧٧,١٪ من إجمالي الموجودات. وتتضمّن هذه الودائع الاحتياطي الإلزامي بالليرة والودائع الإلزامية بالعملات الأجنبية، وكذلك الودائع الحرّة بالليرة والعملات الأجنبية، إضافة إلى شهادات الإيداع التي يصدرها المصرف المركزي لصالح المصارف. يُذكر أن الودائع لدى المصرف المركزي بالعملات الأجنبية شكّلت حوالي ٩٠٪ من مجموع ودائع الزبائن في المصارف بالعملات الأجنبية في نهاية العام ٢٠٢٤، وبالتالي تشكّل معالجتها المدخل الأساسي لحلّ مشكلة ودائع الزبائن في القطاع المصرفي.

نشير إلى أنه بموجب التعميم الوسيط رقم ٧٣١ الصادر بتاريخ ٢٠٢٥/٣/٢٧، خفّض المصرف المركزي نسبة الودائع الإلزامية بالعملات الأجنبية إلى ١١٪ بدلاً من ١٤٪ (التعميم الوسيط رقم ٥٨٦ تاريخ ٨ حزيران ٢٠٢١) من العناصر المكوّنة بالعملات الأجنبية.

مع دخول لبنان مرحلة جديدة والبدء بورشة الإصلاحات الإدارية والقضائية والأمنية والمالية والاقتصادية، ومنها مناقشة مشروع قانون إصلاح المصارف، تبرز مسألة معالجة الفجوة المالية وتحديد مصير الودائع المصرفية لدى مصرف لبنان كأحد أهم التحدّيات أمام الحكومة والمجلس النيابي. والجدير بالذكر أن المادة ١٣ من قانون النقد والتسليف تصنّف توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان كتسليفات تجارية وأن المادة ١١٣ من القانون المذكور تنصّ بكلّ وضوح أنه على الخزينة اللبنانية أن تغطّي أية خسائر يتكبّدها المصرف المركزي. إذاً تشكّل هاتان المادتان المدخل نحو حلّ عادل ومنصف لمسألة الودائع

المصرفية، إذ جاءت أزمة الودائع نتيجة أزمة الثقة التي مصدرها تراكم سنوات من السياسات الاقتصادية غير المستدامة وسوء إدارة الموارد من قِبَل الدولة ومصرف لبنان. والمصارف على استعداد للانخراط في أي خطة إصلاحية واقعية ومتوازنة تعترف بأن ما يمرّ به لبنان هو أزمة نظامية فريدة في تاريخ الدول الحديثة، وتُعيد تصويب المسار المالي والاقتصادي وتحفظ حقوق المصارف والمودعين. وتؤمن المصارف بأنّ إعادة هيكلة القطاع على أسس سليمة وبتوزيع عادل للمسؤوليات بين الأطراف المعنيّة تعيد الثقة بالاقتصاد وبالتالي بالمصارف، وهي ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي في البلاد.

القسم الثاني

تعاميم مصرف لبنان

مضمون أهم التعاميم التي صدرت خلال العام 2024 والأشهر الأولى من العام 2025

في العام ٢٠٢٤، واصلت جمعية المصارف مع السلطات النقدية والرقابية وبالتعاون مع إدارات المصارف متابعة القضايا التنظيمية والتشريعية والملفات العديدة المتعلّقة بالمهنة المصرفية. أدناه مضمون أهم التعاميم والتعليمات التي صدرت عن مصرف لبنان خلال العام ٢٠٢٤ والأشهر الأولى من العام ٢٠٢٥.

1- إجراءات استثنائية لتسديد تدريجي للودائع بالعملات الأجنبية

في شباط ٢٠٢٤، أصدر مصرف لبنان **التعميم الأساسي رقم ١٦٦** المتعلّق بإجراءات استثنائية لتسديد الودائع المكوّنة بعد تاريخ ٢٠١٩/١٠/٣١ بالعملات الأجنبية، ليُعدّل لاحقاً بموجب **التعميم الوسيط رقم ٦٩٨** في حزيران ٢٠٢٤ على أن يقوم كل مصرف عامل في لبنان استثنائياً بما يلزم لتأمين تسديد تدريجي للودائع بالعملات الأجنبية من غير "الأموال النقدية" والمكوّنة قبل تاريخ ٢٠٢٣/٦/٣٠.

فبغية استفادة أي شخص طبيعي صاحب حساب، راشد أو قاصر، مقيم أو غير مقيم، يُعتمد مجموع أرصدة حساباته الدائنة كافة بالعملات الأجنبية، من غير "الأموال النقدية"، بما فيها الحسابات ذات الصلة التي يشارك أو يكون طرفاً فيها أو يستفيد منها لدى أي مصرف على حدة، على أن تُحتسب هذه الأرصدة كما هي موقوفة بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٣٠.

يستفيد من هذا القرار صاحب الحسابات لأَجَل عند انتهاء آجالها والضمانات النقدية المقدّمة من صاحب الحساب عند تحريرها وحساباته التي تُعتبر بمثابة استمرار لحساباته المفتوحة لدى المصرف نفسه قبل تاريخ ٢٠٢٣/٦/٣٠. تشمل هذه الحسابات الحساب المشترك الذي أصبح فردياً أو الحساب الفردي الذي أصبح مشتركاً أو الحساب الذي يتمّ تحويله إلى الورثة أو الموصى لهم أو الحساب المجمّد الذي أصبح جارياً، على أن يستفيد فقط صاحب الحساب الأساسي المحوّلة منه تلك المبالغ. كما أتاح التعميم الاستفادة من التعميم رقم ١٦٦ حتى لو كان صاحب الحساب استفاد من التعميم ١٥٨ في السابق، ليلغي أحكام **التعميم الوسيط رقم ٦٨٧** الصادر في شباط ٢٠٢٤ الذي ذكر أنّ "صاحب الحساب" لا يستفيد من أحكام التعميم الأساسي رقم ١٦٦ عن أي حسابات له بالانفراد أو بالاشتراك أو بالاتحاد من أي مصرف كان بمجرّد أن استفاد من أحكام التعميم ١٥٨.

لكن، لا يستفيد من هذا القرار إذا كان من الأشخاص المحدّدين في المادة الثانية من التعميم الأساسي ١٥٤ ولم يقم الأشخاص بإعادة النسبة المطلوبة، والأشخاص الذين تظهر حساباتهم حركة شيكات مصرفية تدلّ على تجارة شيكات بعد ٢٠١٩/١٠/٣١،

والذين حوّلوا بعد هذا التاريخ ودائع من الليرة إلى العملات الأجنبية بما يوازي أو يزيد عن ٣٠٠٠٠٠ دولار أميركي باستثناء تعويضات نهاية الخدمة للقطاعَيْن العام والخاص، والأشخاص الذين سدّدوا بعد هذا التاريخ بالليرة اللبنانية أرصدة قروض ممنوحة لهم بالعملات الأجنبية بما يوازي أو يزيد عن ٣٠٠٠٠٠ دولار أميركي، الأشخاص الذين حوّلوا بعد ٢٠١٩/١٠/٣٠ أرصدة قروضهم من العملات الأجنبية إلى الليرة اللبنانية بما يوازي أو يزيد عن ٣٠٠٠٠٠ دولار أميركي، والأشخاص الذين استفادوا من عمليات صيرفة وقاموا بشراء ما يوازي أو يزيد عن ٧٥٠٠٠ دولار أميركي والأشخاص الذين يستفيدون من التعميم ١٥٨ من أي مصرف كان وذلك خلال الدورة السنوية المعتمدة في التعميم ١٦٦ والممتدة من أول تموز إلى آخر حزيران من كل سنة (النموذج الجديد وفق **التعميم الوسيط رقم ٧١١** الصادر في تشرين الأول ٢٠٢٤).

وجاءت سلسلة **التعاميم الوسيطة رقم ٧١٠ (أيلول ٢٠٢٤)، ٧١٤ (تشرين الأول ٢٠٢٤)، ٧١٨ (تشرين الثاني ٢٠٢٤)، ٧٢١ (كانون الأول ٢٠٢٤)** لتعدّل التعميم الأساسي رقم ١٦٦، حيث أضاف التعميم ٧١٠ استثنائياً إمكانية سحب دفعتين خلال شهر تشرين الأول ٢٠٢٤، ثمّ لحقت به كلّ من التعاميم الوسيطة رقم ٧١٤، ٧١٨ و٧٢١ لتضيف إمكانية سحب دفعة خلال كلّ من شهر تشرين الثاني ٢٠٢٤ وكانون الأول ٢٠٢٤ وأخرى في كانون الثاني ٢٠٢٥، وذلك إضافة إلى الدفعات الشهرية. وتطبّق أحكام هذا القرار على الأشخاص الذين وقّعوا على رفع السرية المصرفية قبل ٢٠٢٤/٩/٢٥ و٢٠٢٤/١١/١ و٢٠٢٤/١١/٢٦ و٢٠٢٤/١٢/٢٤ في ما يخصّ الدفعات الاستثنائية في التواريخ الأربعة على التوالي، ليعدّل **التعميم الوسيط ٧٢٨** ابتداءً من آذار ٢٠٢٥ الدفعات الشهرية كما هو مبيّن أدناه.

يتضمّن **التعميم ٧٢٨** تحويل مبلغ يوازي ٦٧٠٠ دولار أو ما دون وفقاً للمبالغ المتوفّرة في حسابات "صاحب الحساب" لدى المصرف المعني بالدولار الأميركي أو بأي عملة أجنبية أخرى وفقاً لرغبة العميل بحيث يكون له كامل الحرية بتحديد كامل قيمة المبلغ الذي يمكنه الاستفادة منه لإيداعه في "الحساب الخاص المتفرع" بما يفوق المبلغ العائد لمدة الدورة السنوية الواحدة (One year cycle). ويتمّ سحب مبلغ ٢٥٠ دولار أميركي شهرياً من الحسابات الخاصة المتفرّعة"، بدلاً من ١٥٠ دولار أميركي، وتدفع نقداً و/أو عن طريق تحويل إلى الخارج أو إيداعه في حساب جديد (Fresh Account). وعُدّل لاحقاً من خلال **التعميم الوسيط رقم ٧٣٧** في حزيران ٢٠٢٥ إلى ٤٠٠ دولار شهرياً على ألا يتجاوز مجموع ما يمكن سحبه سنوياً مبلغ ٤٨٠٠ دولار أميركي من المصارف كافة. كما أتاح التعميم المذكور تحويل ٨٥٠٠ دولار إلى "الحساب الخاص المتفرع" بعد أن كان ٦٧٠٠ دولار كما ذكرنا سابقاً.

وبعد التعديلَين الأخيرَين، بات تأمين السيولة لتلبية متطلّبات هذا القرار يتمّ وفقاً لما يلي:

- في ما يخصّ الجزء من الدفعة الشهرية الذي لا يتجاوز ١٥٠ دولار أميركي مناصفة من سيولة المصرف المعني ومن رصيد التوظيفات الإلزامية بالعملات الأجنبية العائدة للمصارف لدى مصرف لبنان والتي يحرّرها الأخير لهذه الغاية.
- في ما يخصّ الجزء من الدفعة الشهرية الذي يفوق ١٥٠ دولار أميركي بالكامل من رصيد التوظيفات الإلزامية بالعملات الأجنبية العائدة للمصارف لدى مصرف لبنان والتي يحرّرها الأخير لهذه الغاية.

أمّا في ما يتعلّق **بالتعميم الأساسي رقم ١٥٨**، فبرز العديد من التعديلات التي طرأت عليه خلال العام ٢٠٢٤ والنصف الأول من العام ٢٠٢٥، كان آخرها سحب مبلغ ٨٠٠ دولار شهرياً نقداً على ألاّ يتجاوز مجموع ما يمكن سحبه سنوياً من المصارف كافة مبلغ ٩٦٠٠ دولار من خلال **التعميم الوسيط رقم ٧٣٦** الصادر في حزيران ٢٠٢٥.

تجدر الإشارة إلى أنه في العام ٢٠٢٣، أصدر مصرف لبنان تعديلات على التعميم المذكور تتيح سحب مبلغ ٤٠٠ دولار أميركي، شهرياً من المبالغ المحوّلة إلى الحسابات الخاصة المتفرعة قبل ٢٠٢٣/٧/١ ومبلغ ٣٠٠ دولار أميركي، شهرياً، للذين لم يستفيدوا من أحكام هذا القرار قبل تاريخ ٢٠٢٣/٧/١ تُدفع نقداً لـ "صاحب الحساب" و/أو عن طريق تحويل إلى الخارج و/أو بواسطة البطاقات المصرفية التي يمكن استعمالها في لبنان والخارج و/أو ايداعها في حساب جديد (Fresh Account) دون عمولة أو نفقة مباشرة أو غير مباشرة. على ان لا يتجاوز مجموع ما يمكن سحبه من المصارف كافة، سنوياً، مبلغ ٤٨٠٠ دولار أميركي بالنسبة إلى الفئة الأولى ومبلغ ٣٦٠٠ دولار أميركي للفئة الأخرى.

وأشار **التعميم الوسيط ٦٧٤** الصادر في تموز ٢٠٢٣ أنّه يحقّ للمصارف، تأميناً للسيولة المطلوبة، استعمال السيولة الخارجية المتوفرة لديها ضمن نسبة الـ٣٪ المشار إليها في التعميم الأساسي رقم ١٥٤ على أن يتم إعادة تكوينها في مهلة أقصاها ٢٠٢٤/١٢/٣١، لتمدّد هذه المهلة من خلال كلّ من **التعميمَيْن الوسيطَيْن ٦٩٧ و٧٣٦** إلى ٢٠٢٥/١٢/٣١ و٢٠٢٦/١٢/٣١ تباعاً.

وجاء **التعميم الوسيط رقم ٦٩٧** الصادر في حزيران ٢٠٢٤ ليتيح استفادة أي شخص طبيعي صاحب حساب، راشد او قاصر، مقيم أو غير مقيم، من هذا التعميم، يعتمد مجموع أرصدة حساباته الدائنة كافة بالعملات الأجنبية، بما فيها الحسابات ذات الصلة التي يشارك أو يكون طرفاً فيها أو يستفيد منها (كالحساب المشترك أو بالاتحاد...) المكوّنة قبل ٢٠١٩/١٠/٣١ لدى أي مصرف على حدة.

وجاءت سلسلة **التعاميم الوسيطة رقم ٧٠٩ (أيلول ٢٠٢٤)، ٧١٣ (تشرين الأول ٢٠٢٤)، ٧١٧ (تشرين الثاني ٢٠٢٤)** و٧٢٠ (كانون الأول ٢٠٢٤) لتعدّل التعميم الأساسي رقم ١٥٨، حيث أضاف التعميم ٧٠٩ استثنائياً إمكانية سحب دفعتين خلال شهر تشرين الأول ٢٠٢٤، ثمّ لحقت به كلّ من التعاميم الوسيطة رقم ٧١٣، ٧١٧ و٧٢٠ لتضيف إمكانية سحب دفعة خلال كلّ من شهر تشرين الثاني ٢٠٢٤ وكانون الأول ٢٠٢٤ وكانون الثاني ٢٠٢٥، وذلك إضافة إلى الدفعات الشهرية. وتطبّق أحكام هذا القرار على الأشخاص الذين وقّعوا على رفع السرية المصرفية قبل ٢٠٢٤/٩/٢٥ و٢٠٢٤/١١/١ و٢٠٢٤/١١/٢٦ و٢٠٢٤/١٢/٢٤ في ما يخصّ الدفعات الاستثنائية في التواريخ الأربعة على التوالي.

ثمّ جاء **التعميم الوسيط رقم ٧٢٩** في شباط ٢٠٢٥ ليعدّل المبالغ السابقة لتصبح ٥٠٠ دولار شهرياً ابتداءً من آذار ٢٠٢٥، على ألاّ يتجاوز مجموع ما يمكن سحبه من المصارف كافة، سنوياً، مبلغ ٦٠٠٠ دولار أميركي. وعليه، تمّ تعديل سقف السحب السنوي من المصارف كافة خلال الدورة الحالية التي تنتهي بتاريخ ٢٠٢٥/٦/٣٠ ليصبح ٧٢٠٠ دولار للفئة الأولى و٥٩٠٠ دولار للفئة الثانية. ويتمّ تأمين السيولة لتلبية متطلبات هذا القرار في ما يخصّ الجزء من الدفعة الشهرية الذي لا يتجاوز ٣٠٠ و٤٠٠ دولار مناصفة من سيولة المصرف المعني لدى المراسلين في الخارج ومن رصيد التوظيفات الإلزامية بالعملات الأجنبية العائدة للمصارف لدى مصرف لبنان والتي يحرّرها هذا الأخير لهذه الغاية، فيما يتمّ تأمين السيولة للجزء الذي يتخطّى هذه المبالغ بالكامل من رصيد التوظيفات الإلزامية بالعملات الأجنبية العائدة للمصارف لدى مصرف لبنان والتي يحرّرها هذا الأخير لهذه الغاية.

وتمّ إصدار **التعميم الوسيط رقم ٧٣١** في آذار ٢٠٢٥ المتعلّق بتوظيفات المصارف الإلزامية، ليوجب على المصارف كافة العاملة في لبنان أن تودع لدى مصرف لبنان، لقاء الفوائد التي يمنحها هذا الأخير على الودائع لديه لأجَل بالعملات الأجنبية، نسبة ١١٪ بدلاً من ١٤٪ من العناصر المطلوبة المكونة بالعملات الأجنبية. على أن يتمّ استعمال الفرق الناتج عن التخفيض المذكور من قبل مصرف لبنان، حصراً، لتأمين السيولة المتوجّبة عملاً بالتعميمَيْن الوسيطَيْن رقم ١٥٨ و١٦٦.

مؤخراً، أصدر مصرف لبنان **التعميم الأساسي رقم ١٦٩** في تموز ٢٠٢٥ الذي يُثبت مبدأ المعاملة المتساوية والعادلة بين جميع المودعين. وطلب المصرف المركزي بموجب هذا التعميم من جميع المصارف العاملة في لبنان الامتناع عن تسديد أية مبالغ من الحسابات بالعملة الأجنبية المكونة لدى أي منها قبل تاريخ ٢٠١٩/١١/١٧، سواء كانت مكوّنة لدى المصرف المعني أو تمّ تحويلها إليه بعد هذا التاريخ، بما يتجاوز السقوف المحددة في النصوص التنظيمية الصادرة عن المصرف المركزي وذلك دون الاستحصال على موافقته الخطية المسبقة.

2- إبلاغ مصرف لبنان بأسماء المساهمين والقائمين بمهام إدارية

في حزيران ٢٠٢٤، أصدر مصرف لبنان **التعميم الأساسي رقم ١٦٨** ليطلب من المؤسسات كافة الخاضعة لترخيص مسبق من مصرف لبنان تزويد مديرية الشؤون القانونية لدى مصرف لبنان بلائحة محدّثة منظّمة وخلال مهلة أقصاها ٢٠٢٤/٦/٣٠ بالاسم الثلاثي وتاريخ ميلاد كلّ من: المساهمين وأصحاب الحصص الذين يملكون أكثر من ٥٪ من الأسهم أو الحصص، أصحاب الحقّ الاقتصادي الذين يملكون و/أو يسيطرون فعلياً على أكثر من ٥٪ من الأسهم أو الحصص، رئيس وأعضاء مجلس إدارة وكلّ من يشغل منصب في الإدارة العليا التنفيذية. ويحقّ لمصرف لبنان طلب أسماء أولئك الذين يملكون أقل من ٥٪ من الأسهم أو الحصص في حال كان المصرف غير مُدرَج على البورصة، والذين يملكون أكثر من ٢٪ من الأسهم أو الحصص في حال كان المصرف مُدرَجاً.

ويجدر بالمصارف والمؤسسات كافة المشار إليها في التعميم تزويد مديرية الشؤون القانونية بلائحة جديدة عن كلّ تعديل يطرأ على اللوائح لتقوم بالتحقّق بشكل دوري ما إذا كانت الأسماء غير مُدرجة على أي من لوائح العقوبات الأممية والدولية والوطنية. وبموجب **التعميم الوسيط رقم ٧٠٢** الصادر في حزيران ٢٠٢٤، على المؤسسات المذكورة كافة تزويد مديرية الشؤون القانونية لدى مصرف لبنان بالمعلومات المطلوبة سابقاً باللغة الإنكليزية وفقاً للنماذج المرفقة بالتعميم.

3- إجراءات استثنائية للسحوبات النقدية

في نيسان ٢٠٢٤، تمّ إنهاء العمل بأحكام **التعميم الأساسي رقم ١٦١** المتعلّق بعمليات منصّة صيرفة والذي صدر في ١٦ كانون الأول ٢٠٢١، علماً أن مصرف لبنان مدّد مهلة العمل بهذا التعميم كان آخرها لغاية ٢٠٢٣/٤/٣٠ وذلك من خلال سلسلة تعاميم وسيطة ٦٦٠، ٦٦٣ و٦٦٦.

4- فتح الحسابات المصرفية ومعدلات الفائدة الدائنة

ألغى **التعميم الوسيط رقم ٦٩١** الصادر في شباط ٢٠٢٤ القرارات السابقة المتعلّقة بتسديد الفوائد على الودائع الأجنبية بنسبة ٥٠٪ بعملة الحساب و٥٠٪ بالليرة اللبنانية. وللتذكير، كان مصرف لبنان قد أصدر في أيلول ٢٠١٩، **التعميم الأساسي رقم ١٤٧** المتعلّق بفتح الحسابات المصرفية، والذي طلب بموجبه من المصارف، عند فتح حساب مصرفي لأيّ شخص طبيعي أو معنوي مقيم في لبنان بغية تسيير أعماله أو نشاطاته التجارية أو المهنية، أن تستحصل منه على صورة عن شهادة التسجيل لدى وزارة المالية. كما تبقى شروط الودائع كافة المتلقاة من المصارف العاملة في لبنان قبل تاريخ ٢٠١٩/١٢/٥ خاضعة لما تمّ الاتفاق عليه بين المصرف المعني وعملائه وذلك لغاية استحقاقها. ويتمّ تسديد الفوائد على الودائع الأجنبية بنسبة ٥٠٪ بعملة الحساب و٥٠٪ بالليرة اللبنانية، وقد تمّ تمديد العمل بهذا القرار لغاية ٢٠٢٣/١٢/٣١ بموجب **التعميم الوسيط رقم ٦٧٢**

الصادر في حزيران ٢٠٢٣ ومن ثمّ لغاية صدور قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٢٤ ونشره في الجريدة الرسمية بموجب **التعميم الوسيط رقم ٦٨٤** الصادر في كانون الأول ٢٠٢٣.

وفي تشرين الأول ٢٠٢٤، أصدر مصرف لبنان **التعميم الوسيط رقم ٧١٢** الذي يوجب على المصرف الذي أصدر شيكاً مصرفياً لعميله قبول استلام هذا الشيك منه وذلك إذا لم يجر تظهيره وبحيث يتمّ إلغاؤه وإعادة قيد قيمته في حساب العميل شرط عدم وجود أي مانع قانوني يحول دون ذلك أو أي نزاع قانوني عالق بين المصرف والعميل متعلّق بهذا الشيك أو بالحساب المذكور. وفي حال كان حساب العميل قد أُقفل، على المصرف إعادة فتح حساب له بغية إيداع قيمة الشيك.

5- الإطار التنظيمي لكفاية رساميل المصارف العاملة في لبنان

في شباط ٢٠٢٤، أصدر مصرف لبنان **التعميم الوسيط رقم ٦٨٩** (والمتعلّق بالتعميم الأساسي رقم ٤٤) الذي سمح، استثنائياً وبشكل موقّت، إمكانية تدنّي نسبة "احتياطي الحفاظ على الأموال الخاصة" عن النسبة المطلوبة (أي ٢,٥٪) في العامَيْن ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ على أن تتمّ إعادة تكوين هذا النقص تدريجياً وفقاً لتعليمات لاحقة من قِبَل مصرف لبنان.

كما أصدر المصرف المركزي في أيلول ٢٠٢٤ **التعميم الوسيط رقم ٧٠٨** الذي يوجب القبول ضمن الأموال الخاصة الأساسية فئة حَمَلة الأسهم العادية ٧٥٪ من ربح التحسين الناتج عن إعادة تخمين الأصول الثابتة المتملكة استيفاءً لديون. على أن يتحقّق المجلس المركزي من صحة عملية إعادة التخمين ويوافق عليها وعلى أن تتمّ العملية في مهلة أقصاها ٢٠٢٥/١٢/٣١. وأضاف التعميم أنّه يتمّ تقييم الموجودات موضوع هذه المادة بالدولار الأميركي النقدي (Fresh Dollar) ويتمّ تسجيلها بالليرة اللبنانية على أساس سعر الصرف المعلن على المنصة الالكترونية المعتمدة من مصرف لبنان كما بتاريخ دفع الضريبة المتوجبة على ربح التحسين الناتج عن هذه العملية.
وجاء في **التعميم الوسيط رقم ٧٢٦** الصادر في شباط ٢٠٢٥ طلب عدم توزيع أنصبة أرباح على حقوق حَمَلة الأسهم العادية عن السنة المالية ٢٠٢٤.

6- الأموال الخاصة لاحتساب النسب النظامية للمصارف العاملة في لبنان

أصدر مصرف لبنان في شباط ٢٠٢٤ **التعميم الوسيط رقم ٦٩٠** ليعدّل المادة الثالثة من التعميم الأساسي رقم ٤٣ بحيث تشمل التعديلات النظامية (Regulatory Adjustments) التنزيلات التالية: ٢٥٪ من صافي التغيّر المتراكم على الشهادات المصرفية والأدوات المالية المصنّفة مقابل عناصر الدخل الشامل الأخرى في حال كان إيجابياً، الاحتياطي السلبي أو الإيجابي الناجم عن إعادة تقييم أدوات التحوّط، الاحتياطي السلبي أو الإيجابي الناجم عن التغيّرات في مخاطر الائتمان الخاصة، الاحتياطات الأخرى الإيجابية المرتبطة بعناصر الدخل

الشامل الأخرى، الأسهم العادية والسندات ذات علاقة بالأموال الخاصة المعاد شراؤها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، الشهرة وصافي الأصول الثابتة غير المادية والنقص في المؤونات المطلوبة. كما تنزّل نتيجة الدورة المالية في حال كانت إيجابية وحساب الأعباء والايرادات في حال كان إيجابياً، النقص في احتياطي عقارات ومساهمات للتصفية المتوجّب تكوينه مقابلها، النقص في الاحتياطي الخاص المتوجّب تكوينه مقابل الديون المشكوك بتحصيلها والرديئة والتي لم تتمّ تسويتها بموجب التعميم الأساسي ٧٣ والتجاوز على أحكام المادتَيْن ١٥٢ أو ١٥٣ من قانون النقد والتسليف (أيّهما أكبر)، على أن يعلّق العمل بهذه البنود بصورة موقّتة وحتى إشعار آخر. ويُعمل بهذا القرار اعتباراً من الوضعية الموقوفة بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٣١.

وجاء **التعميم الوسيط رقم ٧٠٨** الصادر في أيلول ٢٠٢٤ ليعدّل أحد عناصر الأموال الخاصة لاحتساب النسب النظامية وهي الاحتياطات المرتبطة بعناصر الدخل الشامل الأخرى التي تتضمّن الفروقات الناتجة عن إعادة تخمين الموجودات العقارية أو أي من الأصول الثابتة الأخرى المقبولة ضمن حقوق حملة الأسهم العادية بما فيها العقارات المتلكة استيفاء لديون وفقا للمادة ١٥٤ من قانون النقد والتسليف، وصافي التغيّر المتراكم على الشهادات المصرفية والأدوات المالية المصنّفة بالقيمة العادلة مقابل عناصر الدخل الشامل الأخرى الذي عُدّل بموجب التعميم الوسيط رقم ٦٩٠.

7- الاحتياطي الالزامي

في كانون الثاني ٢٠٢٥، أصدر مصرف لبنان **التعميم الوسيط رقم ٧٢٢** ليعدّل التعميم الأساسي رقم ٨٤ ويحدّد أصول تنظيم وتسليم بيان الالتزامات بالليرات اللبنانية الخاضعة للاحتياطي الالزامي لدى المصارف إلى مصرف لبنان، بالإضافة إلى مهل وطريقة احتساب الاحتياطي الالزامي النقدي.

وذكر التعميم أنّه بغية احتساب نسبة الاحتياطي الالزامي، تُدرج ضمن أرصدة المصارف اليومية النقدية لدى مصرف لبنان أرصدة الحسابات الجارية المفتوحة بالليرة اللبنانية قبل تاريخ ٢٠٢٣/٤/١٩ وأرصدة الحسابات الجديدة بالليرة اللبنانية موضوع التعميم الأساسي رقم ١٦٥ تاريخ ٢٠٢٣/٤/١٩. ولا تُدرج ضمن هذه الأرصدة أرصدة الحسابات المخصّصة لإجراء عمليات شراء الدولار الأميركي من وحدة العملات الأجنبية لصالح العملاء وأرصدة الحسابات لأجَل والحسابات المجمّدة لتحقيق زيادة في رؤوس الأموال. على أن يُعمل بهذا القرار اعتباراً من الوضعية المنتهية بتاريخ ٢٠٢٥/١/٢٩.

8- القروض الاستثنائية وقروض التجزئة والتسديد المسبق في ظلّ الظروف الراهنة

أتى **التعميم الوسيط رقم ٦٨٨** في شباط ٢٠٢٤ ليلغي ما نصّ عليه **التعميم الوسيط رقم ٦٦١** الصادر في كانون الثاني ٢٠٢٣ حول إمكانية تسديد القرض الاستثنائي الممنوح بالدولار الأميركي من خلال التعميم الأساسي رقم ١٥٢ للعميل المتضرر من انفجار مرفأ بيروت

بالليرة اللبنانية وفقاً لسعر الصرف المعتمد في تعاملات مصرف لبنان مع المصارف (بقيمة وسطية تبلغ ١٥٠٠٠ ليرة لبنانية للدولار الأميركي الواحد) وذلك اعتباراً من ٢٠٢٣/٢/١.
ونصّ **التعميم الوسيط رقم ٦٨٨** على أن يتفق العميل مع المصرف أو المؤسسة المالية على تسديد القرض الاستثنائي خلال فترة تقل عن الـ ٥ سنوات أو إجراء تسديد مبكر بالدولار الأميركي للقرض الاستثنائي دون أية رسوم او عمولات.
أمّا **التعميم الوسيط رقم ٧٢٣** الصادر في كانون الثاني ٢٠٢٥ (الذي يعدّل التعميم الأساسي رقم ٨١) فجاء ليحظر على المصارف والمؤسسات المالية العاملة في لبنان منح عملائها قروضاً أو تسهيلات جديدة من أي نوع كانت بالدولار الأميركي من غير "الأموال النقدية" وفقاً للتعريف الوارد في التعميم الساسي رقم ١٦٥.

9- تصفية مراكز القطع المدينة

ذكر **التعميم الوسيط رقم ٧٣٠** الصادر في شباط ٢٠٢٥ والذي يعدّل التعميم الأساسي رقم ٣٢ المتعلّق بعمليات القطع لدى المصارف والمؤسسات المالية، أنّه في حال كان مركز القطع المفتوح دائناً (Long FX Open Position)، يعتبر متجاوزاً المصرف الذي لديه مركز قطع عملاني صافي دائن يفوق نسبة ١٪ من مجموع عناصر الأموال الخاصة الأساسية الصافية.
تمنح المصارف مهلة حدّها الأقصى تاريخ ٢٠٢٥/١٢/٣١ لتصفية أي تجاوز في مراكز القطع العملانية الصافية الدائنة تحت طائلة إلزامها بإيداع احتياطي خاص بالعملة اللبنانية لدى مصرف لبنان يبلغ ثلاثة أمثال التجاوز محتسباً على أساس سعر الصرف المعلن على المنصّة المعتمدة من مصرف لبنان وذلك لمدة شهر عن كل يوم تجاوز بعد ٢٠٢٥/١٢/٣١.

أمّا في حال كان مركز القطع المفتوح مديناً (Short FX Open Position)، يُعتبر المصرف متجاوزاً حكماً ويتوجّب عليه تصفية هذا التجاوز خلال مهلة أقصاها ٢٠٢٥/١٢/٣١، تحت طائلة إلزامه بإيداع احتياطي خاص بالعملة اللبنانية لدى مصرف لبنان يبلغ ثلاثة أمثال التجاوز الحاصل على النسب المحددة محتسباً على أساس سعر الصرف المعلن على المنصّة المعتمدة من مصرف لبنان وذلك لمدة شهر عن كل يوم تجاوز بعد ٢٠٢٥/١٢/٣١.

10- أصول تحويل الموجودات والمطلوبات المحرّرة بالعملات الأجنبية إلى الليرة اللبنانية

وفقاً **للتعميم الأساسي رقم ١٦٧** الصادر في شباط ٢٠٢٤، على المصارف والمؤسسات المالية كافة، عند إعداد الوضعيات المالية، مراعاة مبادئ المعيار الدولي للمحاسبة (IAS21) وتحويل حسابات الموجودات والمطلوبات النقدية (Monetary Assets and Liabilities) المحرّرة بالعملات الأجنبية والموجودات غير النقدية (Non-Monetary Assets) المصنّفة بالقيمة العادلة (Fair Value) أو المقيّمة وفقاً لمنهجية الحقوق الصافية (Equity Method) إلى ما

يوازي قيمتها بالليرة اللبنانية على أساس السعر المعلن على المنصة الالكترونية المعتمدة من مصرف لبنان بتاريخ إعداد البيانات المالية.

11- مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

في ما يخصّ هذا الموضوع، أصدر مصرف لبنان في شباط ٢٠٢٤ **التعميم الوسيط رقم ٦٩٢** ليعدّل نظام مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب المرفق بالتعميم الأساسي رقم ٨٣. وطلب مصرف لبنان من خلال التعميم ٦٩٢ إنشاء ضمن "وحدة التحقق" مصلحتَيْن، على الأقلّ، الأولى تُشرف على المركز الرئيسي وفروع المصرف وتشمل مهامها التأكّد من تطبيق معايير مراقبة العمليات في المركز والفروع لجهة التزامها بإجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والثانية تُعنى بـ "مكافحة جرائم الفساد والرشوة" (Anti-Bribery & Corruption) وتشمل مهامها وضع سياسة للمصرف لمكافحة الفساد والرشوة تتوافق مع الموجبات والتوصيات التي تصدر عن الجهات الرقابية والتنظيمية المحلية والمنظمات الدولية، والقيام بمراجعة دورية لفعالية هذه الاجراءات والعمل على تطويرها للحد من المخاطر، وتحديث الدليل المتعلّق بالمبادئ العامة للآداب المهنية (Code of Ethics & Conduct). بالإضافة إلى ذلك، تهتمّ بتقييم مخاطر الفساد والرشوة التي يتعرّض لها المصرف بنتيجة الخدمات والمنتجات التي يقدّمها لعملائه، وتحديد فئة العملاء ذات المخاطر المرتفعة، وبتنظيم دورات تدريبية للموظفين حول الموضوع ونشر ثقافة النزاهة في المصرف.

12- الفوائد على الودائع لأَجَل بالدولار الأميركي المودعة لدى مصرف لبنان وفوائد شهادات الايداع بالدولار الأميركي المُصدَرة من مصرف لبنان

عدّل **التعميم الوسيط رقم ٦٨٦** الصادر في شباط ٢٠٢٤ نسبة تخفيض الفوائد على الودائع لأجل بالدولار الأميركي المودعة لدى مصرف لبنان من المصارف العاملة في لبنان وعلى شهادات الايداع بالدولار الاميركي المُصدَرة من مصرف لبنان التي تحملها المصارف العاملة في لبنان إلى ٧٥٪ من ٥٠٪ سابقاً تُدفع بالدولار الأميركي (بدل مناصفة بالدولار والليرة)، على أن يُعمل بأحكام هذا القرار من تاريخ ٣ شباط ولغاية ٢٠٢٤/٦/٣٠، لتعدّل بعدها وفق **التعميم الوسيط رقم ٧٠١** في حزيران ٢٠٢٤ على أن تُدفع بالدولار في الحساب الجاري العائد للمصرف المعني لدى مصرف لبنان من غير "الأموال النقدية" مع تمديد أحكام هذا القرار لغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١، ثمّ إلى ٢٠٢٥/٦/٣٠ بموجب **التعميم الوسيط رقم ٧١٩** الصادر في كانون الأول ٢٠٢٤.

13- إعفاءات استثنائية من توظيفات المصارف الإلزامية

أصدر مصرف لبنان كلّ من **التعميمَيْن الوسيطَيْن رقم ٧٠٦** في أيلول ٢٠٢٤ **و٧١٥** في تشرين الثاني ٢٠٢٤ ليطلب من كلّ مصرف أن يودع نقداً لدى مصرف لبنان في حساب

"الأموال النقدية" المنصوص عليه في التعميم الأساسي رقم ١٦٥ أو لدى مراسلي المصرف في الخارج في حساب حر من أي التزامات ما يوازي نسبة ١٠٠٪ من قيمة "الأموال النقدية" بالعملات الأجنبية لديه، على أن يتم تكوين هذه النسبة قبل نسبة السيولة الخارجية المنصوص عليها في التعميم الأساسي رقم ١٥٤. لا تُحتسب ضمن هذه النسبة قيمة محفظة سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية (Eurobonds) ويحظّر على المصارف التي تكون في وضع مخالف لأحكام هذه المادة بيع هذه السندات.

وفي ما يخصّ نسبة السيولة المنصوص عليها في التعميم ١٥٤، أصدر مصرف لبنان **التعميمَيْن الوسيطَيْن رقم ٧٠٧** في أيلول ٢٠٢٤ و **٧١٦** في تشرين الثاني ٢٠٢٤ ليطلب من كل مصرف أن يكوّن حساباً خارجياً حراً من أي التزامات لدى مراسليه في الخارج لا يقلّ، في أي وقت، عن ٣٪ من مجموع الودائع بالعملات الأجنبية لديه كما هي في ٢٠٢٤/٧/٣١. وتُمنح المصارف التي تكون بوضع مخالف مهلة لغاية ٢٠٢٥/١٢/٣١ لتسوية أوضاعها.

وتُحتسب ضمن هذه النسبة القيمة السوقية لمحفظة سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية (Eurobonds) المودعة لدى "شركة ميدكلير ش.م.ل." أو لدى وديع في الخارج والمصنّفة بالقيمة العادلة وقيمة السندات المحددة في التعميم الأساسي رقم ٦٢ والمصنّفة بالقيمة العادلة.

14- تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS 9)

في حزيران ٢٠٢٤، أصدر مصرف لبنان **التعميم الوسيط رقم ٦٩٦** ليعدّل التعميم الأساسي رقم ١٤٣ ويلغي ما أُضيف من خلال التعميم رقم ٥١٩ الصادر في تموز ٢٠١٩. وكان التعميم رقم ٥١٩ قد طلب من المصارف والمؤسسات المالية تسجيل الأرباح الناتجة عن عمليات المبادلة أو عمليات البيع والشراء على الأدوات المالية التي تجريها مع مصرف لبنان على فترة استحقاق الأدوات التي يتمّ مبادلتها وعدم تسجيل أرباح فورية عليها. وكان التعميم رقم ٥١٩ قد ذكر أنّه يمكن للمصارف والمؤسسات المالية تسجيل أرباح فورية على العمليات والهندسات المالية القائمة شرط أن تكون منفّذة بعد ٢٠١٩/١/١ وأن يكون مصدر الأموال الموظفة، من أموال محوّلة لهذه الغاية من خارج أموالها الموجودة لدى مصرف لبنان أو من تلك الناتجة عن عمليات القطع. بالإضافة إلى تسجيل الفائض الناتج عن هذه العمليات في بيان الربح والخسارة على أن يتم تحويله في نهاية السنة المالية إلى احتياطي غير قابل للتوزيع.

15- أصل وفائدة سندات الدين وشهادات الإيداع والشهادات المصرفية كافة المصدرة من المصارف العاملة في لبنان

أصدر مصرف لبنان **التعميمَيْن الوسيطَيْن رقم ٧٠٠** في حزيران ٢٠٢٤ و**٧١٩** في كانون الأول ٢٠٢٤ ليمدّد العمل تباعاً لغاية ٢٠٢٤/١٢/٣١ ثمّ إلى ٢٠٢٥/٦/٣٠ للمادة التي

أضيفت بموجب التعميم ٥٤١ في كانون الثاني ٢٠٢٠. كما مُدّد أيضاً العمل بهذه المادة إلى ٢٠٢٥/١٢/٣١ من خلال **التعميم الوسيط رقم ٧٣٨** الصادر في حزيران ٢٠٢٥. وتُشير هذه المادة إلى تسديد أصل وفائدة سندات الدين والقيم المنقولة التي تمثّل قروض الدعم وشهادات الإيداع والشهادات المصرفية كافة المصدرة من المصارف العاملة في لبنان والمودعة لدى وديع (Custodian) في لبنان، في حسابات أصحاب الحق المفتوحة لدى المصارف العاملة في لبنان. وتطبق هذه الإجراءات الاستثنائية المطبقة من قبل شركة "ميدكلير ش.م.ل." على تحويل سندات الدين والقيم المنقولة وشهادات الإيداع والشهادات المصرفية كافة المشار إليها إلى الخارج.

16- بيانات إحصائية

أصدر مصرف لبنان **تعميمَيْن وسيطَيْن رقم ٦٩٩** في حزيران ٢٠٢٤ و**٧٠٣** في تموز ٢٠٢٤ ليضيف على التعميم الأساسي رقم ٨٥ أولاً الطلب من المصارف والمؤسسات المالية والمؤسسات غير المصرفية التي تقوم بعمليات التحاويل الخارجية بالوسائل الالكترونية كافة تزويد مديرية الإحصاءات والأبحاث الاقتصادية لدى مصرف لبنان ببيان حركة الأموال المحوّلة من وإلى الخارج وذلك بشكل نصف سنوي، وثانياً الطلب من المصارف تزويد المديرية المذكورة فصلياً ببيان شرائح الودائع الموقوفة بنهاية كل فصل بحسب تصنيف المودعين وفقاً للنموذج المرفق بالتعميم.

كما طلب مصرف لبنان بموجب **التعميم الوسيط رقم ٧٠٤** الصادر في آب ٢٠٢٤ (المتعلّق بالتعميم الأساسي رقم ١٨) من المصارف والمؤسسات المالية العاملة في لبنان تزويد المديرية نفسها يومياً ببيان حجم القروض بين المصارف، المصارف والمؤسسات المالية، والمؤسسات المالية. بالليرة اللبنانية، بالدولار الأميركي وباليورو.

17- قيود استثنائية على بعض العمليات التي تقوم بها المصارف

جاء **التعميم الوسيط رقم ٧٣٣** الصادر في آذار ٢٠٢٥ (المتعلّق بالتعميم الأساسي رقم ١٥٩) ليحظر على المصارف العاملة في لبنان شراء العملات الأجنبية في السوق إلّا وفقاً للتعميم الأساسي رقم ١٥٧ أو من القطاع المالي أو مؤسسات الصرافة المرخّصة من مصرف لبنان وفقاً للعرض والطلب في السوق، شرط ألّا يتمّ اعتماد هوامش بين سعر البيع وسعر الشراء أو أي نوع من العمولات تخرج عن العادات المألوفة وألّا تتجاوز كحد أقصى نسبة ١٪ من سعر الشراء.

كما أضاف التعميم حظر بيع العملات الأجنبية من غير "الأموال النقدية" إلى أي طرف غير مصرف لبنان، وشراء أو بيع أي أصول معنونة بالعملات الأجنبية (أسهم مدرجة

في بورصة بيروت وسندات الخزينة اللبنانية المصدرة بالعملات الأجنبية وغيرها) إلّا بالعملات الأجنبية من "الأموال النقدية" أو ما يعادلها بالليرة اللبنانية على أساس السعر المعلن على المنصّة المعتمدة من مصرف لبنان، وبيع سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية (Eurobonds) في الخارج إلّا بعد موافقة مصرف لبنان.

ليصدر مصرف لبنان بعدها **التعميم الوسيط رقم ٧٣٤** في نيسان ٢٠٢٥ ويعدّل ما ذكر في المقطع السابق من خلال حظر شراء أو بيع أي أصول من قبل المصارف العاملة في لبنان، لحسابها الخاص، بالعملات الأجنبية من غير "الأموال النقدية" (أسهم مدرجة في بورصة بيروت وسندات الخزينة اللبنانية المصدرة بالعملات الأجنبية وغيرها) قبل الاستحصال على موافقة مصرف لبنان على ذلك. كما ألغى التعميم ذاته البند المتعلّق ببيع سندات اليوروبندز.

18- العمليات المالية والمصرفية بالوسائل الإلكترونية

في إطار تشديد الرقابة على المؤسسات التي تتعاطى العمليات المالية والمصرفية بالوسائل الإلكترونية، أصدر مصرف لبنان **التعميم الوسيط رقم ٧٣٥** تاريخ ٢٣ أيار ٢٠٢٥ المرفق بالتعميم الأساسي رقم ٦٩. وقد وضع التعميم المذكور، بين عدّة أمور، سقوفاً على مجموع حركة الأموال على "المحفظة الإلكترونية" وذلك في الشهر الواحد، مميّزاً في هذا الخصوص بين الشخص الطبيعي والشخص المعنوي.

القسم الثالث

الموارد البشرية في المصارف اللبنانية

أولاً – االعاملون في القطاع المصرفي اللبناني في العام 2024

أولاً – العاملون في القطاع المصرفي اللبناني في العام 2024

في العام ٢٠٢٤، استمرّ انخفاض عدد الموظفين العاملين في القطاع المصرفي اللبناني. وكما بات معلوماً، تعدّدت أسباب هذا الانخفاض، منها استغناء المصارف عن عدد من الموظفين في بعض الأقسام لقاء تعويضات معيّنة، أو بلوغ عاملين سنّ التقاعد القانونية، أو تفضيل عدد منهم، خصوصاً الفئة الشابة، ترك العمل مسبقاً بحثاً عن فرصة عمل أخرى سعياً لتحسين أوضاعهم المادية مع تدهور القدرة الشرائية لرواتبهم.

1- عدد العاملين

يظهر الجدول أدناه تطوّر عدد العاملين في المصارف وتوزّعهم حسب الفئات. ويتبيّن انخفاض العدد الإجمالي للعاملين إلى ١٣٤٢٦ موظفاً في نهاية العام ٢٠٢٤ مقابل ١٤٨٦٠ موظفاً في نهاية العام ٢٠٢٣، أي بحوالي ١٤٣٤ شخصاً وبنسبة ٩,٧٪. وفي نهاية العام ٢٠٢٤، انخفض عدد العاملين بنسبة ٤٦٪ قياساً على نهاية العام ٢٠١٩، بحيث لم يعد يمثّل إلّا ٥٤٪ فقط مما كان عليه.

توزّع العاملين في المصارف

	2019	2020	2021	2022	2023	2024
عدد العاملين في القطاع المصرفي	**24886**	**22325**	**18815**	**16520**	**14860**	**13426**
التغيّر (عدد)	*- 1022*	*- 2561*	*- 3510*	*- 2295*	*-1660*	*-1434*
التغيّر (%)	*-3.94*	*-10.29*	*-15.72*	*-12,2*	*-10,0*	*-9,7*
التوزّع حسب فئات المصارف						
المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل	23554	21091	17651	15488	13894	12572
المصارف التجارية الاجنبية/العربية	490	484	440	382	351	257
مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل	842	750	724	650	615	597

2- خصائص العاملين في القطاع المصرفي

سوف نعتمد في ما يلي على المعطيات المفصّلة المستقاة من ٤٧ مصرفاً، بلغ عدد العاملين فيها ١٣٠٥٤ شخصاً في نهاية العام ٢٠٢٤، كون المصارف الأخرى اكتفت بتزويدنا فقط بعدد الموظفين لديها كما في نهاية العام المذكور دون الدخول في أي تفصيل آخر.

على صعيد الجنس (جندر)، في نهاية العام ٢٠٢٤، توزّعت العمالة المصرفية في لبنان بين ٤٨٪ للإناث مقابل حوالي ٥٢٪ للذكور دون تغيير يُذكر قياساً على العام الذي سبق.

على صعيد الوضع العائلي، لا تزال نسبة العازبين تسجّل مزيداً من الانخفاض إذ بلغت حوالي ٢٣,٧٪ من المجموع المتوافر في نهاية العام ٢٠٢٤ مقابل حوالي ٢٤٪ في نهاية العام الذي سبق، ربّما مع خروج عدد أكبر من العازبين من القطاع بحثاً عن فرص عمل أفضل في الداخل أو الخارج.

على صعيد هرم الأعمار، انخفضت حصّة العاملين في المصارف الذين هم دون سنّ الأربعين إلى حوالي ٤١٪ من مجموع العمالة المصرفية المتوافر في نهاية العام ٢٠٢٤ مقابل حوالي ٤٤٪ في نهاية العام ٢٠٢٣، بسبب انضمام الموظفين إلى الفئة العمرية الأعلى، و/أو ترك العنصر الشبابي العمل في القطاع. في المقابل، ارتفعت حصّة الذين تُراوح أعمارهم بين ٤٠ و٦٠ سنة إلى ٥١,٧٪ (٤٩٪ نهاية العام ٢٠٢٣)، وكذلك ارتفعت قليلاً حصّة الذين تجاوزوا سنّ الستين إلى ٧,٧٪ (حوالي ٧٪ في نهاية العام ٢٠٢٣).

توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس على فئات الأعمار نهاية العام 2024

	دون 25 سنة	25-40 سنة	40-50 سنة	50-60 سنة	60 سنة وما فوق	المجموع
ذكور (%)	61,7	45,5	53,4	57,0	63,3	52,1
إناث (%)	38,3	54,5	46,6	43,0	36,7	47,9
المجموع (عدد)	277	5026	3867	2876	1008	13054

يبيّن توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس وضمن الفئات العمرية المختلفة أن حصّة الذكور تفوق حصّة الإناث في جميع الفئات العمرية باستثناء فئة ٢٥-٤٠ سنة حيث تتفوّق نسبة الإناث. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن فترة النشاط الاقتصادي للمرأة تبدو أدنى منها للذكور كون الملاحظ أن المرأة تدخل سوق العمل بعمر أكثر تأخّراً من الرجل وتخرج من السوق قبل بلوغ سنّ التقاعد على العموم.

توزّع العاملين والعاملات على فئات الأعمار نهاية العام 2024

	دون 25 سنة	25-40 سنة	40-50 سنة	50-60 سنة	60 سنة وما فوق	المجموع (عدد)
ذكور (%)	2,5	33,6	30,4	24,1	9,4	6800
إناث (%)	1,7	43,8	28,8	19,8	5,9	6254

على صعيد الرتبة، شكّل التقنيّون ٧٠٪ من العاملين المصرّح عنهم في العام ٢٠٢٤ مقابل ٣٠٪ للكوادر. مع التذكير بأن التقنيّين هم شاغلو الوظائف التي تحتاج إلى مهارات تمّ اكتسابها عبر التعلّم والخبرة والتدريب، وهم من ذوي القدرة على حلّ المشاكل والإشراف على فريق عمل ومن ذوي المرونة في العلاقات مع الزبائن. أمّا الكوادر فهم شاغلو الوظائف التي تحتاج إلى تحمّل مسؤوليات كبيرة ومعرفة واسعة ومهارات قيادية، وتكون لهم القدرة على اتّخاذ القرارات.

على صعيد المستوى العلمي، تجاوزت نسبة الجامعيّين ٨٠٪ من العمالة المصرفية في نهاية عام ٢٠٢٤ شأنها في نهاية العام الذي سبق.

توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس والمستوى العلمي نهاية العام 2024

	دون البكالوريا	بكالوريا أو ما يعادلها	شهادة جامعية	المجموع
ذكور (%)	87,4	62,5	47,2	6800
إناث (%)	12,6	37,5	52,8	6254
المجموع (عدد)	976	1616	10462	13054

ويظهر توزّع الموظفين من الجنس الواحد حسب مستوى التحصيل أن أكثر من ٨٨٪ من العاملات في القطاع المصرفي يحملْنَ شهادة جامعية مقابل حوالي ٧٣٪ للذكور في نهاية العام ٢٠٢٤.

توزّع العاملين والعاملات حسب مستوى التحصيل العلمي نهاية العام 2024

	دون البكالوريا	بكالوريا أو ما يعادلها	شهادة جامعية	المجموع
ذكور (%)	12,5	14,9	72,6	6800
إناث (%)	2,0	9,7	88,3	6254

3- الرواتب والأجور والتقديمات

نشير في بداية هذه الفقرة إلى أن المعطيات الإحصائية المُرسَلة من المصارف الـ ٤٧ هي بالليرة اللبنانية. ونكتفي بعرض متوسط الكلفة ومكوّناتها للعام ٢٠٢٤.

بلغ **متوسّط الكلفة السنوية** للموظف الواحد، التي تشمل الراتب الأساسي قبل الضريبة والإضافات والتعويضات على أنواعها والمفصّلة أدناه، ٢٦٨٠ مليون ليرة (٢٢٣ مليون ليرة شهرياً على أساس ١٢ شهراً، أو ما يوازي ٢٥٠٠ دولار على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار)، علماً أن هذا المتوسّط لا يعكس حقيقة ما يجنيه الموظّف من مختلف الفئات، لأنَّ ثمة تفاوتاً في الكلفة بين الموظّفين حسب معايير عدّة وبات أبرزها سياسة الأجور والتقديمات المطبّقة في المصرف. وفي العام ٢٠٢٤، لم يعد متوسط الكلفة الإجمالية للموظف يمثّل إلاّ ٥٥٪ ممّا كان عليه في العام ٢٠١٩.

في العام ٢٠٢٤ واستناداً إلى المعطيات المتوافرة، شكّلت الرواتب **قبل الضريبة** ٣٠٪ من كلفة الموظفين الإجمالية في القطاع المصرفي اللبناني. وبلغ **متوسط الراتب الشهري قبل الضريبة** للموظف الواحد حوالي ٦٧ مليون ليرة أو ما يعادل ٧٥٠ دولار أميركي على أساس سعر صرف ٨٩٥٠٠ ليرة للدولار.

تطور متوسط الراتب للموظف الواحد في المصارف – (آلاف الليرات اللبنانية)

العام	متوسط الراتب الشهري	متوسط الراتب الشهري مع التعويضات العائلية والصحية والتعويضات الأخرى	متوسط الراتب الشهري مع كافة التعويضات بما فيها تعويضات نهاية الخدمة	الحدّ الأدنى للأجر في لبنان
2018	4224	5916	6788	675
2019	4517	6087	6832	675
*2020	4504	6211	6861	675
**2021	4824	7265	8134	675
**2022	7047	12860	17385	2600
**2023	23590	51871	78963	9000
**2024	67117	145559	223371	18000

* تمّ احتساب الأجور والملحقات لأحد المصارف على أساس المعطيات المتوافرة عن العام 2019.
** تمّ اعتماد متوسط أرقام المصارف التي ملأت الاستمارات كاملة في الأعوام 2021 و2022 و2023 و2024.

وشكّلت **التعويضات العائلية** ٠,٦٪ من الكلفة الإجمالية للرواتب والأجور والتقديمات في العام ٢٠٢٤. وتمثّل هذه التعويضات اشتراكات المصارف في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي هي مرتبطة بأجر العاملين (كسب الأجر هو ١٢ مليون ليرة)، من جهة أولى، وفائض المبالغ التي تدفعها المصارف إلى الموظفين زيادةً على معدل اشتراك الضمان، من جهة ثانية.

وشكّلت **تعويضات المرض والأمومة، أو ما يُعرف بالضمان الصحي** حوالي ٨,٦٪ من الكلفة الإجمالية في العام ٢٠٢٤، وتشمل هذه التعويضات اشتراكات المصارف للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث تبلغ مساهمتها حالياً ٨٪ من أجر العاملين مقابل ٣٪ يتحمّلها الموظف، (مع الإشارة إلى أن الحدّ الأقصى للكسب الخاضع للحسومات لفرع ضمان المرض والأمومة عُدّل مرتين خلال العام ٢٠٢٤ وبات يمثل خمسة أضعاف الحدّ الأدنى الرسمي للأجر الشهري أي ٤٥ مليون ليرة (اعتباراً من ٢٠٢٤/٣/١) ليصبح بعدها ٩٠ مليون ليرة اعتباراً من ٢٠٢٤/٤/١ بعد تحديد الحدّ الأدنى للأجور بـ١٨ مليون ليرة بموجب المرسوم ١٣١٦٤ تاريخ ٢٠٢٤/٤/٥). وتشمل هذه التعويضات أيضاً الإضافات التي تسدّدها المصارف للموظفين زيادةً عمّا يحصلون عليه من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وترتبط الإضافات بزيادة التعريفات الطبية والمخبرية ومحدودية تغطيتها من الصندوق الوطني، علماً أنها اختلفت كثيراً بين مصرف وآخر.

ومثّلت **تعويضات نهاية الخدمة حوالي ٣٤,٨٪** من الكلفة الإجمالية لموظفي القطاع العام في العام ٢٠٢٤، وتشمل الاشتراكات المدفوعة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والاحتياطي، مع التذكير بأن مساهمة المصارف في هذا الفرع هي ٨,٥٪ من كامل الأجور الخاضعة للضريبة.

وشكّلت حصة **التعويضات الأخرى** ٢٦,٠٪ من الكلفة الإجمالية في العام ٢٠٢٤. وتشمل هذه التعويضات المنح المدرسية وتعويض النقل وتعويض الصندوق ومِنَح الزواج والولادة وبدلات التمثيل والملابس، إضافة إلى مبالغ نقدية تدفعها بعض المصارف لموظفيها للتعويض عن تدهور القيمة الشرائية لرواتبهم.

وفي تفصيل **المنح المدرسية**، شكّلت حوالي ١٧٪ من بند «التعويضات الأخرى» في العام ٢٠٢٤، وبلغ متوسط المنحة المدرسية السنوية لأولاد الموظفين في المدارس الخاصة وذوي الاحتياجات الخاصة حوالي ١٠٤ ملايين ليرة (ما يعادل حوالي ١١٦٠ دولاراً أميركياً للولد الواحد)، مقابل ٥٤ مليون ليرة (ما يعادل حوالي ٦٠٠ دولار أميركي) للطلاب في المدارس المجانية و٩٤ مليون ليرة لطلاب الجامعة اللبنانية (ما يعادل حوالي ١١٠٠ دولار أميركي) و٢٠٠ مليون ليرة في الجامعات الخاصة (ما يعادل حوالي ٢٢٢٠ دولاراً أميركياً). وتجدر الإشارة إلى أن مجلس إدارة جمعية المصارف قرّر رفع توصية إلى أعضاء الجمعية بزيادة الحدّ الأدنى للمنح المدرسية والجامعية في المؤسسات الخاصة بقيمة ٥٠٠ دولار أميركي «فريش» للعام الدراسي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ (تعميم ٢٠٢٥/٠٢٦) ليكمّل التعميم رقم ٢٠٢٣/١١٩ الصادر في ١٧ آب ٢٠٢٣ والذي أوصى باعتماد المنح المدرسية والجامعية للعام الدراسي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ كالتالي: ٦٠٠ دولار «فريش» للطلاب المنتسبين إلى المدارس الرسمية أو المجانية، ١٢٥٠ دولاراً نقداً للطلاب المنتسبين إلى الجامعة اللبنانية، ١٥٠٠ دولار نقداً سنوياً للطلاب المنتسبين إلى المدارس الخاصة/مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة و٢٥٠٠ دولار «فريش» للطلاب المنتسبين إلى الجامعات الخاصة. وترك الأمر للمصارف للالتزام بهذه التوصية، فمنها من منح موظفيه مبالغ قد تكون أدنى، فيما ربّما دفع بعضها مبالغ أعلى.

على صعيد آخر، شكّل **تعويض النقل** ١٦,٥٪ من بند «التعويضات الأخرى» في العام ٢٠٢٤. ويأخذ بعين الاعتبار متوسط سعر صفيحة البنزين الذي تعمّمه جمعية المصارف على الأعضاء، الذي استقرّ على حوالي مليون و٥٩٠ ألف ليرة في العام ٢٠٢٤ شأنه في العام ٢٠٢٣.

إن تأثير الأزمة كان كبيراً على العمالة المصرفية لناحية عدد العاملين في القطاع كما لناحية الرواتب والتقديمات التي تدهورت بشكل لافت كما سبق ورأينا. وتبقى الإشارة في النهاية إلى أن إعادة الثقة إلى الاقتصاد اللبناني والقطاع المصرفي ستُسهم حتماً في تأمين الاستقرار المهني والأمان الاجتماعي لآلاف من القوى العاملة اللبنانية المتبقّية في القطاع. ولا بدّ من السير قدماً بإصلاح الوضع الاقتصادي ووضع المالية العامة ووضع القطاع المصرفي وصولاً إلى هذه الغاية المرجوّة.

ثانياً – نشاطات مديرية تطوير الموارد البشرية في العام 2024

أولاً– نشاطات مديرية تطوير الموارد البشرية في العام 2024

1- لمحة عامة

تعمل مديرية تطوير الموارد البشرية في جمعية مصارف لبنان منذ نشأتها في المجالات الثلاث التالية: **التطوير التنظيمي، المسؤوليّة المجتمعيّة للشركات والتدريب.** كما وتتعاون مع مديريات الموارد البشرية في المصارف لتلبية احتياجاتها في شتّى المجالات. ومع استمرار الأزمة المالية والاقتصادية التي يعاني منها لبنان منذ العام ٢٠١٩، اقتصر عمل المديرية.

في إطار **التطوير التنظيمي**، تابعت المديرية اجتماعاتها مع لجنة الموارد البشرية والشؤون الاجتماعية في الجمعية بهدف مناقشة التعديلات المطروحة من قبل اتّحاد نقابات موظفي المصارف بخصوص عقد العمل الجماعي. كما واجتمعت مع الاتحاد لتقريب وجهات النظر في هذا الملف، خاصة لناحية الرواتب، المنح المدرسية والعناية الطبية، في ظلّ تدهور القيمة الشرائية لرواتب الموظفين. وفيما لم يتمّ التوصّل إلى اتّفاقٍ نهائي، سوف تستكمل اللقاءات والمناقشات في العام ٢٠٢٥.

أمّا في موضوع **المسؤوليّة المجتمعيّة للشركات**، فقد قام موظفو الجمعية بمبادرات عدّة، منها حضور فيلم سينمائي بعنوان «الله يراني» في شباط ٢٠٢٤ برعاية جمعية «روح زورون ببيتن» وقد تمّ استخدام عائدات هذا العرض لشراء مواد غذائية لتوزيعها على العائلات المحتاجة. أيضاً، تمّ جمع مبلغ من المال والتّبرع به لجمعيات خيرية تهتمّ بالفقراء والمسنّين. كما يتمّ جمع مواد قابلة لإعادة التدوير على مدار العام ليقوم أحد الموظفين بإرسالها إلى مركز يقوم بدوره بتسليمها إلى مصنع للمعالجة لقاء بدل مادي يُستَخدم للقيام بنشاطات للأطفال. هذه المبادرات تأتي في سياق النشاطات التي تحقّق أهداف منظمّة «UN Global Compact» والتي انضمّت إليها جمعية المصارف منذ العام ٢٠١٧.

2- التدريب

2.1 - بطلب من لجنة التحقق ومكافحة تبييض الأموال في الجمعية، عُقِدَ اجتماعَين في العام ٢٠٢٤، الأول في ٢٢ آذار جمع حوالي ٣٠ شخصاً من ٢٣ مصرف والثاني في ٥ كانون الأول وقد شارك فيه ٤١ شخصاً من ٣٤ مصرف. تمّت مناقشة تطوّر قواعد الامتثال العالمية، كما وموضوع وضع لبنان على اللائحة الرمادية، تداعياته والحلول المقترحة.

2.2 - في إطار متابعة أعمال «House of Training – ATTF Luxembourg»، شارك مصرفيون لبنانيون في ثلاث نشاطات على الشكل التالي:

2.2.1 - مشاركة ثلاثة أشخاص من ثلاثة مصارف في الدورة التدريبية الافتراضية حول «GDPR» التي عقدت خلال ست جلسات، مدة كل منها ٤ ساعات، في الأيام التالية: ١١، ١٢، ١٤، ١٩، ٢٠، و٢٥ آذار ٢٠٢٤. والهدف منها:

- حلول عملية للإشراف على أنشطة حماية البيانات مع الكيانات العاملة محلياً ودولياً.
- تولي مهام ومسؤوليات مسؤول حماية البيانات بثقة.
- فهم مبادئ اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) من خلال حالات عملية.

2.2.2 - مشاركة شخصين من مصرفين في الدورة التدريبية الافتراضية حول «Ethics in Finance» التي عقدت يومي ١٣ و١٥ أيار ٢٠٢٤. وقد قام بالتدريب خبيرين في هذا المجال، تناول الأول نتائج الأبحاث والنظريات الأكاديمية، بينما قدّم الثاني العديد من الحالات الواقعية والعملية في هذا المجال.

2.2.3 - مشاركة شخص في الدورة التدريبية الافتراضية حول «Sustainable Finance» التي عقدت في الفترة الممتدة من ١٦ تشرين الأول حتّى ٦ تشرين الثاني ٢٠٢٤. هدفت الدورة إلى:

- التعرّف على مختلف الجهات المعنية وفهم سبب اكتساب هذا الموضوع زخمًا خلال السنوات الأخيرة.
- الإجابة عن «لماذا، ماذا، من، كيف» في منظومة التمويل المستدام.
- مناقشة المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة وتغير المناخ، والسياق التنظيمي للتمويل المستدام.
- نظرة معمقة حول عوامل البيئة والمجتمع والحوكمة والأنظمة المتعلقة بها، ولمحة عن التغييرات التنظيمية القادمة.
- المنتجات المتوفرة حالياً في سوق التمويل المستدام.

2.2.4 - مشاركة شخصين من مصرفين في الدورة التدريبية الافتراضية حول «Certified Information Security Manager® (CISM®) Certification» التي عقدت خلال ست جلسات، مدة كل منها ٤ ساعات، أيام ٣، ٥، ٧، ١٠، ١٢ و١٤ حزيران ٢٠٢٤. هدفت الدورة إلى تحضير الأخصائيين في مجال أمان المعلومات للتّقدّم إلى اختبار يمكّنهم من الحصول على شهادة CISM.

2.2.5 - مشاركة شخصين من مصرفين في الدورة التدريبية الافتراضية حول «Capital Markets and Financial Instruments Certificate» التي عقدت خلال الفترة الممتدة من ٣ إلى ١٤ حزيران ٢٠٢٤. هدفت الدورة إلى تمكين المشاركين من تعميق معرفتهم

بأسواق رأس المال الدولية والأدوات المالية مثل السندات، والأسهم، واتفاقيات إعادة الشراء، والمقايضات، والخيارات، والمنتجات المهيكلة. وشمل البرنامج الجوانب التقنية والتشغيلية، بالإضافة إلى اعتبارات المخاطر وتأثير التنظيمات على الأنشطة اليومية.

3- النشاطات المكمّلة لأعمال التدريب

3.1 - المشاركة في لقاءات منظّمة Global Compact Network Lebanon أبرزها الندوة الافتراضية التي أقيمت في ٧ آب ٢٠٢٤ والتي تناولت موضوع «Civil Society in Motion». ركّزت هذه الندوة على ما تواجهه منظمات القطاع المدني من تحديات كبيرة في الحفاظ على الاستدامة المالية، كما وعلى الحاجة لأن تستكشف مساراً تحويلياً، مثل التحول إلى نموذج المؤسسة الاجتماعية، لضمان نموّها. وهدفت إلى تقديم رؤى حول الجهات الرئيسية التي يمكنها تقديم الدعم وإضافة قيمة إلى قطاع مدني في حالة تحوّل.

3.2 - متابعة نشاطات الشبكة الأوروبيّة للتدريب المصرفي «EBTN»:

شاركت مديرية تطوير الموارد البشرية افتراضياً في نشاطات الشبكة الأوروبية للتدريب المصرفي كما يلي.

- اجتماع الأعضاء في ٢١ حزيران ٢٠٢٤ تمّ خلاله تبادل المعلومات وتحديثها بشأن أفضل الممارسات والأطر المعمول بها عالمياً في مجال المؤهلات، بالإضافة إلى تحديد المجالات التي يمكن العمل عليها مستقبلاً.
- دورة تدريبية افتراضية حول «الثقافة المالية Financial Literacy» في ٤ تشرين الثاني ٢٠٢٤.

القسم الرابع

جداول إحصائية

جدول رقم
01

مؤشرات إقتصادية رئيسية

	2020	2021	2022	2023	2024
الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار)	25.0	19.8	24.7	23.6	28.3
معدّل النمو الحقيقي للناتج المحلّي الاجمالي (%)	(24.6)	2.0	1.0	(0.7)	(7.5)
متوسط معدل التضخم السنوي (%)	84.9	154.8	171.2	221.3	45.2
عجز الميزان التجاري (تراكمي– مليار د.أ.)	7.8	9.8	15.6	14.5	14.2
رصيد الحساب الجاري (تراكمي–مليار دولار)	(2.8)	(4.6)	(7.4)	(5.9)	(5.6)
رصيد الحساب الجاري / الناتج المحلي الإجمالي (%)	(11.1)	(23.2)	(30.0)	(25.0)	(19.8)
تغيرات في الموجودات الخارجية الصافية (تراكمي– مليون د.أ.) منها:	(10551)	(1960)	(3197)	2237	6440
مصرف لبنان	(14274)	(4583)	(3044)	(813)	5714
القطاع المالي	3723	2623	(153)	3050	726

المصادر : صندوق النقد الدولي - إدارة الإحصاء المركزي - مصرف لبنان - المركز الآلي الجمركي

( ) تعني أرقاماً سلبية

جدول رقم
02

الوضع النقدي*

(نهاية الفترة – بمليارات الليرات)

البيان	2021	2022	2023	2024
أوراق نقدية متداولة	41515	73514	50600	58077
ودائع تحت الطلب بالليرة	16422	25266	34850	44641
(م1) = السيولة الجاهزة بالليرة	**57937**	**98780**	**85450**	**102719**
ودائع الادخار بالليرة	21070	17802	15338	28268
(م2) = (م1)+ ودائع الإدخار بالليرة	**79007**	**116582**	**100787**	**130986**
ودائع بالعملات الأجنبية	121729	112620	1061452	6034655
سندات دين بالعملات الأجنبية (Bonds)	334	369	3966	32809
(م3) = (م2)+ ودائع بالعملات الأجنبية + سندات دين بالعملات الأجنبية	**201070**	**229572**	**1166205**	**6198450**
عناصر التغطية :				
ديون صافية على الخارج	22950	18197	252311	1626242
ديون صافية على القطاع العام	67506	50842	143251	1573626
فروقات قطع	(17872)	(19131)	647302	3020901
ديون على القطاع الخاص	40669	30038	123712	542272
مطلوبات أخرى من الجهاز المصرفي (صافية)	87817	149625	(370)	(564592)
المجموع	**201070**	**229572**	**1166205**	**6198540**

المصدر : مصرف لبنان

( ) تعني أرقاماً سلبية.
* ابتداء من شباط 2023، بات احتساب مكوّنات الميزانية المحرّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف 15000 ل.ل./دولار.
* ابتداء من شهر كانون الثاني 2017، يرتكز احتساب المجمل النقدي والمقابل له على الميزانية المجمّعة لمؤسسات الإيداع.
* ابتداء من شهر كانون الثاني 2024، بات احتساب مكوّنات الميزانية المحرّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف 89500 ل.ل./دولار.

جدول رقم
03

المالية العامة

(بمليارات الليرات)

	2022	2023	2024
المقبوضات الإجمالية	34,758	236,537	366,150
منها الإيرادات المحصّلة على الاستيراد	*5,622*	*115,451*	*150,112*
المدفوعات الإجمالية	49,241	204,000	339,531
منها الرواتب والتعويضات	*22,000*	*71,000*	*99,693*
منها خدمة الدين العام والأساس	*2078*	*12783*	*60666*
الرصيد العام	14,483-	32,537	26,619
سعر الصرف المعتمد ل.ل./دولار أميركي	1,508	85,500	89,500

المصدر : وزارة المالية - صندوق النقد الدولي

جدول رقم
04

التطور السنوي لمحفظة سندات الخزينة اللبنانية بالليرة (نهاية الفترة)

	القيمة (مليار ليرة)												اجمالي	متوسط الفائدة	متوسط الأجل
	٣ أشهر	٦ أشهر	١٢ شهراً	٢٤ شهراً	٣٦ شهراً	٦٠ شهراً	٨٤ شهراً	٩٦ شهراً	١٢٠ شهراً	١٤٤ شهراً	١٨٠ شهراً	المحفظة (مليار ليرة)	المثقلة * (٪)	المثقل* (أيام)
2020	37	137	1039	1910	6714	21631	18741	67	33372	3076	1417	88141	6.52	1693
2021	151	286	1293	2492	5599	21841	20839	_	34622	3076	1417	91616	6.55	1513
2022	205	410	3955	4169	5570	17310	19047	_	34565	3076	1417	89724	6.42	1275
2023	237	1138	8489	5726	7520	12496	16739	_	32951	3076	1417	89789	6.30	1024
2024	_	_	_	3178	4916	8833	14700	_	31045	3076	1417	67165	6.54	932

مصدر المعلومات الأولية : مصرف لبنان

* تمّ التثقيل على أساس حصة كل فئة من مجموع المحفظة

جدول رقم
05

تطوّر أسعار صرف بعض العملات الأجنبية والعربية إزاء الليرة اللبنانية

بالليرات اللبنانية	2020	2021	2022	2023	2024
السعر في نهاية الفترة					
الدولار الاميركي	1507.5	1507.5	1507.5	15000	89500
الليرة الاسترلينية	2048.54	2022.91	1813.97	19207.5	112752.1
الفرنك السويسري	1706.67	1639.48	1628.67	17942.58	99223.95
اليورو	1851.21	1701.52	1603.83	16695	93464.85
الين الياباني	14.61	13.11	11.27	106.6	567.43
الليرة السورية	1.2	0.6	0.6	1.15	6.88
الريال السعودي	401.79	401.53	401.09	3999.68	23834.89
الدينار الكويتي	4949.11	4980.18	4920.04	48844.02	290490.09

المصدر : مصرف لبنان

جدول رقم
06

متوسط معدلات الفوائد في المصارف التجارية (٪)

	معدلات الفائدة على الليرة		معدلات الفائدة على الدولار		معدل القروض بين المصارف في نهاية الفترة	معدل SOFR
	المدينة	الدائنة	المدينة	الدائنة		
ك1 2020	7.77	2.64	6.73	0.94	3.00	0.23*
ك1 2021	7.14	1.09	6.01	0.19	3.00	0.21*
ك1 2022	4.56	0.60	4.16	0.06	15.00	4.07
ك2 2023	5.61	0.73	5.38	0.09	19.74	4.30
شباط 2023	4.75	0.71	5.17	0.09	19.85	4.54
آذار 2023	5.61	0.63	4.04	0.07	9.94	4.64
نيسان 2023	3.07	0.59	2.46	0.08	19.96	4.81
أيار 2023	3.53	0.84	2.30	0.09	49.84	5.02
حزيران 2023	4.24	0.67	2.02	0.05	64.00	5.06
تموز 2023	3.60	0.81	2.61	0.08	120.40	5.09
آب 2023	3.77	0.41	2.40	0.03	100.34	5.30
أيلول 2023	4.36	0.49	3.15	0.03	42.29	5.31
ت1 2023	3.34	1.02	3.70	0.05	74.49	5.31
ت2 2023	3.29	1.41	3.08	0.05	15.92	5.32
ك1 2023	3.97	0.55	1.95	0.03	60.05	5.34
ك2 2024	3.90	1.35	2.03	0.07	29.54	5.32
شباط 2024	2.47	0.94	2.55	0.04	34.86	5.31
آذار 2024	2.98	1.00	1.85	0.02	66.56	5.31
نيسان 2024	2.78	1.14	1.78	0.05	38.14	5.32
أيار 2024	4.52	1.02	3.21	0.05	48.62	5.31
حزيران 2024	4.89	1.46	1.68	0.05	33.62	5.33
تموز 2024	4.54	1.12	3.37	0.03	35.23	5.34
آب 2024	5.11	0.86	2.59	0.04	111.83	5.33
أيلول 2024	3.99	0.93	1.48	0.02	134.91	5.17
ت1 2024	6.78	2.34	1.97	0.03	99.54	4.85
ت2 2024	6.78	1.17	4.41	0.03	79.65	4.64
ك1 2024	5.61	3.58	3.70	0.03	34.67	4.54

المصدر : مصرف لبنان

* معدل الليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر

جدول رقم
07

الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية
(نهاية الفترة – مليار ل.ل.)

البيان	2021	2022	2023	2024
الموجودات				
الموفورات	**168501**	**165536**	**1261743**	**7129571**
أوراق نقدية	4224	6552	7388	7180
ودائع لدى مصرف لبنان	164277	158984	1254356	7122391
ديون على القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي)	**37506**	**27150**	**110105**	**454119**
بالليرات اللبنانية	16455	13778	11212	11433
بالعملات الأجنبية	21051	13372	98893	442686
ديون على القطاع العام	**25215**	**17383**	**44887**	**208357**
منها: سندات بالليرة	18258	12707	11436	8778
سندات بالعملات	6661	4423	32872	197756
ديون مختلفة	296	253	579	1823
موجودات خارجية	**18253**	**15184**	**139286**	**848956**
ديون على القطاع الخاص غير المقيم	4275	3078	14714	77989
ديون على مصارف غير مقيمة	6919	6333	66906	420027
موجودات خارجية أخرى* *	7058	5773	57666	350940
القيم الثابتة	**7356**	**20690**	**116872**	**222551**
محفظة القطاع الخاص من الأوراق المالية	**2954**	**4210**	**44324**	**352724**
موجودات غير مصنفة	**3763**	**4699**	**11522**	**15326**
المجموع	**263547**	**254853**	**1728740**	**9231604**
المطلوبات				
ودائع القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي)	**158178**	**154248**	**1104207**	**6062160**
ودائع بالليرة	37099	42336	49198	65177
ودائع بالعملات الأجنبية	121079	111912	1055009	5996983
ودائع القطاع العام	**7538**	**7055**	**18272**	**51576**
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	**36996**	**35270**	**317048**	**1871676**
بالليرات اللبنانية	3072	3038	2852	2718
بالعملات الأجنبية	33924	32233	314196	1868959
التزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم	**7343**	**6501**	**43270**	**224295**
سندات دين	**595**	**417**	**4395**	**46234**
الأموال الخاصة	**26811**	**27569**	**76374**	**428536**
أموال خاصة أساسية	25321	20925	53759	394917
أموال خاصة مساندة	1490	6643	22615	33619
مطلوبات غير مصنفة	**26085**	**23793**	**165173**	**547127**
المجموع	**263547**	**254853**	**1728740**	**9231604**

المصدر : مصرف لبنان

تمّ احتساب مكوّنات الميزانية المحرّرة بالدولار الأميركي بسعر صرف 15000 ليرة للدولار منذ شباط 2023 و 89500 ليرة للدولار منذ كانون الثاني 2024 بعد أن كان 1507,5 ليرة للدولار في السنوات السابقة.
* تشمل النقد والودائع لدى مصارف مركزية غير مقيمة، ومحفظة الموجودات المالية لغير المقيمين وموجودات خارجية أخرى.

جدول رقم
08

تطور الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية وأبرز بنودها

(نهاية الفترة – مليار ل.ل.)

	2021	2022	2023	2024
إجمالي ودائع القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم	195174	189519	1421255	7933835
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)		*(2.9)*		
إجمالي التسليفات للقطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم	41781	30228	124819	532109
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)		*(27.7)*		
ديون على القطاع العام	25215	17383	44887	208357
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)		*(31.1)*		
ديون على مصارف غير مقيمة	6919	6333	66906	420027
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)		*(8.5)*		
ودائع المصارف لدى مصرف لبنان	164277	158984	1254356	7122391
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)		*(3.2)*		
الأموال الخاصة	26811	27569	76374	428536
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)		*2.8*		
إجمالي الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية	263547	254853	1728740	9231604
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)		*(3.3)*		

المصدر : مصرف لبنان

( ) تعني أرقاماً سلبية.
تمّ احتساب مكوّنات الميزانية المحرّرة بالدولار الأميركي بسعر صرف 15000 ليرة للدولار منذ شباط 2023 و 89500 ليرة للدولار منذ كانون الثاني 2024 بعد أن كان 1507,5 ليرة للدولار في السنوات السابقة.

جدول رقم
09

تطور الودائع والتسليفات المصرفية

(نهاية الفترة)

بالليرات اللبنانية (مليار ليرة)	2021	2022	2023	2024
ودائع القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم	40171	45377	52050	67895
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)		*13.0*	*14.7*	*30.4*
تسليفات للقطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم	18277	14906	11388	11580
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)		*(18.4)*	*(23.6)*	*1.7*
التسليفات على الودائع %	*45.5*	*32.8*	*21.9*	*17.1*
بالعملات الاجنبية (مليون دولار أميركي)				
ودائع القطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم	102821	95619	91280	87888
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)		*(7.0)*	*(4.5)*	*(3.7)*
تسليفات للقطاع الخاص المقيم (بما فيه القطاع المالي) وغير المقيم	15591	10164	7562	5816
التغيرات بالنسبة لنهاية السنة السابقة (%)		*(34.8)*	*(25.6)*	*(23.1)*
التسليفات على الودائع %	*15.2*	*10.6*	*8.3*	*6.6*

المصدر : مصرف لبنان

( ) تعني ارقاماً سلبية.
تمّ احتساب مكوّنات الميزانية المحرّرة بالدولار الأميركي بسعر صرف 15000 ليرة للدولار منذ شباط 2023 و 89500 ليرة للدولار منذ كانون الثاني 2024 بعد أن كان 1507,5 ليرة للدولار في السنوات السابقة.

جدول رقم
10

التوزّع الجغرافي للودائع المصرفية

(نهاية الفترة – بالنسبة المئوية)

المناطق	حسب المنطقة		حسب المودعين	
	كانون الأول 2023	أيلول 2024	كانون الأول 2023	أيلول 2024
بيروت وضواحيها	66.64	66.55	54.27	54.90
جبل لبنان	14.34	14.72	16.07	16.57
البقاع	5.07	4.91	7.81	7.29
لبنان الجنوبي	7.38	7.24	10.42	9.71
لبنان الشمالي	6.57	6.59	11.43	11.53
المجموع	**100.00**	**100.00**	**100.00**	**100.00**

المصدر : مصرف لبنان

التوزّع الجغرافي للتسليفات المصرفية

(نهاية الفترة – بالنسبة المئوية)

المناطق	حسب المنطقة		حسب المودعين	
	كانون الأول 2023	أيلول 2024	كانون الأول 2023	أيلول 2024
بيروت وضواحيها	84.97	86.41	56.52	58.29
جبل لبنان	7.45	6.88	14.59	14.31
البقاع	1.97	1.46	7.35	6.64
لبنان الجنوبي	2.87	2.83	8.76	8.32
لبنان الشمالي	2.74	2.42	12.78	12.44
المجموع	**100.00**	**100.00**	**100.00**	**100.00**

المصدر : مصرف لبنان

ابتداءً من شباط 2023، بات احتساب مكوّنات الميزانية المحرّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف 15000 ل.ل./للدولار
ابتداءً من كانون الثاني 2024، بات احتساب مكوّنات الميزانية المحرّرة بالدولار الأميركي على أساس سعر صرف 89500 ل.ل./للدولار

توزّع تسليفات القطاع المالي على القطاعات الإقتصادية في نهاية الفترة
(2024 - 2020)

جدول رقم 11

القطاع الإقتصادي	مليار ليرة				
	2020	2021	2022	2023	حزيران 2024
الزراعة	839	800	541	2605	14299
الصناعة	6529	5688	4578	20697	127803
المقاولات والبناء	9471	8569	7312	43134	240498
التجارة والخدمات	20200	16853	13180	63486	349685
الوساطة المالية	2703	2285	1982	12042	61606
مختلف	1807	1593	1299	6281	23741
الأفراد	22844	16404	10555	28164	131424
منها القروض السكنية	*15379*	*11844*	*7028*	*8695*	*27196*
المجموع	**64393**	**52192**	**39447**	**176409**	**949056**

المصدر : مصرف لبنان

تمّ احتساب مكوّنات الميزانية المحرّرة بالدولار الأميركي بسعر صرف 15000 ليرة للدولار منذ شباط 2023 و 89500 ليرة للدولار منذ كانون الثاني 2024 بعد أن كان 1507,5 ليرة للدولار في السنوات السابقة.

القطاع الإقتصادي	مليار ليرة				
	2020	2021	2022	2023	حزيران 2024
الزراعة	1.30	1.53	1.37	1.48	1.51
الصناعة	10.14	10.90	11.61	11.73	13.47
المقاولات والبناء	14.71	16.42	18.54	24.45	25.34
التجارة والخدمات	31.37	32.29	33.41	35.99	36.85
الوساطة المالية	4.20	4.38	5.02	6.83	6.49
مختلف	2.81	3.05	3.29	3.56	2.50
الأفراد	35.48	31.43	26.76	15.97	13.85
المجموع	**100.00**	**100.00**	**100.00**	**100.00**	**100.00**

المصدر : مصرف لبنان

جدول رقم
12

الشيكات المتقاصّة بالليرة اللبنانية

(العدد بالآلاف والقيمة بمليارات الليرات)

	العدد					القيمة				
	2020	2021	2022	2023	2024	2020	2021	2022	2023	2024
المجموع	2857	1517	862	340	170	30055	28098	40923	65938	78511

المصدر : مصرف لبنان

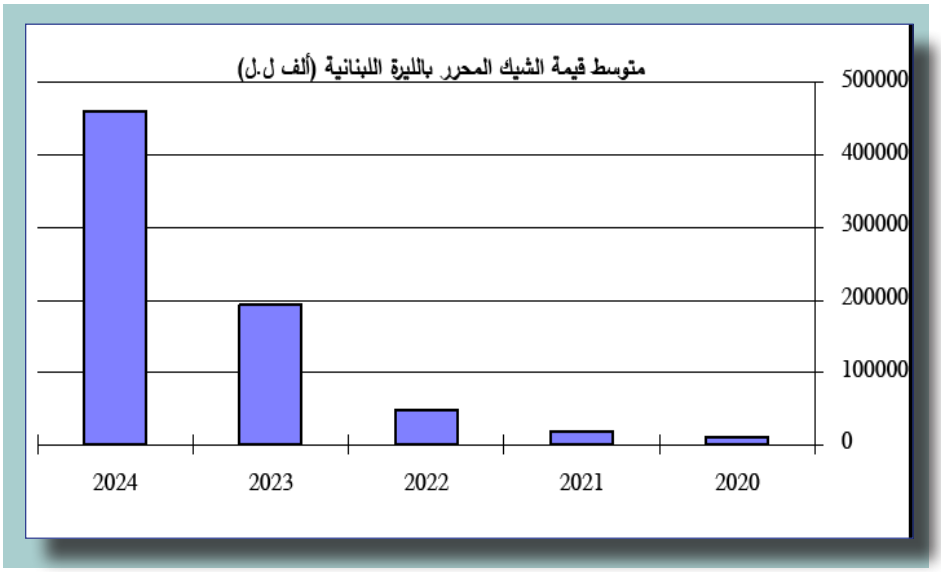

جدول رقم
13

الشيكات المتقاصّة بالعملات الأجنبية

(العدد بالآلاف والقيمة بملايين الدولارات)

	العدد					القيمة				
	2020	2021	2022	2023	2024	2020	2021	2022	2023	2024
المجموع	2994	1623	695	94	15	33881	17779	10288	3292	1299

المصدر : مصرف لبنان

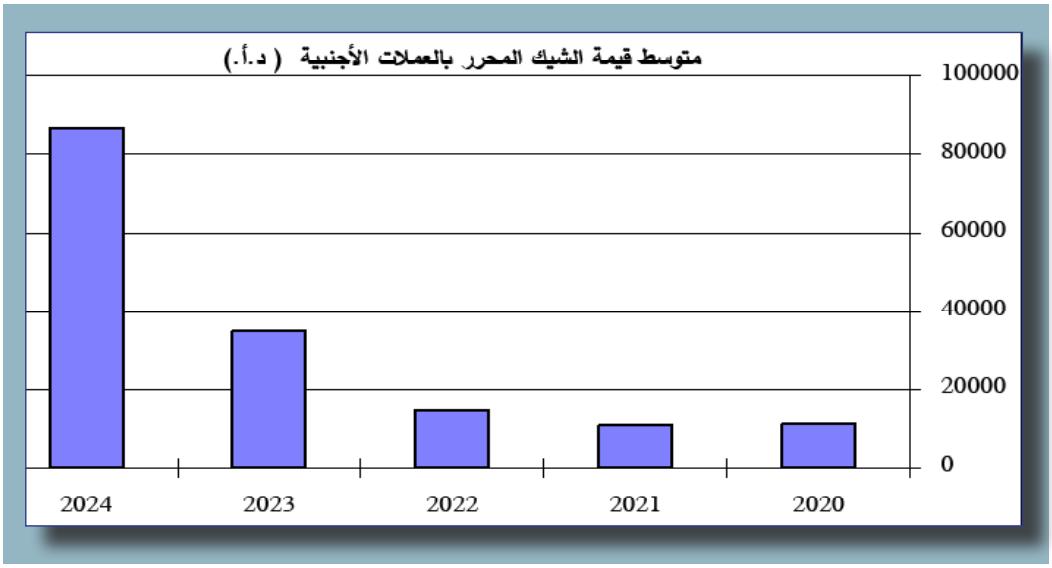

جدول رقم
14

التوزّع الجغرافي لفروع المصارف العاملة في لبنان

	2020	2021	2022	2023	أيلول 2024
عدد المصارف	**63**	**61**	**61**	**60**	**58**
تجارية	47	46	46	46	46
أعمال	16	15	15	14	12
عدد فروع المصارف التجارية العاملة	**992**	**893**	**782**	**695**	**648**
بيروت وضواحيها	524	465	406	365	339
جبل لبنان	198	179	162	139	125
الشمال	102	93	82	71	69
الجنوب	103	92	81	75	72
البقاع	65	64	51	45	43

المصدر : مصرف لبنان

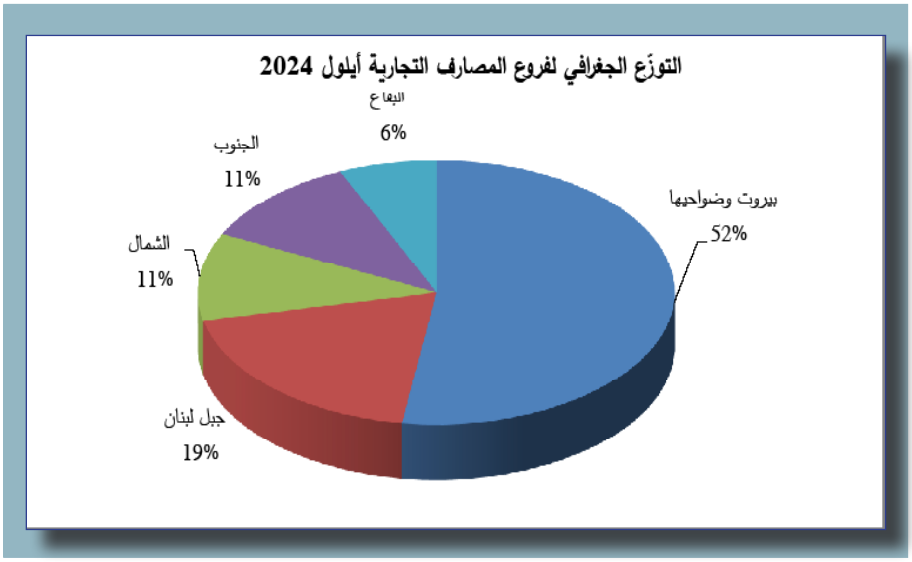

جدول رقم 15
توزّع العاملين في المصارف 2019 - 2024

	2019	2020	2021	2022	2023	2024
عدد العاملين في القطاع المصرفي	24886	22325	18815	16520	14860	13426
التغيّر (العدد)		*-2561*	*-3510*	*-2295*	*-1660*	*-1434*
التغيّر (%)		*-10.29*	*-15.72*	*-12.20*	*-10.05*	*-9.65*
التوزّع حسب فئات المصارف						
المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل	23554	21091	17651	15488	13894	12572
المصارف التجارية الاجنبية/العربية	490	484	440	382	351	257
مصارف التسليف المتوسط والطويل الأجل	842	750	724	650	615	597

المصدر : جمعية مصارف لبنان

جدول رقم 16
تطور متوسط راتب العامل الواحد في المصارف 2019 - 2024
(بآلاف الليرات اللبنانية)

العام	متوسط الراتب الشهري	متوسط الراتب الشهري مع التعويضات العائلية والصحية والتعويضات الأخرى	متوسط الراتب الشهري مع جميع التعويضات	الحد الأدنى للأجر في لبنان
2019	4517	6087	6832	675
2020*	4504	6211	6861	675
2021**	4824	7265	8134	675
2022**	7047	12860	17385	2600
2023**	23590	51871	78963	9000
2024	67117	145559	223371	18000

المصدر : جمعية مصارف لبنان

* تمّ احتساب الأجور والملحقات لأحد المصارف على أساس المعطيات المتوافرة عن العام 2019.
** تمّ اعتماد متوسط أرقام المصارف التي ملأت الإستمارات كاملة في الأعوام 2021 و 2022 و2023 و2024.

جمعية مصارف لبنان

بيروت | الصيفي، شارع غورو | مبنى الجمعية
الرمز البريدي بيروت 2028–1212 لبنان
ص.ب. 976 بيروت، لبنان
هاتف 970500/ | 961 +

www.abl.org.lb